جامعة جيجل

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

البعد الإستراتيجي للتّدخل العسكري الأمريكي في العراق و انعكاساته الأمنيّة الدّاخلية و الخارجيّة (2003-2013)

مذكرة مكملة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص دراسات إستراتجية وأمنية

إعداد الطالب:

وليد يسعد

إشراف

أ. عبد الرّفيق كشّوط

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ/ أحسن خديم الله	جامعة جيجل	رئيسا
أ/ عبد الرّفيق كشّوط	جامعة جيجل	مشرفا و مقررا
أ/ عبد القادر عبيكشي	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2014- 2015 م/ 1435- 1436 هـ

شكر و تقدير

الشّكر أولا ﷲ عزوجل

أتوجّه بجزيل الشّكر و العرفان للأستاذ الفاضل "عبد الرّفيق كشّوط "

الّذي لم يبخل عليّ بنصائحه و توجيهاته القيّمة في إتمام هذه المذكّرة

كما أتقدّم بجزيل الشّكر إلى الأستاذ "خدام محمود" الّذي قدّم لي المساعدة

في بداية المذكّرة،كما أوجّه الشّكر إلى الأساتذة الأفاضل الّذين أشرفوا علي تدريسي

طيلة مسيرتي الدّراسية

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم و دعمني من قريب أو من بعيد في إتمام

هذه المذكّرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الغاليّين

أمّي و أبي

إلى جدّتي العزيزة أطال اللّه في عمرها

إلى إخوتي

إلى كل أفراد العائلة كبارا وصغارا...

إلى كل الأساتذة الكرام من الابتدائي إلى الجامعي...

إلى جميع أصدقائي...

إلى طلاب و طالبات السنة الثانية ماستر دفعة 2015...

إلى جميع من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد...

وليد

خطة الدراسة	الصفحات
شكر و تقدير	
الإهداء	
المقدمة	
الفصل الأول: الإستراتيجيةالأمريكية: دراسة في المقاربة المعرفيّة.....	18
المبحث الثاني: تطوّر العقيدة العسكرية الأمريكية	
المطلب الأوّل: العقيدة العسكريّة الأمريكيّة قبل نهاية الحرب الباردة.....	19
المطلب الثاني: العقيدة العسكريّة الأمريكيّة بعد نهاية الحرب الباردة.....	26
المبحث الثاني : مؤسّسات صنع الإستراتيجيّة الأمريكيّة	
المطلب الأوّل : مؤسّسات صنع الإستراتيجيّة الأمريكيّة الرّسميّة.....	33
المطلب الثاني : مؤسّسات صنع الإستراتيجيّة الأمريكيّة الغير رسميّة.....	41
المبحث الثالث : محدّدات الإستراتيجيّة الأمريكيّة	
المطلب الأوّل : محدّدات الإستراتيجيّة الأمريكيّة الدّاخليّة.....	45
المطلب الثاني : محدّدات الإستراتيجيّة الأمريكيّة الخارجيّة.....	48
الفصل الثاني : **العراق في الإستراتيجيّة الأمريكيّة.....**	54
المبحث الأوّل : الإستراتيجيّة الأمريكيّة اتّجاه العراق	
المطلب الأوّل : أهمّية الخليج العربي في الإستراتيجيّة الأمريكيّة.....	56
-دراسة جيوبوليتيكيّة-	
المطلب الثاني : تطوّر العلاقات العراقيّة الأمريكيّة قبل التدخل العسكري...	61
(2003).	
المبحث الثاني : دوافع التدخل العسكري الأمريكي في العراق (2003)	
المطلب الأوّل : الأسباب المعلنة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق.....	70
(2003)	
المطلب الثاني : الأسباب الغير معلنة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق...	71
(2003)	
المبحث الثالث : الأمم المتّحدة و التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق	
المطلب الأوّل : علاقة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالأمم المتّحدة.....	74
المطلب الثاني :الهيمنة الأمريكيّة على الأمم المتّحدة و تداعياتها على العراق..	76

الفصل الثالث : **التّداعيات الأمنيّة الدّاخليّة و الخارجيّة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق**	81
المبحث الأوّل : التّداعيات الأمنيّة الدّاخليّة	
المطلب الأوّل : التّداعيّات الأمنيّة على المستوى العسكري-الأمني -السّياسي	84
المطلب الثّاني : التّداعيّات الأمنيّة على المستوى الإجتماعي و الإقتصادي	94
المبحث الثّاني : التّداعيّات الأمنيّة الخارجيّة	
المطلب الأوّل : التّداعيّات الأمنيّة على المستوى الإقليمي.....	106
المطلب الثّاني : التّداعيّات الأمنيّة على المستوى الدّولي.....	123
المبحث الثّالث : العراق الجديد في الإستراتيجيّة الأمريكيّة	
المطلب الأوّل : العراق و مشروع الشّرق الأوسط الجديد.....	134
المطلب الثّاني : دراسة مستقبليّة حول الوضع في العراق.....	138
الخاتمة.....	142
قائمة الملاحق.....	145
الملخّص.....	148
المراجع.....	152
الفهرس	171

المقدمة

يعدّ مفهوم الإستراتيجيّة الأمريكيّة من أكثر المفاهيم إهتماما و تداولا من قبل الباحثين و المؤسّسات المتخصّصة و مراكز البحوث و الدّراسات الإستراتيجيّة سواءا أكانت عربيّة أم أجنيّة، و ذلك بسبب تأثير هذا المفهوم على صنّاع القرار على المستوى الوطني و الإقليمي و الدّولي من جانب، و دوره في التّأثير على تفاعلات السّياسة الدّوليّة من جانب آخر، فضلا عن أهمّية الدّور الأمريكي و علاقته المختلفة مع دول العالم.

يعود أهمّية مفهوم الإستراتيجيّة الأمريكيّة إلى رؤيتها إتّجاه القضايا الدّوليّة المختلفة سواءا على المستوى العسكري أو السّياسي أو الإقتصادي أو الثقافي.....، و بالتّالي لا يوجد مكان في العالم لا تمسّه البصمة الأمريكيّة سواءا أكانت بشكل إيجابي أم سلبي، و كذلك بوصفها دولة عظمى و عضو دائم في مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، لذلك ينطوي مفهوم الإستراتيجيّة الأمريكيّة على عدّة أبعاد و أهداف تصنّف إلى مستويات منها بعيدة، و متوسّطة، و قريبة المدى، و منها ما يمثّل تحقيق مصلحة ملحّة تقع على عاتق و متّخذ صانع القرار الأمريكي، إلّا أنّ الأهداف الإستراتيجيّة الكبرى التي ترى الولايات المتّحدة الأمريكيّة هناك ضرورة قصوى لتحقيقها هي ما يتعلّق بأمنها القومي و تفوّقها الإستراتيجي و الحفاظ على ديمومة بقاءها على قمّة الهرم الدّولي .

إنّ تطوّر الإستراتيجيّة الأمريكيّة كان له دور كبير من خلال إعادة النّظر في مختلف توجّهاتها و وسائلها و أهدافها، و ذلك وفقا لتطوّر الأحداث الدّوليّة سواءا الصّراعيّة منها أو التّعاونيّة، ضمن إطار النّظام الدّولي و خاصّة بعد إنهيار الإتّحاد السّوفياتي و نهاية الحرب الباردة .

لقد شكّل التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق (2003) إنعطافة هامّة في مسار العلاقات الدّوليّة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ليس فقط لكونه مهدّدا للأمن و السّلم الدّوليين و مخالف للشّرعيّة الدّوليّة و إنّما لما نتج عنه من تداعيات و إنعكاسات على المستوى الدّاخلي العراقي، و على المستوى الخارجي إقليميّا و دوليّا. وصولا إلى ما تكشفه من محاولات الإدارة الأمريكيّة إلى إرساء مبادئ جديدة في العلاقات الدّوليّة، تقوم على تكريس حقّها في التّدخّل العسكري و فق مبدأ العمل الوقائي و الضربة الإستباقيّة، و ذلك بهدف التّصدّي لأيّ نوع من أنواع التّهديد و خاصّة الإرهاب الدّولي، لذلك كان العراق مساحة الإختبار الأولى لهذه الإستراتيجيّة الجديدة من جانب إدارة جورج بوش الإبن كردّ فعل على هجمات 11 سبتمبر 2001.

يرى العديد من المحلّلين و السّياسيين أنّ التّدخّل الأمريكي في العراق في ظلّ لائحة طويلة من التّدخّلات العسكريّة الأمريكيّة عبر العالم، لم يكن سوى إستكمالا لترتيبات النّظام العالمي الجديد الّذي بدأ في تسعينات القرن الماضي، و تأكيدا نحو الهيمنة و السّيادة العالميّة الجديدة السّاعية لها، و على أهّم المناطق الحيويّة الّتي إحتلّت موقع الصّدارة في أولويات الإستراتيجيّة الأمريكيّة طوال قرن من الزّمن.

أهمّية الموضوع

إنّ موضوع **" البعد الإستراتيجي للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق و إنعكاساته الأمنية الدّاخليّة و الخارجيّة 2003-2013 "** الّذي نحن بصدد البحث فيه ذا أهمّية بالغة في تخصّص العلاقات الدّوليّة و خاصة في الدّراسات الإستراتيجيّة و الأمنيّة، و ذلك لما شهده حقل الدّراسات الأمنيّة من تطوّر في الجانب النّظري و الممارساتي و ما صاحبه من تغيّرات في البيئة الدّولية، كإنهيار الإتّحاد السّوفياتي و بروز الولايات المتّحدة الأمريكيّة كفاعل مهيمن في النّظام الدّولي .

شكّل التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق (2003) منعطفا تاريخيّا في إعادة هيكلة طبيعة المصالح الأمريكيّة في الخليج العربي و العراق خاصّة، و ذلك بتحديد طبيعة الفواعل و التّهديدات و الوسائل الفعّالة من أجل حمايتها و الدّفاع عنها، مستغلّة بذلك تفوّقها الإستراتيجي و العسكري و قدرتها على التّكيّف مع الأوضاع الدّولية، حيث أكّدت أحداث 11 سبتمبر 2001 تحوّلات جديدة على السّاحة الدّوليّة بظهور الإرهاب الدّولي ممّا إنعكس على توجّهات الإستراتيجيّة الأمريكيّة في منطقة الخليج العربي، و هو ما أثّر على الأوضاع الأمنيّة في المنطقة سواءا داخليّا أو خارجيّا خاصّة في ظلّ وجود إستراتيجيّة أمريكيّة مبرمجة في مراكز للدّراسات و البحوث مهمّة و مؤثّرة في صنع القرار الأمريكي، و هذا من أجل إعادة رسم خريطة الشّرق الأوسط وفق المصالح الأمريكيّة في المنطقة.

مبرّرات إختيار الموضوع

إنّ التّوجّه لدراسة هذا الموضوع لم يكن من العدم و لكن كان لأسباب موضوعيّة و أخرى ذاتيّة و هي :

1- المبرّرات الموضوعيّة :

- الرّغبة في إكتشاف نمط التّفكير الإستراتيجي الأمريكي من حيث طبيعة الوسائل و الأهداف، من يصنع الإستراتيجيّة الأمريكيّة(دور مراكز البحوث و الدّراسات)، و كيف تتعامل الولايات المتّحدة الأمريكيّة مع القضايا الدّوليّة خاصّة التّي تمسّ مصالحها القومية و مصالح إسرائيل بالدّرجة الأولى.
- ظهور تهديدات أمنيّة جديدة خاصّة "الإرهاب الدّولي" الّذي زادت حدّته بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و معرفة كيف إستعملت الولايات المتّحدة الأمريكيّة خطاباتها الأمنيّة بتوظيفها لقضايا سياسيّة من أجل تطبيق إستراتيجيّتها المختلفة خاصّة في العراق بعد الإحتلال.
- معرفة الإنعكاسات و النّتائج من التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق(2003)، من خلال إستقراء الوضع الأمني في المنطقة قبل و بعد التّدخّل.

- قراءة في الوضع المستقبلي للعراق و لمجمل المنطقة العربيّة من خلال تتبّع مسار الأحداث الحاليّة.

2- المبرّرات الذّاتيّة :

- الإهتمام بالمنطقة العربيّة و العالم الإسلامي و الرّغبة في تتبّع التّطوّرات الحاصلة فيه خاصّة في ظلّ تعرّض هذا الأخير إلى هجوم كبير، يهدف إلى القضاء على مكامن قوّته و مقوّمات وجوده، و هذا ما يتعرّض له العراق فعلا
- الرّغبة العلميّة في دراسة موضوع حيوي ينتمي إلى حقل الدّراسات الإستراتيجيّة و الأمنيّة، و الّتي تهتمّ بدراسة المواضيع الحيويّة ذات الأهميّة البالغة.
- الرّغبة في إثراء المكتبة الجامعيّة بدراسة قد تكون في المستقبل بداية لدراسة أخرى .

أهداف الدّراسة

- دراسة و تحليل البعد الإستراتيجي للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق و إنعكاساته الأمنيّة الدّاخليّة و الخارجيّة من ناحية البدايات الأولى للتّفكير الإستراتيجي الأمريكي بغزو العراق و الإختراق الأمني للمنطقة العربيّة و تبيان تأثيرها على النّظام الدّولي.
- الوقوف على الطّريقة الّتي أثّرت بها الإستراتيجيّة الأمريكيّة إتجاه الخليج العربي و خاصّة العراق في الحفاظ على مصالحها الحيويّة.
- توضيح مختلف الوسائل و الآليات الّتي ركّزت عليها الإستراتيجيّة الأمريكيّة في غزوها للعراق (2003).
- محاولة إكتشاف دور المحدّدات الدّاخليّة و الخارجيّة في عمليّة صنع وتوجيه الإستراتيجيّة الأمريكيّة إتّجاه العراق و الخليج العربيّ.
- تحليل لدور مؤسّسات صنع القرار سواءا الرّسميّة و الغير رسميّة في الإدارة الأمريكيّة إتّجاه العراق.
- محاولة رصد الآثار المترتّبة عن التّدخل العسكري الأمريكي في العراق (2003) سواءا على المستوى الدّاخلي أو الخارجي .
- توضيح الإنعكاسات المترتّبة عن محاولة إعادة رسم خريطة الشّرق الأوسط عن طريق مشروع الشّرق الأوسط الجديد و آثارها على العراق.
- تحليل دور المكانة الإستراتيجيّة للخليج العربي و خاصّة العراق في الفكر الأمريكي و إنعكاساتها الأمنيّة على دول المنطقة .

إشكاليّة الدّراسة :

تبحث إشكاليّة الدّراسة في البعد الإستراتيجي الكامن وراء التدخّل العسكري الأمريكي في العراق عام 2003، و تنبثق هذه الإشكاليّة كون العراق صنّف من طرف الإدارة الأمريكيّة أنّه ضمن محور الشّر و داعم للإرهاب و أنّ لديه أسلحة دمار شامل يرغب في إستخذامها، و ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي جعلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تعيد النّظر في إستراتيجيّتها من أجل محاربة الإرهاب الدّولي وفق المنطق الوقائي و إسقاط النّظام العراقي، و ما تلاها من التّدخّل في الشّأن الدّاخلي العراقي و إعادة نسج علاقاته الإقليميّة و الدّوليّة، ممّا أثّر تأثيرا بالغا على الأوضاع الأمنيّة في المنطقة .

و كلّ هذه التّطوّرات تدفعنا إلى طرح الإشكاليّة التّاليّة :

فيم تكمن مضامين البعد الإستراتيجي للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق و إنعكاساته الأمنيّة؟.

و تندرج تحت هذه الإشكاليّة الرّئيسيّة التّساؤلات الفرعيّة التّالية :

1- فيما تتمثّل دوافع التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق(2003)؟.

2- ما المقصود بوسائل و أهداف الإستراتيجيّة الأمريكيّة من التّدخّل العسكري في العراق(2003)؟.

3- في ماذا تتمثّل إنعكاسات التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق إقليميّا و دوليّا؟.

4- كيف تعاملت الإدارة الأمريكيّة المتعاقبة مع الأزمة العراقيّة؟ و ها هي الأساليب و الإستراتيجيّات المنتهجة لذلك؟.

5- أيّ مستقبل للعراق و دول الجوار بعد التّدخّل العسكري الأمريكي عام 2003؟.

حدود الدّراسة :

1- المجال المكاني : يعتبر **"العراق"** هو المسرح الجغرافي و الإستراتيجي للولايات المتّحدة الأمريكيّة خاصّة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في ظلّ مواجهتها للإرهاب الدّولي، فتمّ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 على إعتبار أنّه مجال حيوي هامّ من اجل الحفاظ على مصالحها سواءا في داخل العراق و خارجه، ممّا طرح إشكاليّة التّنافس و الصّراع بين القوى الإقليميّة (تركيا، إيران.....) و الدّوليّة (كالأمن الدّولي، صراع الحضارات...).

2- المجال الزّماني : تنطلق الدّراسة من فترة بدأ الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 إلى غاية سنة 2013، و إرتأيت التّركيز على هذه الفترة لمجموعة من الإعتبارات و الدّلالات تتعلّق بأهمّية الحدث محلّ الدّراسة و تتبّع الأزمة منذ بدايتها، و الوقوف على أهمّ الإنعكاسات و التّداعيات الأمنيّة للمنطقة سواءا على المستوى الدّاخلي العراقي أو الخارجي

الإقليمي و الدّولي، و التّعرّف أكثر على الإستراتيجيّات الأمريكيّة المطبّقة في العراق و خارجه خاصّة في ظلّ تعاقب الإدارة الأمريكيّة من بوش الابن إلى اوباما .

فرضيّات الدّراسة

تهدف الدراسة إلى اختبار كل من الفرضية الرئيسية التالية :

شكّل التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق (2003) قرارا إستراتيجيّا بدافع حماية مصالحها، وهو ما كان له من تداعيّات أمنيّة متشابكة و معقّدة سواءا على المستوى العسكري أو السّياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، حيث جعل من العراق و منطقة الخليج العربي بؤر توتّر و عدم استقرار و اللاّامن .

و الفرضيّات الجزئيّة التّالية:

1- يعكس تدخّل الولايات المتّحدة الأمريكيّة في العراق دافع المصلحة و الرّغبة في السّيطرة على ثروات منطقة الشّرق الأوسط من خلال إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسيّة للمنطقة.

2- شكّل امتلاك الولايات المتّحدة الأمريكيّة لمقوّمات القوّة الإستراتيجيّة بالتدخل عسكريّا في العراق عام 2003.

3- أدّى الغزو الأمريكي للعراق (2003) إلى تفكّك المنطقة على أساس طائفي عرقي-ديني ممّا أدّى لظهور تحدّيات أمنيّة جديدة متشابكة و معقّدة، أثّرت سلبا على الأوضاع الأمنيّة في المنطقة.

4- وجود إسرائيل في منطقة الشّرق الأوسط و الّتي تعتبر منطقة غير مستقرّة، شكّل دافعا قويّا من أجل التدخل العسكري الأمريكي في العراق سنة 2003 بدافع المصلحة، و خلق تحالفات مع قوى إقليميّة و أخرى دوليّة.

الإطار النّظري

يعتبر الإطار التحليلي الواقعي هو الأنسب لهذه الدراسة، حيث لم تكن بداية المدرسة الواقعية لتفسير العلاقات الدولية كما هو معروف منذ فترة ما بين الحربين العالمتين الأولى والثانية، ولكن تعود إلى فترات متقدمة من التاريخ ابتداء من ثوسيديس إلى نيكولا مكيافيللي، وتوماس هوبز إلى هانس مورغنثو. [1]

قام مؤرخ الحرب (**ثوسيديس**)**Thusides** بدراسة ظاهرة الحرب في أحد مجتمعات ما قبل التاريخ وهو المجتمع الإغريقي القديم، متتبعا بذلك الصراع بين دولتي أثينا وإسبرطة .

---

[1] Stanley Hoffmann, **Raymond Aron et la théorie des relations internationales**.Politique étrangère (2006), pp,723 .746.

حيث فرضت دولة أثينا على اسبرطة منطق سياسة القوة وذلك انطلاقا من التفوق العسكري الذي كانت تتمتع به أثينا حيث يبدو واضحا أن على الضعفاء الرضوخ لرغبة الأغنياء في التوسع والتسلط. [1]

ظهر المفكر الإيطالي **(نيكولا مكيافيللي)Nicolas Machiavelli** ، الذي ولد في فلورنسا في إيطاليا، و اهتم بالتأليف ومن أشهر كتبه كتاب الأمير الذي يبين فيه قواعد الحكم ومميزات الحاكم اعتمادا على التجارب التاريخية يرى مكيافيللي أن الأخلاق والدين هما من البدع المسيحية ومن ثم وجب على الحاكم التخلص منهما .كما يعتقد مكيافيللي بضرورة التخلص من العهود والمواثيق التي لا تخدم مصلحة الدولة وعلى الحاكم أن لا يتردد في استعمال القوة عند الضرورة، كما لا ينبغي أن يستهين الحاكم بضرورة إنشاء جيش قوي يكفل له الأمان. [2]

يعتبر المفكر الإنجليزي **(توماس هوبز)Thomas Hobbes** من خلال مؤلفه اللوفثيان أي التنين ويقصد به الحكم المطلق -أن حياة الفوضى تسود المجتمعات البشرية، ومن ثم فإن حياة الفطرة هي الظاهرة البارزة على الأفراد بفضل غريزة حب البقاء .و الطريقة المثلى للقضاء على الفوضى هي أن يتنازلوا عن السلطة بواسطة عقد بينهم وبين الحاكم من أجل ضمان النظام والأمن .على أن يكون للحاكم ما يسمى بالحكم المطلق .وعند **هوبز** لا يمكن امتصاص الفوضى إلا من قبل الحكومات التي لها القدرة على ردع الآخرين.

لكن الإسهام الأكبر في تطوير المدرسة الواقعية الكلاسيكية كان من طرف **(هانس جوا شيم مورغنثو) Hans Joachim Morgenthau** من خلال كتابه الشهير":السياسة بين الأمم يطرح مورغنثو مبادئ الواقعية. [3]

ويعتقد مورغنثو أن المصلحة تتحدد في مفهوم القوة و السياسة الدولية لا تخرج عن إحدى السياسات التالية :سياسة تسعى للحفاظ على القوة، وسياسة تسعى لزيادة القوة وسياسة التظاهر بالقوة . [4]

---

[1] ثيموتي دن،_" **الواقعية، "في عولمة** السياسة العالمية.تر،مركز الخليج **للأبحاث،تص، جون** بيليس وسيتف سميث، دبي : مركز الخليج للأبحاث 2004 ، ص229.

[2] Mathew miskelly and jaine noce , **political theories for students** (New York : Ele Gale Group ,2002),p326.

[3] ثيموتي دن ، مرجع سابق الذكر ، ص237 .

[4] جيمس دورتي وروبرت بالتسلغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.تر: وليد عبد الحيّ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت،1985، ص71.

وبالرجوع إلى الافتراضات الرئيسة للمدرسة الواقعية نجد أغلب المفكرين الواقعيين يتفقون على أن الدولة فاعل مركزي ورئيسي في التفاعلات على الصعيد الدولي، فمنذ معاهدة وستفاليا (**1648**) ظهرت الدولة القومية على مسرح العلاقات الدولية وهي تتمتع بخاصية السيادة، ومنه فالوحدات الدولية الأخرى ليست إلا أدوات توظفها الدول الأخرى في سياستها الخارجية، وليس لها وجود دولي مستقل، ومن ثم فإن النظام الدولي ليس إلا مجموعة من الدول ذات السيادة،[1] هذا يعني أن الدولة فاعل وحيد، ووحدة مندمجة في العلاقات الدولية، وتهتم الواقعية بدراسة النزاعات والتفاعلات الدولية ذات الطابع ألصراعي التي تدخل ضمن مفاهيم السياسة العليا بينما ينظر إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية على أنها أقل أهمية أو السياسة الدنيا. [2]

ظهرت الواقعية الجديدة كامتداد ورد فعل على في آن واحد للواقعية الكلاسيكية وذلك باعتبار القوة والدولة كفاعل أساسي من جهة ومن جهة أخرى الانتقادات الموجهة من طرف دعاة الواقعية الجديدة.

يعتبر **(كينيث والتز) Kenneth Waltz** زعيم لتيار الواقعية الجديدة، ولا تختلف الواقعية الجديدة عن التقليدية كثيرا في اعتبار الدولة فاعل مركزي ورئيسي في العلاقات الدولية وذلك في إطار اعتبار القوة والمصلحة الوطنية هي الآليات الرئيسية لتحريك سلوك الدولة الخارجي، ولكن على عكس التقليدين يعتقد **(كينيث والتز)** أن النظام الدولي الحالي نظام فوضوي، ويقصد بالفوضى في هذا الصدد غياب مؤسسة دولية تكسب سلطة فوق دولية مهمتها فرض الاستقرار والنظام والحفاظ على الأمن على الساحة الدولية، وبذلك تكون فرضيات الواقعية الجديدة على النحو التالي: [3]

*إنّ النّظام الدولي هو نظام فوضوي.

*في إطار البحث عن مزيد من الأمن في المحيط الدولي ينبغي على الدولة أن تبني مؤسسات عسكرية معتبرة.

*إنّ اليقظة واجبة على المستوى الدولي لأن فقدان الثّقة فيما بين الدّول أمر طبيعي.

*إنّ الرّغبة في البقاء هي العامل والدافع الرئيسي المحرّك لسلوك الدّول الخارجي.

---

[1] محمد السيد سليم، تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية. **السّياسة الدولية**، 3 جويلية 2005 ، ص46.

[2] جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** . الدّار الخلدونيّة، الجزائر، 2007، ص174.

[3] جون بيليس ،**الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**. في عولمة السياسة العالمية ، تر، مركز الخليج للأبحاث، تص، جون بيليس وسيتف سميث، دبي ، 2004 ، ص417 .

*إنّ الطّابع العقلاني لسلوك الدّولة الرشيد على المستوى الدولي لا يمنع من هامش الخطأ في التقدير وحسن التصرف ، فإمكانية الحصول على معلومات خاطئة يقود حتما إلى تقدير خاطئ لمصالح الدولة على الصعيد الخارجي .

ومما سبق فإن الأمن القومي أو انعدامه يتعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي ومنه يطلق على أصحاب الواقعية الجديدة بالواقعين البنيويين .وعلى عكس الواقعية التقليدية التي تدعي أن التوسع يكون من واقع الاستزادة في القوة، يعتقد والتز أن التوسع يكون بحثا عن مزيد من الأمن، ففي إطار الفوضى الدولية فإن الشعور بعدم الأمن الذي يعتبر مصدر من الشك والخوف المتبادل هو الدافع الرئيسي على التنافس الدولي على مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن .وليس النزعة العدوانية الموجودة في نفوس البشر والرغبة في الاستيلاء على ثروات الآخرين .وعلى العكس من الواقعية التقليدية التي تفترضى أن الأمم توسع مصالحها السياسية في الخارج عندما تتزايد قوتها فإن الواقعية الجديدة تفترض أن الدول توسع من مصالحها السياسية عندما تشعر بعدم الأمان .فبينما تتوسع الدول عند التقليديين طلبا لمزيد من الموارد فعند الواقعيون الجدد تتوسع لأنها مجبرة على ذلك أي لتحقيق أمنها.(1)

ظهر اتجاه أخر في إطار الواقعية الجديدة يتزعمه **جون ميرشايمر(J.MEARSHEIMER)** وهو في مضمونه إحياء للواقعية الكلاسيكية في إطارها الجديد .حيث يعتقد **ميرشايمر** (أن نهاية الحرب الباردة التي كانت تتسم بتوازن القوى ستخلق تنافس أمني يكون فيه قيام الحرب أمرا اعتياديا و ضروريا في نفس الوقت فميرشايمر يعتقد أن النظام الدولي الحالي فوضوي يدفع الدول إلى انتهاج سياسات تخولها زيادة القوة .[2]

تسلم الواقعية الهجومية بان البيئة الدولية فوضوية كما قال بذلك هوبز وذلك راجع لقيام سلطة عليا مهمتها فرضا لأمن والنظام . وعند الهجوميين الدول فواعل عقلانية لا تنخرط في نزاعات إلا عندما تشعر بالتهديد، ولكنها ما تلبث أن تتبنى هذه السياسة وذلك لما تفرضه متطلبات البيئة الدولية لتكون أكثر قوة من باقي الدول[3]

---

[1] فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**. القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1999 ، ص30 .

[2] Brian C. Schmidt, **Realism and facets of pour in international relations**. in power in world politics,ed. Felix Berenskoetter and M.J. Williams (New York routledge,2007), p.56.

[3] Gideon rose, **neoclassical a realism and theories of foreign policy**. world politics, (octoler1998) 144-172.

يركز ميرشايمر في تفسيره خصوصا على القوة العظمى وذلك لان لها تأثير كبير على ما يحصل في السياسة الدولية، ومبرر ذلك أن حظوظ كل الدول هي محدودة ابتداء بواسطة قرارات ومواقف أولئك الذين لهم قدرة على التأثير في العلاقات الدولية .كما أن القوى العظمى تعتمد بشكل كبير على قوتها العسكرية والتي تعطيها الأسبقية أثناء الحرب .

كما يعتقد ميرشايمر أن الدول تتنافس مع بعضها من اجل القوة التي تعتبرها عملة سياسية، ويرى أن الابتزاز والحرب هما الوسيلتان الأساسيتان اللتان تطبقهما الدول في الحصول على القوة، ورغم رغبة
الجميع في خلق عالم سلمي إلا أنها غير عملية من الناحية الواقعية.
كما يتطرق **(ميرشايمر)** لمفهوم المأزق الأمني والذي يعكس المنطق الأساسي للواقعية الهجومية، حيث يعني إجراءات الدولة المتخذة لزيادة أمنها، والنتيجة هي أن حرص الدولة على زيادة فرصها في البقاء سوف يؤدي بالضرورة إلى التهديد ببقاء الدول الأخرى.

يرى ميرشايمر أن القوى العظمى تكافح من اجل اكتساب القوة على خصومها وتتوق لان تصبح مهيمنة وذلك كي تقوم بالحفاظ على الوضع القائم، ولكن استمرار هذا الوضع يؤدي إلى خوف القوى العظمى من بعضها البعض .ويرى ميرشايمر أن قوة الجيوش تكمن في القوة البرية وذلك أن تاريخ العلاقات الدولية يؤكد أن الحرب تكون أسهل بين الدول التي تكون لها حدود برية مشتركة، على الدول التي تفصلها عوازل مائية .[1]

إن مفهوم الأمن يعتبر متغيرا جوهريا في الواقعية الهجومية، فرغم أن فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت تطورا ودخول أبعاد جديدة كالأمن الإنساني و الاهتمام بقضايا الفقر، وانتشار الأمراض، ومشاكل الهجرة، إلا أن احدث 11 سبتمبر 2001 أعادة الاعتبار والعمل بالمفهوم الواقعي للأمن ونعني به الأمن من الأعداء والتهديدات .وينبني مفهوم الأمن عند الواقعيين على فرضية جوهرية وهي فوضوية النظام الدولي المؤدية لحالة الحرب مما يؤدي إلى خلق مفهوم العون أو المساعدة الذاتية أي اعتماد الدول الكبرى على نفسها في تامين حدودها ومصالحها وليس على مؤسسة ذات سلطة دولية .ورغم تصاعد مفاهيم امن الأفراد إلا انه اتضح ومن خلال أحداث 11 سبتمبر 2001 أن الأفراد في الولايات المتحدة كلفوا الدولة مهمة حماية أمنهم. [2]

---

[1] Mathew miskelly and jaine noce ,op.cit,p.370.

[2] عبد النور بن عنتر،تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. **السياسة الدولية**، 2005، ص ص 56-62.

الإطار المنهجي

يعتبر الإطار المنهجي مدخلا مهمّا لدراسة أيّ ظاهرة، خاصّة في ظلّ تعدّد المناهج المستخدمة في العلوم السّياسيّة و العلاقات الدّوليّة، بسبب تعقّد الظواهر السّياسيّة المركّبة و تشعّبها. و بما أنّ طبيعة الموضوع هي الّتي تفرض على الباحث تبنّي تركيبة منهجيّة ملائمة بغية الوصول إلى النّتائج الدّقيقة للبحث، و بما أنّ الموضوع الّذي نبحث فيه يحمل بعدا تاريخيّا من خلال تناول العراق في الإستراتيجيّة الأمريكيّة قبل التدّخّل العسكري سنة 2003، فإنّه من الطّبيعيّ إستخذام المنهج التّاريخي للحصول على أنواع مختلفة من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة و تحليل بعض المشكلات الإنسانيّة و العمليّات الإجتماعيّة المعاصرة.

- يعتبر المنهج المقارن من بين المناهج الّذي يستخذم عادة في محاولة إبراز أوجه التّشابه و الإختلاف حول قضيّة معيّنة أو فترة زمنيّة معيّنة محلّ الدّراسة، و بما أنّنا نحاول توضيح التّغيّرات الّتي طرأت على الإستراتيجيّة الأمريكيّة قبل و بعد التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق سنة 2003 و تداعيّاته الأمنيّة الدّاخليّة و الخارجيّة، فإرتأينا إستخذام هذا المنهج لإبراز طبيعة هذه التّغيّرات و أثرها على النّظام الدّولي.

- تساهم أداة تحليل المضمون دراسة وتحليل الاتّفاقيات والقرارات التي صدرت من مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية و خاصّة الأمريكيّة منها، وكذلك تحليل تصريحات صنّاع القرار، بطريقة موضوعية وعلمية من أجل استخراج المقاصد الحقيقية من ورائها.

- يعتبر الإحصاء من بين الوسائل المنهجيّة الّتي تعتمد في محاولة رصد بعض الظواهر الدّقيقة لفهم مدى إرتباطها و محاولة إبراز العلاقة الموجودة بين هذه الظّواهر بغرض تعميم نتائجها، و بما أنّنا نحاول توضيح مدى الإنتهاكات الأمريكيّة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق 2003 فإنّنا أردنا إستخذام هذا المنهج بغرض توضيح هذه الإنتهاكات بالأعداد و الأرقام و لتوضيح العلاقة بين ظاهرة الحرب وأثرها على الأمن الإنساني و المجتمعي و الدّولي.

- تهدف تقنيّة السّناريو إلى وصف وضع مستقبلي ممكن، أو محتمل أو مرغوب فيه، لهذا إعتمدت الدّراسة على تقنية السّيناريو من أجل إيضاح العلاقة بين الحاضر و تصوّر للمستقبل، وذلك من خلال إستقراء للوضع الحالي للعراق و تصوّر للمستقبل من خلال وضع فرضيّات ممكنة أو مرغوب فيها أو محتملة، فعامل الزّمن هو الكفيل بتحديد صحّة أو خطأ هذه الفرضيّات.

أدبيّات الدّراسة

إنّ إعادة مراجعة الأدبيّات و الدّراسات السّابقة الّتي تعرّضت لموضوع البحث يعتبر في غاية الأهمّية، وذلك لأنّه يمكّن الباحث من متابعة كلّ ما كتب حول الموضوع و الإطّلاع على مختلف الأفكار المتناولة، و هذا ما يسهّل عمليّة عدم تكرار الأفكار المطروحة سابقا،

ممّا يسمح للباحث بالقيام بدراسة من وجهة نظر مختلفة، أو القيام بتقييم و نقذ لدراسة أعدّت سابقا، و هذه بعض الدّراسات التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة :

1- باللّغة العربيّة :

1- معاذ البطّوش، تداعيات الإحتلال الأمريكي-البريطاني على العراق و أثره على الأمن القومي العربي.دار الحامد للنّشر و التّوزيع، الأردن، 2012.

تتطرّق هذه الدّراسة إلى تداعيّات التّدخّل الأمريكي-البريطاني على العراق و أثره على الأمن القومي العربي، و تذاعيّاته على الصّراع العربيّ-الإسرئيلي و المشاريع البديلة له. إلّا أنّ هذه الدّراسة قد إختصرت تداعيّات التّدخّل الأمريكي-البريطاني على العراق في الأمن القومي العربي، و لم يتطرّق الباحث إلى التّداعيات على المستوى الدّاخلي العراقي أو على المستوى الخارجي، و خاصّة تدخّل القوى الإقليميّة و الدّوليّة في الأزمة العراقيّة، كما أنّ فترة الدّراسة كان محدودا بين عام 2003-2008.

2- سوسن العسّاف، إستراتيجيّات الرّذع: العقيدة العسكريّة الأمريكيّة و الإستقرار الدّولي. الشّبكة العربيّة للأبحاث و النّشر، بيروت، 2008.

مرجع يهتمّ بدراسة العقيدة الوقائيّة الأمريكيّة الجديدة و تطبيقاتها خاصّة في منطقة الشّرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولم تتطرّق الباحثة إلى الإستراتيجيّات الأمريكيّة المطبّقة في العراق بعد التدخّل، و كيف تعاملت الإدارة الأمريكيّة مع الوضع الدّاخلي العراقي.

3- شاهر إسماعيل الشّاهر، أولويات السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة بعد 11 أيلول 2001. منشورات الهيئة العامّة السّورية للكتاب، دمشق، 2009.

مرجع يهتمّ بدراسة أثر أحداث 11 سبتمبر على السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة من ناحية العقيدة الإستراتيجيّة الأمريكيّة، و الغزو الأمريكي لأفغانستان و العراق، و النتائج المترتّبة عن أحداث 11 سبتمبر 2001 في المنطقة العربيّة و على الصّعيد الدّولي، و لكن الدّراسة كانت مختصرة حيث لم يركّز على دور القوى الإقليميّة و الدّوليّة و إستراتيجيّتهم اتّجاه العراق، كما أنّ فترة الدّراسة محدودة من عام 2003-2009.

4- عبد الإله بلقيز، المشروع الممتع في الغزو الكلونياليّة للعراق. مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2003.

حيث و ضّحت هذه الدّراسة أنّ القوّات الأمريكيّة غزت العراق، و دمّرت السّلطة و فكّكت كيان الدّولة إلى دويلات صغيرة عرقيّة و مذهبيّة و طائفيّة، لكنّه لم يتطرّق إلى تحليل الأزمة بمختلف جوانبها الدّاخليّة و الخارجيّة و تداعيّتها الإقليميّة و الدّولية.

2- باللّغة الأجنبيّة :

1- Felix borneskttе and M.J williams, power in the world politics. Routledg, New York, 2007.

مرجع يهتمّ بالمفاهيم المختلفة للقوّة في السّياسة الدّوليّة.

2- Louiza dunis, the usa saudi relationship and the irakian the delection: of a dependance journal of the third world studies, 2007.

هذه الدّراسة إهتمّت بتحليل العلاقات الأمريكيّة-السّعوذيّة و تأثير ذلك على الوضع العراقي.

تبرير الخطّة

لمعالجة هذا الموضوع إخترنا خطّة مكوّنة من ثلاثة فصول (03) فصول :

الفصل الأوّل : بعنوان الإستراتيجيّة الأمريكيّة: دراسة في المقاربة المعرفيّة، و الّذي قسّمناه بدوره إلى 03 مباحث و كلّ مبحث قسّمناه بدوره إلى مطلبين، المبحث الأوّل تناولنا فيه تطوّر العقيدة العسكريّة الأمريكيّة قبل و بعد نهاية الحرب الباردة، كما تناولنا في المبحث الثّاني المؤسّسات الرّسميّة و الغير رسميّة و الّتي تعمل على صنع الإستراتيجيّة الأمريكيّة و توجيهها و خاصّة في منطقة الشّرق الأوسط و العراق تحديدا، أمّا المبحث الثّالث فقد تناولنا دور المحدّدات الدّاخليّة و الخارجيّة في توجيه الإستراتيجيّة الأمريكيّة.

الفصل الثّاني : بعنوان العراق في الإستراتيجيّة الأمريكيّة، حيث تناولنا في المبحث الأوّل الإستراتيجيّة الأمريكيّة إتّجاه العراق من حيث الأهمّية الجيوبوليتيكيّة للخليج العربي و العراق في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، و كذلك تطوّر العلاقات الأمريكيّة- العراقيّة قبل التّدخّل العسكري الأمريكي 2003، كما تناولنا في المبحث الثّاني أهمّ الأسباب المعلنة و الغير معلنة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق2003، و ، أمّا المبحث الثّالث فقد تناولنا دور و موقف الأمم المتّحدة من هذا التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق 2003 و هيمنة الولايات المتّحدة الأمريكيّة عليها.

الفصل الثّالث : بعنوان التّداعيّات الأمنيّة الدّاخليّة و الخارجيّة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق 2003، المبحث الأوّل تناولنا فيه التّداعيات على المستوى الأمني- العسكري و السّياسي، الإقتصادي و الإجتماعي، كما تناولنا في المبحث الثّاني التّداعيّات الإقليميّة و

الدّوليّة للتّدخّل العسكري الأمريكي، أمّا المبحث الثّالث فقد خصّصناه للعراق الجديد في الإستراتيجيّة الأمريكيّة، من حيث موقعه في مشروع الشرق الأوسط القديم و الجديد، و كذلك وضع تصوّر مستقبلي للعراق و المنطقة العربيّة.

و قد إخترنا هذا التّقسيم بناءا على التّطوّر التّاريخي للإستراتيجيّة الأمريكيّة إتّجاه العراق و منطقة الخليج العربي، و ما ترتّب عنها من تداعيّات أمنيّة بالغة الخطورة سواءا على أمن الأفراد أو المجتمع أو الدّولة العراقيّة و ذلك منذ التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق، كما أنّ وصف الظاهرة محلّ الدّراسة و تحليل أبعادها و التنبّؤ بمستقبلها كان من الضروريّ التطرّق إليه من النّاحية المنهجيّة.

تحديد المصطلحات

1- الإستراتيجيّة : من الكلمة الإغريقيّة « strategia » و تعني فنّ إدارة الجيوش. كما تعني مكتب الجنرال أي تتمّ عمليّة إدارة و تسيير الحروب .

- و هي عمليّة تخطيط ووضع لأهداف بعيدة و متوّسطة المدى، و توجيه و مراقبة الموارد المتاحة لتحقيقها.

- لقد تطوّر المصطلح في المجال العسكريّ، ثمّ عمّم إستعماله في باقي المجالات الأخرى الإقتصاديّة، الإجتماعيّة، الثّقافيّة،...

- الإستراتيجيّة كظاهرة يرتبط ظهورها بظهور الحروب في العلاقات الدّوليّة، فمنذ المرحلة القبليّة كان قادة الجيوش يضعون إستراتيجيّات تمكّنهم من قهر جيوش الطّرف الآخر.

- من بين الإستراتيجيّات القديمة نذكر : الحرب الإستباقيّة مثالها في التّاريخ الإسلامي غزوات المسلمين ضدّ الإمبراطوريّات المجاورة لاسيما الروّمان.

- إستراتيجيّة الإحتواء: مثال تحالف روما مع البربر لإحتواء قرطاج في حدودها.

أمّا كمصطلح علمي فقد إستعمل للدّلالة من طرف **"سان تزو" San Tzu** في كتابه "فنّ الحرب" كما لم تكن مساهمات **"كلاوزفيتز" Clausewitz** بعيدة عن هذا، حيث يعرّفها بأنّها "هي نظريّة إستخذام القتال لأغراض الحرب" أو هي "إستمرار للسّياسة بوسائل أخرى".[1]

2- الأمن : في اللّغة العربيّة يعني: الإطمئنان من الخوف، قال تعالى**"و إذ جعلنا البيت مثابة للنّاس و أمنا"** ،وطبقا لما جاء في الآية الأمن يعني: صيانة أراضي البلاد و حرّيتها من العدوان الخارجيّ، أمّا الأمن الدّاخلي فهو حفظ النّظام داخل البلد.

[1] صلاح نيّوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**. الأكاديميّة العربيّة المفتوحة في الدّنمارك، كليّة العلوم السّياسيّة، دم ن، دس ن، ص ص 9-12.

- في اللّغة الأجنبيّة: ترجع الكلمة الإنجليزيّة "security" إلى أصلها اللاتيني /securitas securus من الكلمة المركّبة sine,cura، حيث تعني sine "بدون" و "cura" و الّتي أصلها "curio" إضطراب، و منه تعني sine , cura "بدون إضطراب".[1]

- لقد تعدّدت التّصوّرات و الطّروحات حول مفهوم الأمن،كما تعدّدت مرجعيّات و أشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أنّ الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمّم و ثابت، بل لا بدّ من إعادة تعريفه كلّ مرّة يهدّد فيها، و هذا الإختلاف نابع من إختلاف في البيئة الأمنيّة للمفكّرين، و للحالة موضع التّحليل، و إختلاف كذلك و تجدّد طبيعة التّهديدات الأمنيّة التّي تواجهها الدّول و الفواعل الأخرى في السّاحة الدّوليّة، و لذلك فعل الرّغم من الأهمّية القصوى لمفهوم الأمن و شيوع إستخذامه، إلاّ أنّه يصعب حصره في مفهوم واحد.[2]

- يعرّف **"كنيث ولتز"** الأمن على أنّه "العمل على التّحرّر من التّهديد، و هو قدرة الدّولة و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقلّ و تماسكها الوظيفي ضدّ قوى التّغيير التّي تعتبرها معاديّة، التّهديدات و الإنكشافات قد تبرز في أيّ منطقة من العالم سواءا أكانت عسكريّة أو غير عسكريّة".[3]

و عموما فالأمن هو "عكس الخوف" و شعور الفرد بالإطمئنان و إنعدام الإحساس بالخطر فهو مفهوم مركزيّ في حياة كلّ المجتمعات بصرف النّظر عن درجة تطوّرها، سواءا أكانت مجتمعات متخلّفة أو متقدّمة.

- مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم في العلاقات الدّوليّة شهد تحوّلا في مضمونه على إثر إنهيار الإتّحاد السّوفياتي، و زيادة في عدد النّزاعات الدّاخليّة، و إنتشار مختلف التّهديدات و المخاطر الأمنيّة على غرار الفقر، الأمراض، التلوّث، الهجرة الغير شرعيّة. و هذا ما أدّى بالأكادميّين و الدّارسين إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن في شكله الجديد تماشيا مع طبيعة التّهديدات الأمنيّة الجديدة، و إنتقاله من الأمن القومي المتمركز على مفهوم الدّولة و القطاع العسكري إلى مجالات أخرى غير دولاتيّة و غير عسكريّة على غرار الأمن الإنساني و الأمن المجتمعي.[4]

3- الدّفاع : هو حماية المصالح الإستراتيجيّة للدّولة من التّهديدات بتسخير كلّ الإمكانيات المادّية و البشريّة، و هذا يعني أنّ الأمن يقترن بالدّفاع، أي من أجل توفير الأمن للدّولة لا

---

[1] قاموس المحيط الإلكتروني، على الموقع الإلكتروني:
http//www.moheet.com.

[2] رياض حمدوش، **تطوّر مفهوم الأمن في الدّراسات الأمنيّة في منظور العلاقات الدّوليّة**. مداخلة ضمن الملتقى الدّولي: الجزائر و الأمن في المتوسّط واقع و آفاق، جامعة منتوري قسنطينة، مركز الشّعب للدّراسات الإستراتيجيّة، 2008، ص271.

[3] صلاح نيّوف، نفس المرجع السّابق الذكر، ص 13.

[4] عادل زقّاغ،**إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي**. 19مارس 2015 على الموقع الإلكتروني :
http//www.geocities.com/adel.zeggar/link.html.

بدّ أن تكون في أتمّ الإستعداد للحرب، ولها القدرة على الدّفاع حتّى تحقّق الأمن على المستوى الوطني، و تحقّق الأمن لمواطنيها و بالتّالي فإن قوام الأمن هو الدّفاع. [1]

4- التّدخّل : لا نعني به في هذه الدّراسة العمليّات العسكريّة من دولة لأخرى فقط و إنّما يشمل كذلك اللّجان و فرق الخبراء الدّوليّين و إستخذام العقوبات و الحوافز و المساعدات الإقتصاديّة، و قد يكون التّدخّل مفوّضا من طرف الأمم المتّحدة بإعتبارها مكلّفة بحماية السّلم و الأمن الدّوليّين، و قد يكون أحاديّا من الطّرف المبادر و السبّاق دون الرّجوع إلى التفويض.

- عرّفه **"جوزيف ناي" Joseph Nye** بأنّ التّدخّل في معناه الواسع :"ممارسات خارجيّة تأثّر في الشّؤون الدّاخليّة لدولة أخرى ذات سيادة"، أمّا المعنى الضيّق فهو "التدخّل بالقوّة العسكريّة في الشؤون الدّاخليّة لدولة أخرى". [2]

صعوبات الدّراسة

تواجه عادة عملية البحث أو إعداد البحث العلمي مجموعة من الصّعوبات، يحاول الباحث تجاوزها، فبخصوص الصّعوبات التي واجهتني في إعداد هذا الموضوع تعلق الأمر بقلّة المراجع خاصّة الّتي تتعلّق بالتّداعيات الأمنيّة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق، وأغلب الدّراسات الموجودة تتمحور حول البحث عن الأسباب وراء التّدخّل و دور الإستراتيجيّة الأمريكيّة في ذلك.

كذلك صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية و خاصّة المتعلّقة بالقدرات العسكريّة و المراجعة الرّباعيّة للدّفاع، على الرغم من كل هذه الصّعوبات حاولت إنجاز موضوع البحث بالطريقة العلميّة.

---

[1] جمال بوزغّاية، **مفهوم الدّفاع**. مجلّة الجيش، مديريّة الإعلام و التّوجيه، عدد 462، الجزائر، 2002، ص38.

[2] محمّد يعقوب عبد الرّحمن،**التّدخّل الإنساني في العلاقات الدّوليّة**. مركز الإمارات للدّراسات و البحوث الإستراتيجيّة، أبو ظبي، 2004،ص ص 14-15.

الفصل الأول

الإستراتيجية الأمريكية

ـدراسة في المقاربة المعرفيةـ

يعتبر الإطار النظري مدخلا مهمّا لدراسة أيّ موضوع، فهو الدليل الذي يوجه الباحث من خلال مساعدته على تحديد طريقة البحث و تقليص مجالات الاهتمام و تأطير عملية التحري، و هو دليل دقيق للمعلومة، و موجه صارم طيلة مسار الدراسة، و كذلك الموجه للعملية البحثية المحددة للمفاهيم و أيضا للمناهج المستخدمة.

تعتبر الإستراتجية الأمريكية من بين المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين و الدارسين في حقل العلاقات الدولية، منذ أن أصبحت كقوة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية و كقوة مهيمنة بعد الحرب الباردة، و خاصة تطور الفكر الإستراتيجي الأمريكي عبر مراحل مختلفة من الزمن و اهتمامه بالقضايا الدولية اتجاه مناطق مختلفة من العالم، وكذلك دور مؤسسات صنع الإستراتيجية الرسمية و الغير رسمية و المحددات الداخلية و الخارجية، إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 زادت من فعالية هذه المؤسسات في توجيه الإستراتيجية الأمريكية و خاصة في منطقة الشرق الأوسط بدافع مكافحة الإرهاب الدولي و القضاء على الأنظمة المارقة، و قد كان من تداعياتها الحرب الأمريكية على العراق في سنة 2003 و عليه :

1- ما هي أهم المحدّدات للإستراتيجية الأمريكية سواء الداخلية أو الخارجية، و كيف عملت على توجيه الإستراتيجية الأمريكية نحو التّدخل العسكري في العراق؟.
2- كيف أثّر تطوّر الوضع الدّولي على الإستراتيجية الأمريكية قبل و بعد نهاية الحرب الباردة؟.
3- ما هي أهم المؤسّسات الرسميّة و الغير رسميّة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على اتخاذ القرار و توجيه الإستراتيجية الأمريكية اتجاه القضايا الدولية؟

المبحث الأول: تطّور العقيدة العسكريّة الأمريكيّة.

تعتبر العقيدة العسكريّة هي مجمل المعلومات العسكرّية التي يقبل بها الجيش كإطار منظّم للعمل خلال حقبة زمنيّة محدّدة نظرا لطبيعة الصّراع الدائر، وكذلك مدى استعداد القوّات العسكرّية له.

وضعت هيئة التّدريس بجامعة القوّات الجوّية الأمريكيّة دراسة لوضع وصف عملي لمصطلح العقيدة العسكرّية سنة 1948 وهي أنّها : "مجمل المفاهيم والمبادئ والسّياسات والتّكتيكات والتّقنيات والتّدريبات والأساليب المستخدمة أو المّتبعة لضمان كفاءة تنظيم وتدريب مسلّح وإعداد وتوظيف المؤسّسة العسكريّة لوحداتها التكتيكّية والخدمّية".[1]

لقد انبثق مفهوم الإستراتيجيّة من الفكر العسكري بفعل ارتباطه مدة طويلة بالإنتصارات أو الإخفاقات العسكريّة البحثة التي تحدث في ساحة المعركة.

المطلب الأول: العقيدة العسكريّة الأمريكيّة قبل نهاية الحرب الباردة.

لقد كان التّفكير الإستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية يعاني من ضعف قبل الحرب العالمية الثانية، حيث ظل "مبدأ **مونرو**" هو الرّكيزة الأساسيّة للسّياسة الخارجية الأمريكيّة قرابة قرن من الزّمن، منذ أن وضعه رئيسها الأسبق **"جيمس مونرو"** عام 1823. كان هذا المبدأ يوحي بأن الولايات المتّحدة الأمريكيّة ستطبّق سياسة "العزلة" وستبتعد عن المشاكل العالميّة، وتتّجه إلى تركيز الإهتمام على تطوير نفسها، حيث تمكنت خلاله البرجوازيّة الأمريكيّة من بسط هيمنتها على مصادر الثّروات الطبيعيّة الهائلة في القارّة الأمريكيّة دون منافس أو منازع لها، كما تجنّبت تبديد قدراتها في الصّراعات التّي كانت أوربا وآسيا وإفريقيا مسّببا لها[2]، حيث أن كل هذه العوامل ساهمت في نشأة الدّولة العملاقة التي ناد بها **"فريدريك راتزل"** "Frederic Ratsl" أي إستراتيجيّة "المجال الحيوي"، أو المجال الكبير عند **"كارل شميدت"** "Carl Schmidt" محققة بذلك مبدأ ازدواجيّة القارّات، حيث عملت على بسط نفوذها داخليا (في الأمريكيتين) وخارجيّا من خلال البحث عن دور عالمي لها، وكان ذلك واضحا من خلال توسّعها نحو جنوب شرق آسيا وأستراليا، والبحث عن المعادن والمحاصيل في إفريقيا.

لقد انطلق الدور العالمي الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية مع بداية الحرب العالمية الثّانية، عندما شاركت فيها إلى جانب دول الحلفاء ضدّ دول المحور بقيادة ألمانيا النّازية، وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية استطاعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أن تفاوض الحلفاء

---

(1) Robert Frank, « **To Analyze the USA Rublication system for producing Manuals** » 13 July 1948, p63.

(2) مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**. تر:حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، لبنان ، 2006، ص13.

على وضع إستراتيجيّة اقتصادية للعالم بقيادتها، وذلك من خلال اتّفاقية **"بريتون وودز"** التي أدت إلى إنشاء المؤسّسات الرئيسيّة التي يدور في فلكها الاقتصاد العالمي[1] .

أثناء الحرب العالمية الثّانية بدأ الحراك الإستراتيجي الأمريكي، عندما بدأ العديد من المدنيّين بالإرتباط بهيئة الأركان العسكريّة الأمريكيّة، وقد تطوّرت هذه الظّاهرة بشكل كبير مع نهاية الأربعينيات، وبعد تأسيس **" Rand Corporation"** من قبل القوى الجويّة الأمريكيّة، وقد كان هدفها تحليل التّغيّرات الجديدة التي ادخل على الجيوش الحديثة وعلميا يمكن القول أن جميع الأسماء الكبيرة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، باستثناء **"هنري كيسنجر"** "Henry Kissinger" مرت عبر " Rand Corporation "، العمر الذهبي للمحلّلين الاستراتيجّيين الأمريكيّين بدأ مع سنوات السّتينات مع وصول " **روبرت مكنمار"** Robert Macnamar إلى منصب وزير الدّفاع، والّذي كان مؤمنا بدور تحديث التّخطيط العسكري من خلال تطبيق طرق في الإدارة الصناعية، حيث قام " **مكنمار"** بدعوة المحللين المتخصّصين في شؤون الدفاع من أجل شغل المناصب في إدارة وزارة الدّفاع الأمريكيّة. [2]

مع بداية الحرب الباردة شكّل **"مبدأ ترومان" 12 ماس 1947** الخيار الاستراتيجي الأنسب لتوجّهات السّياسة الخارجية الأمريكيّة بفعل انتصارها السّاحق أثناء الحرب العالمية الثّانية، سعت من خلاله تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية للدّول التي تهدّدها الشيوعيّة قدّرت ب 250 مليون دولار، حيث ساهمت في بناء اقتصاد أوربا الغربيّة وألمانيا واليابان، كما لم يكن مشروع **"مارشال"** 5 جوان 1947 بعيدا عن هذا الهدف في إعادة اعمار اقتصاديّات الدّول المتضرّرة من الحرب العالميّة الثّانية، حيث استفادت منه في النهاية 18 دولة بلغت اعتماداته 13 مليار دولار. [3]

كما كانت إستراتيجيّة إنشاء الأحلاف العسكريّة متوازنة مع التّصور العالمي للإستراتيجية الاقتصاديّة الأمريكيّة، إذ بعدما أقرّه مجلس الشّيوخ الأمريكي في 11 جوان 1948 قرار يحبّذ فيه إشراك الولايات المتّحدة الأمريكيّة في منظّمات أمنيّة جماعيّة إقليميّة، حتى بدأت المدركات الأمنيّة لها تتبلور أكثر فأكثر من خلال إنشاء حلف الشمال الأطلسي

---

[1] جلال خشيب، التّوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة. **مجلة الحوار المتمدن**، عدد 3818، 2012، ص02 .

[2] صلاح نيوف، **مدخل الى الفكر الاستراتيجي**. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، د س ن، ص84.

[3] كمال هشام، **الوجيز في التاريخ**. دار الوئام للنشر، الجزائر، 2008، ص21.

في 4 أفريل 1949، وحلف جنوب شرق آسيا (SEATO) في 8 سبتمبر 1954، وكذلك حلف بغداد (SANTO) نوفمبر 1955،لمواجهة الكتلة الشرقية بقيادة الإتّحاد السّوفياتي. [1] وهنا نجد أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة تطبّق الإستراتيجية التي وضعها الجيوبوليتيكيّان الأمريكيّان **"ألفرد ماهان ونيكولاس سيكمان""** Nicholas Alfred Mahan and Sepkman " لاحتواء الاتّحاد السّوفياتي وتفكيكه تدريجيّا. [2]

أدّت إستراتيجيّة " ملئ الفراغ " للرّئيس الأمريكي **"إيزنهاور"** في 2 جانفي 1957 إلى توسيع المجال الحيوي ليشمل منطقة الشّرق الأوسط، من أجل استخدام القوّة المسلّحة خارج الحدود الأمريكيّة لصدّ أيّ عدوان من طرف الإتّحاد السّوفياتي، وحماية تدفّق النّفط الخليجي إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وشلّ حركة القوميّة العربيّة من طرف النّظم الراديكاليّة مثل **"جمال عبد الناصر"** في مصر خاصّة بعد صفقة الأسلحة التي اشتراها من الإتّحاد السّوفياتي، وكذلك حماية أمن إسرائيل في المنطقة.

شكّل " **مبدأ نيكسون** " إستراتيجية **"الحرب بالوكالة"** خاصّة بعد الهزيمة الأمريكيّة في الفيتنام (1960-1975)، نهج جديد يقوم على تقديم الدّعم العسكري والإقتصادي للدّول الحليفة لقمع الثّورات الشّعبية واعتماد الدّول على نفسها في حل نزاعاتها بدلا من التّدخل العسكري الأمريكي المباشر، وتقييد التّدخل الأمريكي وحصره في رذع التّهديدات التي تمارس احدى القوى النّووية مع إمكانيّة رذع التّهديدات التّقليدية التي تحدث على نطاق ضخم لا يستطيعون حلفاء أمريكا مواجهتها،[3] ولقد ساهم بشكل كبير المستشار للأمن القومي آنذاك " **هنري كيسنجر** " في تبنّي هذه الإستراتيجية وتطبيقها.

ولقد أعلن الرئيس الأمريكي السّابق " **جيمي كارتر** " في 23 جوان 1980 الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لأمن الخليج العربي، أطلق عليها اسم **"مبدأ كارتر"**، وينصّ هذا المبدأ على أنّ أمريكا " سوف تعتبر أي محاولة من قبل أيّ قوّة خارجيّة للسّيطرة على منطقة الخليج العربي اعتداءا على المصالح الحيويّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، وسيتمّ صدّ مثل هذا الإعتداء بأيّ وسيلة ضروريّة بما في ذلك القوّة العسكريّة " وجاء هذا الإعلان بعد

---

[1] نصيرة الزهواني وآخرون، **الإستراتيجية: المفهوم والنظرية**. 21 فيفري 2015، على الموقع الالكتروني http//www.alhewar.org/debat/aid?=2486

[2] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**. دار زهران للتوزيع والنشر، بغداد، 2009، ص204، 205.

[3] محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**. جامعة الكويت، 1994، ص81.

الغزو السّوفياتي لأفغانستان في 24 ديسمبر 1979، وبعد انتصار الثّورة الإسلامية في إيران 11 فيفري 1979.[1]

جاء الرّئيس الأمريكي **"ريغان"** في بداية الثّمانينات بمبادرة الدّفاع الاستراتيجي " في إطار حرب النّجوم وسياسة الرّدع النّووي بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والإتّحاد السّوفياتي، حيث اعتبر أغلى برنامج دفاعي في العالم قدّرت ميزانيّته ب 26 بليون دولار،[2] وقد قسّمت إستراتيجيّة **"ريغان"** إلى 03 أجزاء هي:

1- **إستراتيجيّة التّطويق والمجابهة:** أي أن ساحة الحرب مع الإتّحاد السوفياتي لن تقتصر على منطقة معيّنة وإنّما سوف تتّسع لتشمل العالم ككلّ. ولا تقتصر أيضا على المواجهة العسكريّة، بل أيضا تمتدّ إلى كلّ الميادين التّجارية والغذائية ونقل التّكنولوجيا وغيرها...
2- **إستراتيجيّة التّرابط الإقليمي:** ترتبط هذه الإستراتيجية بالأولى وتعمل لخدمتها فما دامت قضية حصار الإتّحاد السّوفياتي قضيّة جوهريّة، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى خلق سلسلة مترابطة من الأقاليم الإستراتيجيّة في العالم، بحيث يقتضي أمن كل منها بتحقيق الأمن الشّامل للمنطقة الأخرى.
3- **إستراتيجيّة التّسليح القصوى:** بناءا على زعم الولايات المتّحدة الأمريكيّة بتفوّق الإتّحاد السوّفياتي في أغلب مجالات التّسلح (التّقليدي والاستراتيجي) حيث أكّد **"ريغان"** أنّ الردّ الوحيد والمقنع على هذا التّفوق هو تطوير قوّة عسكريّة ضخمة، بحيث تكون قادرة على ضمان وجود عنصر رادع قويّ يتمتّع بمصداقيّة كافية للحفاظ على السّلام في أوربا.

وهكذا شرعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة ببرامج تسليح عالية النّفقات ومن بينها مثلا: إنتاج القنبلة النيوترونية والصّاروخ (MX)، ونشر صواريخ **بريشينغ** و**كروز** بمعدل 572 صاروخ...[3]

يقوم الإطار العملي لهذه الاستراتيجيات الثّلاث (03) في منطقة الشّرق الأوسط مجموعة من التّكتيكات العمليّة والإجراءات المتكاملة منها: ربط الدّول الحليفة في المنطقة

---

[1] أحمد وزاني، **"مبدأ كارتر" الرئيس الأمريكي جمي كارتر يعلن إستراتيجية أمن الخليج.** 19 فيفري 2015. . http//www.Alwasatnews. Com/ election/pages/ 750072. html.

[2] ذرية شفيق بسيوني، الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات. **مجلة الفكر الإستراتيجي العربي،** عدد 41، 2007، ص105- 106.

[3] Palmor Bruce, « **Grand Strategy for the 1980** ». American Entreprise Institute for public policy Research, Wachington DC, p26.

بمجموعة من الأحلاف، وإعداد قوات التّدخل السّريع، وعقد اتّفاقيات التّعاون في المجالات العسكرية، وتدعيم الأساطيل الأمريكيّة في البحار والمحيطات المجاورة. وربط العلاقات الاقتصادية بمفهوم الأمن القومي، وزيادة معدّلات المخزون الإستراتيجي من النّفط وتشكيل حزام مترابط عالميا من القواعد والتسهيلات وغيرها من الإجراءات العملية التي تخدم سياسة " الدّفاع الاستراتيجي ".[1]

إلاّ أنّه من النّاحية النّظرية في الفكر الإستراتيجي الّذي ساد مرحلة الحرب الباردة يوجد عدّة نظريات من أهمّها:[2]

1- **نظريّة المباريات:** تعتبر نظريّة المباريات من النّاحية التّحليلية شكل من أشكال اتّخاذ القرار لأنها تقوم بدراسة وتحليل تصرّفات صنّاع القرار في حالات الصّراع المختلفة، ظهرت هذه النظرية في سنة 1944 من طرف **"أوسكار مورغن "Oscar Morgan** **"شتيرون"Stehron** و" **جون فون نوبمان "John von Nubman** في كتابهما **" نظرية المباريات والسّلوك الاقتصادي "** إلا أنّها بعد ذلك أثبتت صلاحيتها في المجال السّياسي خاصّة فيما يتعلّق بالإستراتيجية والتّخطيط والدّفاع واتّخاذ القرار في السّياسة الخارجيّة خاصّة في ظل تضارب المصالح.[3]

2- **نظرية الرّدع أو توازن الرّعب النّووي:** ظهر مع ظهور السّلاح النّووي أثناء الحرب العالمية الثانية وذلك بعد امتلاك المعسكرين الأمريكي والسّوفياتي للسّلاح النووي فالرذع هو " محاولة طرف ما منع طرف آخر من الاتيان بفعل يرى الطرف الأول أنه ضار به " ومن بين أسسه:[4]

1. **الرّدع بالعقاب:** بتهديد الخصم بعقاب قاس إذا ما أقدم على اجراءات يعارضا الطرف الذي ينوي الرّدع.
2. **الرّدع بالحرمان:** بحرمان الخصم باستخدام القوة المتاحة.
3. **الرّدع بالمكافأة:** عن طريق إغراء الخصم بتقديم مكافأة في حال تراجعه عن اتّخاذ إجراءات غير مرغوب فيها.[5]

---

(1) جنى آغا وآخرون، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص121.

(2) أحمد المصري، **الاستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط: المنطق النظري والتطبيقات العملية**. مجلة الفكر الاستراتيجي النظري، عدد 03 ، 2007، ص 91.

(3) إسماعيل عبد الفتاح الكافي، **ادارة الصراعات والأزمات الدولية**.

http//www.4shared.com/ office/ IDMG9 dEP.html.

(4) خليل عرنوس سليمان، **الأزمة الدولية والنظام الدولي**. المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص28.

(5) سوسن العساف، **إستراتيجية الرذع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، 2008، ص265.

3- سياسة الإحتواء: Theory of Gontainment (1945-1953): تعدّ هذه النظريّة من النّظريات الأولى للإستراتيجيّة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثّانية، وقد أسّسها وبلورها **" جورج كينان "** George Kennan الدّبلوماسي الأمريكي المتخصّص في الشؤون السّوفياتية ونفّذتها حكومة **" هاري ترومان "**، وتعني في نظر صاحبها" التّعهد الشّامل لمقاومة الشّيوعية متى وجدت "، أما العالم الإشتراكي فيراها مخطّطا للسّيطرة العالميّة الّتي أعدّته الإمبرياليّة الأمريكيّة. [1]

4- نظرية الرد الشّامل: Massive Retaliation: هي نظريّة بلورها **"جون فوستردالاس"** John Foster Dulles وزير خارجية الولايات المتّحدة الأمريكيّة في الخمسينيّات(50)، والّتي اعتقد أنّها ستكون بمثابة التّصحيح لكل الأخطاء ونقاط الضّعف التي أسفر عنها تطبيق إستراتيجيّة الإحتواء ضدّ الإتّحاد السّوفياتي في المرحلة التّالية على انتهاء الحرب المباشرة.

وتقوم هذه النّظرية على أنّ الطّريقة الوحيدة لرذع أيّ عدوّ هي أن يقنعه سلفا بأي أعماله العدوانيّة ستجلب عليه انتقاما مروعا، يجعله يخسر أكثر ممّا يكسب، ومن ثمّة فإنّ الهدف من تطبيق استراتيجية الانتقام الشّامل لن يقتصر على مجرد محاصرة الكتلة الشّيوعية واحتوائها، وإنما كان يتجاوز ذلك الى العمل على تحرير هذه الكتلة وتدميرها، وهدفها هو حمل الخصم على الاستسلام وفرض ارادة النصر عليه. [2]

وقد أخذت الاهتمام من طرف الرّأي العامّ الأمريكي الذي رفض مبدأ الحرب المحدودة في مقابل تأكيد للمبدأ الأمريكي "الامتناع عن حرب أو التّحول في حرب شاملة"، وكان ذلك ناتجا من تجربة الحرب الكورية (1950-1953) الفاشلة.

- وقد قامت هذه النّظرية على ثلاثة (03) مقوّمات:

1. تخفيض القوّات الأمريكية البريّة وتقليص حجم الإنفاق العسكري.
2. بناء جدار عازل للكتلة عن طريق الأحلاف (حلف بغداد، حلف جنوب شرق آسيا).

---

[1] مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2006، ص36.

[2] إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام**. الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 1999، ص112.

3. أيّ محاولة لانتهاك الشّيوعيين (الاتحاد السّوفياتي) لخطّ التّقسيم الفاصل بين الكتلتين يشكل مبررا كافيا لدخول الولايات المتّحدة الأمريكيّة في حرب شاملة ضدها. [1]

لقد تعرّضت نظريّة الانتقام الشّامل لأوّل اختبار عنيف لها أثناء حرب الهند-الصّينية 1954، وهو الإختبار الّذي ثبت بعده أن التّهديدات الأمريكيّة باللّجوء إلى شنّ حرب شاملة بالأسلحة النّووية لم تكن إلاّ من قبيل الدّعاية والتهويل، لذا فقدت قابليتها للتّصديق، كما أنّها برهنت عدم قابليّتها للحركة والتّصرف في مواجهة الحروب المحدودة والنّزاعات الدّاخلية، وأنّها بلجوئها إلى التّهديد بالحرب أذعرت حلفاء أمريكا حين أخفقت في إرهاب أعدائها وانتهت إلى حالة يرثى لها. [2]

بعد امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السّوفياتي للصّواريخ العابرة للقارات مثل "م. أكس" والغواصات الحاملة للرؤوس النووية مثل **"ترايدنت 1، 2"** والطّائرات "B52" أدّت إلى عودة "التّوازن النّووي" في مرحلة ما بعد 1960، وامتلاك الضّربة الأولى "01" للولايات المتّحدة الأمريكيّة بفعل الغوّاصات الحاملة للرّؤوس النّووية، وهذا ما أدى إلى ظهور "إستراتيجية الرّدع" " deterrence strategy" والّتي تعني "إستراتيجية البقاء بعد الضربة 01"، ولقد اتبعها **"جون كنيدي"** بالإستراتيجية التي عبر عنها **"ماكسويل تايلور"Maxwell Taylor** بإستراتيجية "الرّد المرن والرّدع المتدرّج"، أي أن كل إجراء معاذ يواجه برد مناسب عن طريق استخدام قوة كافية لردعه، ولكن ليس أكثر من القوى الضرورية لذلك وذلك من أجل الحيلولة دون التصعيد إلى حد الاشتباك النووي مع الاتحاد السوفياتي. [3]

5- نظرية التدمير المتبادل: أدت إلى وجود توازن نووي بين الو.م.أ و الاتحاد السوفياتي حالت دون اشتباكهما في حرب نووية محدودة. [4]

كما لم تكن محاولات كل من الاتحاد السوفياتي و الو.م.أ حول الحد من استخدام الأسلحة النووية بفعل مخاطرها وأضرارها في إطار سياسة الردع النووي ذات أهمية

---

[1] نصيرة الزهواني وآخرون، نفس المرجع السابق الذكر.

[2] إبراهيم أبو خزام، نفس المرجع السابق الذكر، ص113.

[3] محمد نصير مهنا، **تطور السياسات العالمية والاستراتيجيات القومية**. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص255.

[4] جنى آغا وآخرون، **الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1982، ص41.

بالغة، من خلال كل الاتفاقيات التي أبرمت بين القطبين وخاصة اتفاقية **"سالت 1*"** و **"سالت 2"**.** [1]

* **"سالت 01" "Salt 01:"** أبرمت بين موسكو وواشنطن أدت إلى توقيع معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليشية والصواريخ العابرة للقارات، وذلك في سنة 1972 وبروتوكول لمقاومة الصواريخ الباليشية، وبروتوكول فلاديقوستك وذلك في سنة 1974.

** **"سالت 02" "Salt 02"** تم إبرامها في سنة 1979 لمدة 08 سنوات بهدف تخفيض الحد الأقصى للصواريخ من 3400 إلى 2200 صاروخ، منها 1320 فقط صاروخ متعدد الرؤوس النووية.

المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة.

يعتبر تفكّك الإتّحاد السّوفياتي وانهياره في مطلع عقد التّسعينات انعكاس شديد العمق والتأثير على صعيد النّظام الدّولي والسّياسة العالمية، وذلك بزوال إستراتيجيّة توازن القوى والرّدع والإحتواء والتي كانت قائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتّحاد السّوفياتي طيلة مرحلة الحرب الباردة، فبعد زوال هذا الأخير انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم عن طريق الإعلان عن نظام عالمي جديد، حيث أصبحت هي القوة المهيمنة على النّظام الدّولي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

لقد أكّدت إستراتيجيّة **بوش** الأب في إطار "النّظام العالمي الجديد" بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكية لهذا النّظام الدولي الجديد وضمان استقراره، معتمدة في ذلك على تفوقها العسكري والاقتصادي، حيث جاء في خطاب الرئيس **"بوش الأب"** في 11سبتمبر 1990 في جلسة الكونغرس "أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة ستسعى إلى إقامة نظام دولي جديد خال من التهديد باستخدام الإرهاب، نظام أكثر قوة في متابعة الدول وأكثر أمنا في السعي نحو السلام" [2].

وقد شهدت هذه الفترة بروز لأطروحة "نهاية التاريخ" **"فرانسيس فوكوياما"** Francis Fukuyama، و "صدام الحضارات" ل **"صامويل هنتنغتون"** Samuel Hntingthon، وسيطرت المنظور الواقعي على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية من خلال التدخلات

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **سباق التسلح الدولي (الهواجس والطموحات والمصالح)**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص233.

[2] أحمد عبد الرزاق شكارة، **الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد**. في سلسلة كتب المستقبل العربي، مجلد 17، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص190-192.

العسكرية، كما حدث في حرب الخليج الثانية (1990-1991)، وفي الصومال (1991-1992)، حيث واجهت الو.م.أ ثلاث (03) تحديات رئيسية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وهي: [1]

1- **غياب العدو:** أي أن "العدو" أصبح غير واضح، وذلك بظهور تهديدات أمنية جديدة داخل الدول مثل: الإرهاب الدولي، انتشار أسلحة الدمار الشامل...، وقد عرفت بأنها تهديدات غير تماثلية وليست عسكرية كما كان سائدا قبل نهاية الحرب الباردة.
2- **ظهور جماعات ذات طابع ديني متشدد:** خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث شكلت تهديدا لمصالح الو.م.أ أو حلفائها وخاصة إسرائيل في المنطقة، ولم تكن هذه المجموعات تتبع لأي دولة محددة بوضوح، إنما كانت تستلهم فكرها من تعاليم الإسلام وفق المنظور المتشدد والمتطرف.
3- **مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل جراء تفكك الاتحاد السوفياتي:** وخاصة في منطقة جنوب شرق آسيا بفعل هجرة العلماء الذين كانوا في الاتحاد س، أو انتشار المواد الانشطارية وتهريب التقنيات التكنولوجية والمتاجرة بها على غرار ما كان مع شبكة **"عبد القادر خان"** في الهند المتخصصة في تهريب اليورانيوم والتكنولوجيا النووية.

لقد أعلنت إدارة الرئيس بوش الابن في ماي "1992" إستراتيجية الدفاع الإقليمية "RDS" وهي جزء من مؤشرات تخطيط الدفاع "DPG"*، والتي تعكف الإدارة الأمريكية على نشرها بشكل دوري، وركزت هذه الإستراتيجية على هدف حيوي مفاده منع أي قوة معادية من الهيمنة على أوربا، أو آسيا، أو على الباسيفيك. [2]

---

[1] ويسلي كلارك، **الانتصار في الحروب الحديثة: العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية.** تر:عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي، بيروت، 1999، ص113-115.

* "DPG" وهي اختصار لمصطلح توجهات التخطيط الدفاعي، ويصدر بشكل دوري كل 04 سنوات، بصيغة وثيقة يعها مجلس سياسات الدفاع في البنتاغون، والذي يتبناها بوصفها جزء من نظامه، وتشمل رؤية للعمل في مجال التخطيط، البرمجة، وضع الميزانية، تحديد مصير بعض الأسلحة الحديثة المثيرة للجدل.

[2] Report of the Secretary of Difence to the president and the Gongres. Depot of defence, Washington Dc, 1992, p13.

وفي إطار تنفيذ إستراتيجية الدفاع الإقليمية "RDS"، طبقت الإدارة خطة قوة الأساس (Base fvrces)، التي شرع في الإعداد لها منذ عام 1990، وتقوم على إجراء خفض مهم لحجم القوات العسكرية، في مقابل تعزيز القدرات القتالية لتلك القوات. [1]

فضلت إدارة الرئيس **"كلينتون "**نهج متعدد الأطراف في التعامل مع القضايا والأزمات الدولية، حيث شهدت فترة حكمه تزايد حدة انتهاكات حقوق الإنسان خاصة في منطقة البلقان والصومال وهايتي، وإنفاق الدول في حماية أمن مواطنيها وتزايد عدد النزاعات الداخلية، ذات الطابع الإثني أو الطائفي في أكثر من دولة، واستخدام منظمة الأمم المتحدة كغطاء شرعي من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم حماية حقوق الإنسان، وذلك وفق إستراتيجية "التوسيع" القائمة على تشجيع داخل الدول للأسواق الحرة وإشاعة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. [2]

أما اقتصاديا فقد عملت ادارة كلينتون على توجيه المصادر المالية، وعلى وجه الدقة نحو مناطق الأزمات الاقتصادية الداخلية، فعالجت العجز المالي، ووسعت من الاستثمارات، كما ساعدت على انبعاث نظام اقتصادي دولي عبر اتفاقية **"الغات"** عام 1993، وانشاء منظمة التجارة العالمية عام 1997. [3]

أما عسكريا فقد أسهم الرئيس **"كلينتون"** في خفض نسبة الانفاق الدفاعي من 4.7% من اجمالي الناتج القومي عام 1992 الى 3% عام 2000، ومن 22% من اجمالي الانفاق الحكومي الى 17% للفترة ذاتها، وتحديدا بين 280 و 320 مليار دولار طوال المدة من 1993-2000. كما انخفضت القوات المسلحة من 1.880 مليون عام 1992 الى 1.448 مليون عام 2000، إذ لم يخوض الجيش الأمريكي سوى عمليات محدودة في هايتي وضد العراق 1996 و 1998، والودان وأفغانستان 1998، وكوسوفو في 1999، وتدخل كذلك في البوسنة عام 1995. [4]

---

[1] عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا. **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 131، مصر، 1998، ص22-25.

[2] سيمون براون، **وهم التحكم: القوة والسياسة الخارجية في القرن 21.** تر: فاضل جتكر، شركة الحوار الثقافي، لبنان، 2004، ص52.

[3] خالد محمد علي، **المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد**. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 117، مصر، 1994، ص118.

[4] ممدوح أنيس فتحي، **جيش الو.م.أ والقرن الحادي والعشرين: التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي**. الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص28.

سعت إدارة **"كلينتون"** إلى إعادة تعريف المصالح القومية بوصفها خطوة أولية ضرورية نحو إعادة صياغة الاستراتيجيات الأمريكية، واستخدام القوة كأداة للسياسة الخارجية، حيث جاء في وثيقة تخطيط الدفاعي لسنة 1995-1999 بعنوان "إستراتيجية أمن قومي لقرن جديد" 03 أصناف من المصالح القومية التي تتطلب استخدام القوة العسكرية وهي:

1- **المصالح الحيوية:** وخاصة "الأمن المادي" لأراضي الولايات المتّحدة الأمريكيّة و أراضي البلدان الحليفة، بما فيها البنى التحتية والحفاظ على الرّفاه الإقتصادي للبلاد.
2- **المصالح القومية الهامة:** تلك التي لا ترقى إلى مستوى البقاء القومي من حيث الأهمية، ولكنها تفضي إلى رفاء البلاد وتحول دون الانهيار السياسي أو سقوط البلدان التي فيها مصالح اقتصادية كبيرة للو.م.أ في يد الأعداء.
3- **المصالح الإنسانية:** الحيلولة دون وقوع الكوارث البشرية أو الطبيعية، والتي يمكنها أن تسبب قدرا واسعا من المعاناة أو التخفيف منها، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة، والعمل على تعزيز الديمقراطية. [1]

وقد عبرت نفس الوثيقة (DPG) الصادرة عن وزارة الدفاع عن أن الإستراتيجية الأمريكية ستركز على منع ظهور أي منافس للو.م.أ على الصعيد العالمي، وأن على الو.م.أ أن تظهر القدرات القيادية اللازمة، وأن تحمي نظاما جديدا كفيلا بإقناع المنافسين المحتملين بأنهم ليسوا بحاجة إلى التطلع إلى دور أكبر أو إتباع سياسة أكثر عدوانية لحماية مصالحهم المشروعة.

لذلك نجد أن إدارة **"كلينتون"** قامت بإعادة وضع القوة الأمريكية من جديد في خدمة النظام العالمي والعدالة، ولاسيما في حالات الصراع العرقية الوحشية.

لقد وجه **جورج بوش** الابن عند وصوله الى السلطة في سنة 2001 انتقادات لإدارة **كلينتون** السابقة فيما يخص إفراطها في استخدام القوات العسكرية الأمريكية خارجيا لمصالح غير حيوية، وعليه فقد عاد تعريف "المصالح الحيوية" للو.م.أ، ولكنه أقر باستخدام القوة العسكرية لحمايتها، وهذا ما أكده وزير الدفاع **"رامسفيلد"** في "وثيقة مراجعة الدفاع"، حيث أكد أنها قوة عالمية ذات مستويات والتزامات تغطي العالم، طمأنة الحلفاء ومواصلة التعاون الأمني لردع الصراع ومواجهة التهديدات المحتملة على غرار الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل. [2]

---

[1] سيمون براون، نفس المرجع السابق الذكر، ص54.

[2] كريستوفر لين، مراجعة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى: هيمنة أم توازن قوي؟. **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 134، 1998، ص412.

لقد قامت الهندسة الجديدة للدفاع المنسجمة مع الإستراتيجية الكبرى القائمة على "الانخراط الانتقائي"، على حصر استخدام القوة العسكرية في تلك الأوضاع التي قد تحدث تغييرا جذريا في التوزيع الدولي للقوة.

- 11 سبتمبر 2001 والحرب ضد الإرهاب:

أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى مراجعة الدفاع الرباعية للتدخل عسكريا من أجل مواجهة الإرهاب الدولي وحماية المصالح الحيوية الأمريكية. وذلك من خلال وثيقتي الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 و 2006، فالأول صدرت في 20 سبتمبر "2002" بعنوان إستراتيجية الأمن القومي "للو.م.أ"، أو ما يعرف "بعقيدة بوش" القائمة على الحرب الاشتياقية والوقائية، وذلك من خلال تفكيك المنظمات الإرهابية ذات البعد العالمي وتدميرها ومواجهتها، وكذلك حماية المصالح الأمريكية في الداخل والخارج، والتعرف على التهديد وتدميره قبل أن يصل إلى حدودها. [1]

كما لم تكن الوثيقة الصادرة في "2006" بعيدة عن هذا الهدف في تدعيم إستراتيجية الأمن القومي، ومن بين الأهداف المعلنة لكلا الوثيقتين هو تعزيز السلام العالمي، والذي يقوم وفق الرؤية الأمريكية على المجتمعات والدول الحرة المؤمنة بالقيم المشتركة من الانفتاح والحرية السياسية، وكذلك نشر الديمقراطية من أجل القضاء على الطغيان والاستبداد في العالم الذي بدوره يهدد المصلحة والأمن القومي الأمريكي. [2]

ومن بين التداعيات الإستراتيجية لأحداث 11 سبتمبر 2001، هو الغزو الأمريكي لأفغانستان 2001 والغزو الأمريكي للعراق في (2003)، الذي خلفت أحداثه كوارث إنسانية على أرض الواقع من منطلق إستراتيجية الهيمنة وإستراتيجية حماية الأمن القومي الأمريكي، وإستراتيجية الفوضى الخلاقة والضربة الوقائية وخاصة في الحالة العراقية.

شكل وصول **باراك أوباما** الى السلطة في سنة 2008، تحول الى مفهوم العقيدة الاستراتيجية الأمريكية عن طريق استراتيجية جديدة أطلق عليها استراتيجية **"القوة الذكية" "Smart power"** وهي عبارة عن مشروع قدمته مؤسسة **"Star fondation"** ودشنه مركز الدراسات الاسترتيجية والدولية (CSIS)، والذي يهدف الى أن تقوم السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة المقبلة (2008-2012) على الدمج بين مفهومي **"القوة**

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الجارجية الأمريكية بعد 11 لأيلول 2001**. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، 2009، ص93.

[2] مكتب البيت الأبيض بواشنطن، **وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2002-2006**، ص09.

http//www.white house. gov/ administration/ eop/ nsc.

الناعمة" و **"Soft power"**، والقوة الصلبة **"Hard power"**، فيدمج هاتين القوتين سوف تتمكن الولايات المتّحدة الأمريكية من التعامل مع التحديات العالمية وخاصة ذات الطابع غير العسكري.[1]

كما عمل **أوباما** على مواجهة المشاكل الداخلية لبلاده مثل: البطالة والضرائب والأمن الصحي، حيث كشفت إدارة **أوباما** عن إستراتيجية جديدة للأمن القومي تركز على ما سمته "بالإرهاب الداخلي" في الو.م.أ وأن الأمن القومي الأمريكي يبدأ من الداخل، أن الداخل هناك مخاطر أخرى تهدد الأمريكيين وباقي الشعوب، مثل: ظاهرة التغير المناخي، وما سمته الوثيقة "التقنيات المدمرة"، والتهديدات التي تشكلها شبكة الانترنت، شبكات الجريمة المنظمة إضافة إلى الأوبئة.[2]

أما على المستوى الدولي أكدت الإستراتيجية الأمنية الجديدة للولايات المتّحدة الأمريكيّة ضرورة التنسيق مع الحلفاء إن أرادت استخدام القوة العسكرية، وأكدت الحاجة إلى تقوية المؤسسات الدولية وبلورة عمل جماعي دولي، كذلك عزل إيران وكوريا الشمالية إذا لم يلتزما بالقرارات الدولية المتعلقة ببرنامجيهما النوويين.

- الاعتماد على الدبلوماسية والقوة الناعمة والذكية، وجعل الخيار العسكري هو الملاذ الأخير.
- حماية حقوق الإنسان وتدعيمها عبر مختلف مناطق العالم.[3]

أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية في مارس 2010 تقرير المراجعة الدفاعية 2010-2014 والذي حدد كيفية استخدام الموارد لتحقيق النصر في الحرب، ورسم الخطوط العريضة في التعامل مع التهديدات الآنية والوسيطة، وتطوير مختلف القدرات العسكرية للحروب القادمة، وحدد ذلك الأهداف الإستراتيجية، وشكل المخاطر والتهديدات المحتملة في الفترة 2010-2014، حيث قدرت ميزانية الدفاع الأمريكية في 2011 ب 708.8 مليار دولار وتضمنت ميزانية حربي العراق وأفغانستان ب 320 مليار دولار لعامي 2010-2011، مما يؤكد محاولة تخفيف الإنفاق العسكري عبر استخدام العمليات العسكرية الخاصة أو الشركات الأمنية الخاصة على غرار شركة **"بلاك رووتر"** الأقل كلفة، واستخدام الطائرات بدون طيار وخصخصة المعلومات، وتنفيذ العمليات الخاصة النوعية.

---

(1) Richard L. Armitage et Joseph S. Ney. Jr « On Smart power », Asmarter more secure America. Center for strategy and International Studies, 2007, in site : www. CSIS. org. 21/02/2015.

(2) زبيغنيو بريجينسكي، **الفرصة الثانية 03 رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**. تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، لبنان، 2007، ص153.

(3) نفس المرجع السابق الذكر، ص156.

تميزت فترة حكم **أوباما** للولاية الأولى بإعادة رسم حدود الدور الأمريكي في العالم، وتراجع النزعة الفردية لصالح العمل الجماعي، ومراجعة ميزانية التسلح الضخم مراعاة متطلبات الأمن الوطني، والعمل على كسب المزيد من الحلفاء وتشجيع التحول الديمقراطي مادام يتماشى والمصالح الأمريكية. [1]

[1] نورالدين حشود، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد ح.ب: من التفرد الى الهيمنة 1990-2012. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد 9، 2013، ص394.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع الإستراتيجية الأمريكية.

يقصد بمؤسسات صنع الإستراتيجية الأمريكية الأجهزة التي تؤثر وتشارك في رسم وصياغة وصنع الاستراتيجيات ويرى باحثون أن نوعيتها تتأثر تبعا لنوعية إمكانيات الدول وطبيعة نظامها السياسي، فضلا عن أن هياكل ومؤسسات صنع الاستراتيجيات في الدول الأوتوقراطية تختلف عن مثيلاتها في الدول الديمقراطية إذ يتخذ في الأولى الخط المركزي في حين يكون في الثانية مرتبط بالخط اللامركزي.

وإذا تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، فإن صنع الاستراتيجيات لا يرسمها شخص واحد أو جهاز واحد وإنما يشترك في صنعها العديد من المؤسسات كرئاسة ووزارة الدفاع والكونغرس، ويتبعون هؤلاء كلهم بأصحاب الرأي والخبرة في المؤسسات البحثية والأكاديمية وغيرها...، غير أن الجميع يشتركون في إطار مرجعي واحد هو المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تقسيم هياكل ومؤسسات صنع الإستراتيجية الأمريكية إلى نوعين: **المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.**

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية لصنع الاستراتيجية الأمريكية

1- **مؤسسة الرئاسة:** تعد الرئاسة أهم مؤسسة لصنع الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية وهي لا تضم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فحسب وإنما تضم إلى جانبه المكتب التنفيذي للرئيس والجهاز البيروقراطي الحكومي المتمثل بالوزارات والوكالات التابعة له، ومن الصلاحيات الأخرى التي تزيد من فاعلية الرئيس الأمريكي ومركزيته ولاسيما في فترة الحرب هي الصلاحية التي يتمتع بها لإعلان حالة الحرب دون العودة إلى الكونغرس، حيث أن له سلطات لا حدود لها نتيجة انتخابه رئيسا، فضلا عن كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة للدولة [1] الأمر الذي يجعله يتحكم بمختلف الطرق في مجرى العلاقات الخارجية ويحدد عمليا (المسائل الكبرى في الحرب والسلم معا، ويستمد أيضا من سلطة الرئيس بوصفه قائدا أعلى سلطة في توقيع الاتفاقيات العسكرية التي قد تلزم البلاد، علما أن سلطة الرئيس تتأكد بشكل واضح ومنفرد في مجال السياسة الخارجية مع مستشاريه وممثليه ومبعوثيه. [2]

وآخر استخدام لهذه الصلاحية هو قرار الرئيس الأسبق **"بوش الأب"** بخوض حرب الخليج الثانية على الرغم من المعارضة القوية التي يصدرها الديمقراطيون في الكونغرس نتيجة التخوف من مخاطرها وليس نتيجة الموقف من مبدئها بحد ذاته، لكن في الوقت نفسه هناك عوامل عدة داخلية وخارجية شهدتها الولايات

---

[1] نايس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية. **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 127، مصر، 1997، ص80.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص183.

المتحدة الأمريكية عززت من سلطات ونفوذ الرئيس الأمريكي فأصبح يطلع على الرئاسة الأمريكية بأنها الإمبراطورية التي قد تخل في بعض الأحيان بالتوازن الدستوري مع الكونغرس.[1]

كما يمكن لشخصية الرئيس وطريقة وأسلوب إدارته وخيرته أن يدفعه إلى دور أكبر في عملية صنع الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية، وكما قال **ودوولسون**: "إن منصب الرئيس يعتمد على الشخص ذاته فإذا كان شخصا كبيرا وذا سلطة، كان النصب كبيرا وذا سلطة". وكتب أحد مستشاري الرئيس الأمريكي السابق **"ريتشارد نيكسون"** في عام 1969 بقوله: "إن رئيس الجمهورية يجب أن يكون الشخصية القدوة وأن يكون قائدا، وإلها، وبطلا وزعيما دينيا وملاكا، وهذا إلى جانب بعض الدهاء".[2]

من خلال ما تقدم يمكن القول أن مؤسسة الرئاسة لها دور كبير في صنع الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية خصوصا الرئيس الأمريكي بفعل الصلاحيات المناطة إليه وبمقتضى الدستور الأمريكي.

2- **الكونغرس:** يتألف الكونغرس الأمريكي من مجلس الشيوخ والنواب، ويضم مجلس الشيوخ ممثلين اثنين (02) عن كل ولاية (100) عضو، أما مجلس النواب فيتألف من 435 عضوا على أساس دوائر انتخابية تمثل كل منها 250 ألف ـ350 ألف نسمة تتراوح عدد النواب الذين ترسلهم كل ولاية (01) كما ولاية **فيرمونت** الصغيرة، و (41) نائبا مثلا عن ولاية **نيويورك.**[3]

يزداد دور الكونغرس الأمريكي في المجال الداخلي من خلال سيطرته على الشؤون الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، أما على صعيد الشؤون الخارجية فيمارس الكونغرس عددا من السلطات، ومنها رصد واصدار الاعتمادات المالية فضلا عن سلطاته الاستشارية وسلطات أخرى في مجال التصديق على المعاهدات، كما يستطيع الكونغرس ممارسة الرقابة عبر جلسات الاستماع إلى موضوعات السياسة الخارجية بأن يطلب من السلطة التنفيذية أن تقدم له تقارير – دورية أحيانا – بشأن هذه الموضاعات.[4]

---

[1] أحمد باسل البستاني، دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية. **مجلة قضايا سياسية**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عدد (1)، مصر، 2001، ص184.

[2] روبرت ديكليرير وآلان هاموك، **آراء في الحكومة والسياسة الأمريكية**. تر: عامر توفيق، دار المعارف، بغداد، 1999، ص33.

[3] نفس المصدر السابق، ص161.

[4] نايس مصطفى خليل، نفس المرجع السابق الذكر، ص82.

فيما يخص المصادقة على المعاهدات فإن مجلس الشيوخ وفقا لدستور البلاد يتمتع بسلطتين منذ عام 1894 هما: [1]

1- تعديل الاتفاقيات الدولية التي تفرض عليه قبل استشاره المجلس.

2- الحصول على موافقة 3/2 أصوات الأعضاء.

أما مجال تخصيص الأموال فسلطات الكونغرس الأمريكي لديها دور كبير في ذلك، حيث لم يتلق الرؤساء صعوبات كبيرة جدا في أمر التخصيص المالي فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، وعلى الرغم من هذه السلطة الواسعة للكونغرس، إلا أنه يعاني من نقاط ضعف عدت انعكست على دوره في صنع الاستراتيجيات والسياسات من بينها: [2]

- ضعف القرار الحزبي داخل الكونغرس، فالمرونة وعدم الانضباط انعكست بشكل سلبي خلال تشتت القوى وضعف الولاء داخل الكونغرس.
- زيادة عدد اللجان الدائمة والمؤقتة، وهو ما يعني عقبة في طريق الوصول إلى قرارات سريعة على عكس مؤسسة الرئاسة.
- تداخل قضايا الشؤون الداخلية والخارجية، أدى إلى صعوبة الإجماع حول قضية معينة.
- ازدياد خضوع الكونغرس إلى مصالح قوى مؤثرة به كجماعات الضغط مثلا، وهذا ما أكده **"زبيغنيو بريجنسكي"** بالقول[3]: "إن الدور الحاسم للكونغرس في التحكم بالإنفاق، ومن خلال ممارسة لهذا الحق يكون عرضة بصفة دائمة لتأثيرات لوبيات معينة، والنتيجة هي أن تدفق الأموال الأمريكية إلى دول أجنبية معينة تعكس نفوذ مجموعات معينة أكثر مما يعكس المصلحة القومية".

وكنتيجة لما تقدم يعد الكونغرس الأمريكي السلطة التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية الذي يوازي سلطات الحكومة، ويؤدي دورا كبيرا وفق الدستور في صنع الاستراتيجيات والسياسات.

3- **وزارة الخارجية:** تختلف عملية صنع السياسات والاستراتيجيات عن عملية تنفيذها، فبينما تهدف الأولى تحديد مضمون السلوك السياسي الخارجي، تقوم الثانية بترجمته إلى واقع ملموس، وتتم عملية التنفيذ هذه عبر إدارة بيروقراطية تسمى وزارة الخارجية.

---

[1] دكستر برنكس، نفس المرجع السابق الذكر، ص82.

[2] دكستر برنكس، نفس المرجع السابق الذكر، ص210.

[3] زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**. تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003، ص221.

تعد وزارة الخارجية الجهة المسؤولة عن تنفيذ سياسة الدولة وتنسيقها على الصعيد الخارجي، زيادة على ذلك مجموعة من الأدوار الأخرى التي تقوم بها الوزارة، كإرسال المعلومات واستلامها، إضافة إلى تقديم والمشورة للرئيس. (1)

وبقدر ما تعلق الأمر بوزارة الخارجية الأمريكية التي تأسست عام 1879، فيعد وزير الخارجية الأمريكي الناصح الأساس للرئيس الأمريكي في مجال السياسة الخارجية، زيادة على على ذلك هو عضو في مجلس الأمن القومي، اضافة الى عضويته في الحكومة المركزية للو.م.أ، أما عن دور الوزارة في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية فهو محدود جراء تركيزها على الوسيلة الدبلوماسية، حيث أن أنصار دور وزارة الخارجية في صنع الإستراتيجية الأمريكية يرون أن القوة العسكرية ينبغي أن تكون لدعم الدبلوماسية، ولكن ليس كوسيلة تستخدم بمعزل عن استخدام الدبلوماسية. (2)

إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية تواجه منافسة قوية من قبل دوائر أخرى رسمية وغير رسمية، فعندما طرح **هنري كيسنجر** تساؤل: هل تحتاج الو.م.أ إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية القرن 21؟. وكأنه يبلور فرضية جديدة وهي أن السياسة الخارجية الأمريكية بكل دوائرها وتعقيداتها يجب أن تتخلى عن تقاليد إدارة وصنع وتنفيذ السياسة الخارجية التي سادت القرن 20 وحتى مطلع هذا القرن، لذا تحتاج – حسب رأيه – إلى مفهوم بعيد المدى أكثر من حاجاتها إلى ممارسة سياسة معينة، فالولايات المتحدة الأمريكية مضطرة لأول مرة إلى إتباع إستراتيجية عالمية تمتد إلى مستقبل غير محدود، بل أن مثل هذه الإستراتيجية تتطلب جهود من المستويات والدوائر الرسمية وغير الرسمية كافة تهدف جميعها إلى جمع المعلومات وتحليلها ورسم التخطيط المناسب لعلاج وديمومة الحركة لهذه الإستراتيجية العليا. (3)

وعليه يمكن القول وكنتيجة للمهام والمسؤوليات التي تقع على عاتق وزارة الخارجية فإن لها دور كبير في رسم ووضع السياسات والاستراتيجيات الأمريكية.

4- **وزارة الدفاع (البنتاغون):** أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية عام 1949 ويقع مقرها في ولاية **"فيرجينيا"** الأمريكية، وكما معروف أن أهمية المؤسسة العسكرية في أي بلد أو أي نظام سياسي أمر مرتبط بطبيعة النظام ذاته وباهتماماته الأساسية ودور

---

(1) مازن إسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**. مطبعة دار الحكمة، بغداد ،1991، ص435.

(2) زبيغينو بريجنسكي، نفس المرجع السابق الذكر، ص30.

(3) هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية القرن الواحد والعشرين؟**. تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص16.

الدولة إقليميا ودوليا وبطبيعة التحديات التي يعتقد بأنها تواجهها ولابد من التصدي لها، وليس هناك أي بلد في العالم تؤدي فيه المؤسسة العسكرية دورا بارزا في عملية صنع السياسات والاستراتيجيات مثل الو.م.أ ويبدو أن السبب الرئيسي لذلك هو طبيعة الدور الذي تمتعت به الو.م.أ بعد ح ع 2 كإحدى القوتين العظيمتين في العالم فضلا عن مواصلة سباق التسلح بينهما لإحراز التفوق فيه،[1] فكان للمؤسسة العسكرية الأمريكية الدور البارز في هذا المجال على مستوى العمل العسكري الميداني أو التخطيط لاستراتيجيات المواجهة مع الدول الكبرى، حتى إذا ما أقرت الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي بعد انهيار القطبية الثنائية مع مطلع العقد التاسع من القرن 20، وازدادت انشغالاتها الخارجية على مستوى الممارسة العسكرية لوضع مطلب الهيمنة على العالم موضع التنفيذ المباشر، فازداد تبعا لذلك دور هذه المؤسسة في الإستراتيجية الأمريكية،[2] زيادة على ذلك فإن وزير الدفاع هو عضو في حكومة الرئيس، وعضو في مجلس الأمن القومي ومستشار الرئيس في الشؤون العسكرية والدفاعية وله مسؤولية الإشراف والتوجيه للقوات المسلحة الأمريكية بعد رئيس الدولة.

- ومن مهام وزارة الدفاع الأمريكية: [3]

1- حماية الداخل الأمريكي، وحماية القواعد في الخارج.
2- الإبقاء على مستوى القوات في الأماني الإستراتيجية.
3- البرهنة للأعداء أن ليس لديهم مأوى يحميهم.
4- حماية شبكة المعلومات من أي اختراق.
5- استخدام التكنولوجيا المعلوماتية لربط القوات الأمريكية المختلفة، وهو ما يؤهلها للقتال معا في صف واحد.
6- الحفاظ على اتصال سهل ومرن بالفضاء الخارجي، وحماية القدرة الفضائية من أي هجوم مفاجئ.

بعد 11 سبتمبر 2001 وجدت وزارة الدفاع ضرورة إعادة مراجعة للسياسات الدفاعية إذ أن الحرب على الإرهاب حرب من نوع خاص تتطلب تغييرا في طبيعة القوات العسكرية والتكتيكات التي تستخدمها والفلسفة العسكرية بصورة عامة، كما تتطلب زيادة في ميزانية الدفاع، وتدريبا متخصصا في مواجهة الإرهاب، كذلك

---

(1) هاشم ميرلوجي، **أمريكا بلا قناع**. تر: علاء الرضائي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، بيروت ،2003، ص162.

(2) سوسن إسماعيل العساف، المؤسسة العسكرية الأمريكية في ظل النظام العربي الجديد. **مجلة أوراق أمريكية**، مركز الدراسات الدولية، عدد 110، بغداد، 2002، ص02.

(3) صلاح التكمحي، الاستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن. **مجلة كتابات**، مركز البصرة للنشر، عدد 143، بغداد ،2005، ص116.

إعطاء حرية حركة أكبر للقادة العسكريين في الميدان، وهذه السياسات توضح أن الو.م.أ في حالة مراجعة شاملة لمنظومة الأمن القومي الأمريكي وخصوصا في حال وجود تهديدات أمنية محتملة في المستقبل،[1]ومن تم وضعت إدارة **بوش** الابن السابقة البنتاغون في المقام الأعلى على سلم اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الأمن القومي، ومن المهام الأخرى التي تقع على عاتق وزارة الدفاع الأمريكية السيطرة على المصادر الطبيعية والحفاظ على سلامتها في دول العالم المختلفة وخاصة في منطقة الشرق الأوسط والعراق خير نموذج على ذلك، حيث أصبح البنتاغون الأكثر نفوذا في تقرير الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية في الشؤون الخارجية ومن ناحية عملية أصبحت مهمة القوات المسلحة الأمريكية الاستيلاء على المصادر الطبيعية وقسمت العالم إلى أباطرة عسكريين صغار من الجنرالات جعلتهم قادة مراكز القيادة العسكرية الأمريكية حول العالم [2]

5- **مجلس الأمن القومي الأمريكي:** خلال الحقبة القصيرة التي قد كان شغل فيها الجنرال **جورج مارشال** منصب وزير الخارجية (1947-1949) في إدارة **هاري ترومان**، حدثت تغيرات بعيدة المدى في صنع الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية وتنفيذها، ففي ماي 1947 أدى قانون الأمن القومي إلى إنشاء هيئة جديدة هي "مجلس الأمن القومي" بهدف تنسيق السياسة العسكرية والخارجية،[3] لمصلحة الدفاع والأمن القومي وذلك من أجل مواجهة تحديات الحرب الباردة، حيث منذ إنشاء هذا المجلس على يد الرئيس الأمريكي الأسبق **"هاري ترومان"** أصبح المجلس مسؤول عن جمع المعلومات وتقديم المشورة إلى الرئيس والمساعدة في اتخاذ القرارات، مما أعطى لمؤسسة الرئاسة قوة كبيرة وقد ظهرت فاعلية المجلس في عهد الرئيس الأسبق **"جون كيندي"** حيث أصبح يشكل أهم أركان السياسة الأمريكية، ففي حقبة الحرب الباردة استعمل مجلس الأمن القومي من أجل المصالح الخاصة، إذ كان هذا المجلس يشكل أحيانا أداة بيد الرئيس الأمريكي يستعملها لمصالحه الشخصية لاسيما في التأثير على المؤسسات الأخرى، أما في عهد الرئيس

---

[1] محمد مصطفى كامل، أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات. **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 147، 2002، ص59.

[2] عبد الحي يحي زلوم، **احتلال العراق:إحدى حروب البترول الأمريكية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر،، بيروت ،2006، ص32.

[3] مروان بحيري، **السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر**. دار الوئام للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص14.

السابق **"ريتشارد نيكسون"** فكان هذا المجلس يستعمل في كسب التأييد للعمليات العسكرية الاستخبارية.[1]

يعد مجلس الأمن القومي من الناحية العملية الجهة الأولى التي يعتمد عليها الرئيس في اتخاذ قراراته على الرغم من أن الدستور يعطي وزير الخارجية الحق في تقديم المشورة إلى الرئيس، ولكنه من الناحية العملية تعد مشورة مجلس الأمن القومي هي المرجحة عند اتخاذ القرارات والاستراتيجيات والسياسات والسبب هو أن مجلس الأمن يعتمد على مجموعة من الخبراء، فضلا عن ذلك دقة معلومات أجهزة المجلس، لذلك حصل صراع بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي،[2] وبهذا يظل هذا الأخير غرفة العمليات التي تتخذ فيه القرارات وتدار فيه الأزمات، فغالبا ما تدار عملية صنع القرار وإدارة الأزمات في الو.م.أ على أساس الوكلاء، أي الصف الثاني من المساعدين الذين يقومون بالجهد الفعلي والدراسات اللازمة، وإعداد التقارير ورفعها إلى المستوى الأول، أي إلى مستشار مجلس الأمن القومي الذي بدوره يقدمه إلى الرئيس وغالبا ما يكون مستشار مجلس الأمن القومي على مستويين:[3]

- **الأول:** إما مستشارا قويا يتمتع بحنكة سياسية تمكنه من وضع السياسات والاستراتيجيات مثل **"بريجنسكي"** و **"كيسنجر".**
- **الثاني:** أو أشخاص مثل **"برنت سكوكروفت"** الذي يمثل نموذج قوة مثالية، إذ جمع بين ميزات أصحاب الرأي والمنظرين، وبين الادراك الكافي بالاستراتيجية الوطنية والمهارة والخبرة الشخصية، أو إما أن يكون على مستوى آخر مثل **"كوندا ليزا رايس"** وخم بأدائهم الروتيني يمثلون **"التكنوقراط"** ويؤدون وظائفهم في اطار تنسيقي دون أن يكون لديهم الاصرار والرؤية وصنع التوجه.

- لهذا وكنتيجة لقرب مجلس الأمن القومي من الرئيس والاعتماد على مشورته في اتخاذ القرارات، يعد مجلس الأمن القومي من المؤسسات القرارية المهمة التي لها دور فعال في صنع الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية.

6- **المجتمع الاستخباراتي:** هو مصطلح خاص ابتكرته وكالة الاستخبارات المركزية CIA للاشارة الى الوكالات الحكومية الرسمية التي تضطلع بدور الاستخبارات،

---

[1] نايس مصطفى خليل، نفس المرجع السابق الذكر، ص82.

[2] صلاح المختار، من يصنع القرار الأمريكي وكيف؟. **مجلة آفاق عربية**، دار الوفد للنشر والتوزيع، عدد 11، 2000، ص20.

[3] حنان البدري، اللاعبون الجدد في مجلس الأمن القومي الأمريكي. **ملف الأهرام الاستراتيجي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 23، مصر، 2005، ص61.

وتقوم هذه الوكالات بجمع المعلومات من جانب وبإدارة وتدبير عمليات التجسس وبتخطيط وتنفيذ العمليات السرية في أنحاء العالم كافة من جانب آخر، وهي تشكيل معقد يحتوي على مجموعة غير ثابتة من الأشخاص والوكالات تم اختيارها من ضمن الأجهزة والدوائر والأقسام والوزارات الحكومية. [1]

وهذه الوكالات عبارة عن تركيب خفي معقد ورهيب، يتألف من العديد من الهيئات والتشكيلات التي تتشابك بعضها بالبعض الآخر بكثير من التعقيد، والتي تتولى في النهاية تحقيق هدف واحد هو تنفيذ المخططات السياسية للو.م.أ وتشمل تلك الوكالات مما يأتي:

1- **وكالة المخابرات المركزية CIA:** حيث تمثل واحدة من أضخم وكالات الاستخبارات في العالم، ففي ولاية **فيرجينيا** لديها موظفين يبلغ عددهم 17500 موظف، وميزانية أكثر من مليار دولار سنويا، وهي تعتمد في عملها على أحدث التقنيات والوسائل المعروفة وغير المعروفة في العالم. [2]

2- **ما يعرف بأسرة المخابرات وهي الوكالات التالية:** [3]

1- مجلس الأمن القومي.
2- وكالة استخبارات الدفاع.
3- وكالة الأمن القومي.
4- هيئة الاستخبارات العسكرية.
5- هيئة الاستخبارات البحرية.
6- هيئة الاستخبارات القوة الجوية.
7- مكتب البحوث التابع لوزارة الخارجية.
8- لجنة الطاقة النووية.
9- مكتب التحقيق الفدرالي (FBA).
10- مكتب الدفاع عن الوطن.

يسند القانون الى مدير الاستخبارات المركزية مهمة تنسيق المعلومات ونشرها التي يتم جمعها من كافة الوكالات الأمريكية، ومن بينها مكتب التحقيقات الفيدرالي

---

[1] وائل محمد إسماعيل، وكالة الأمن القومي الأمريكي (دوافعها- تطورها- مهامها). **مجلة محطات إستراتيجية**، مركز الدراسات الدولية، عدد 26، بغداد، 2000، ص01.

[2] فواز جرجيس، **السياسة الأمريكية اتجاه العرب: كيف تصنع ومن يصنعها؟**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص99.

[3] كوثر عباس الربيعي، جديد الإدارة الأمريكية. **مجلة أوراق أمريكية**، مركز الدراسات الدولية، عدد 89، بغداد، 2001، ص42.

(FBI) وفضلا عن ذلك يعمل العديد من عملاء FBA (أف بي. أي) مباشرة في مقر CII (سي. آي. آي)، ومن جهتها تقوم الأخيرة بتقييم المعلومات الاستخباراتية تماشيا مع التفويض الممنوح لها في الاطلاع على الإدارة المركزية للمجتمع الاستخباراتي الأمريكي، كذلك مناقشة طبيعة هذه التحقيقات الاستخباراتية وأهدافها التي تقدم بانتظام إلى الأعضاء الرئيسيين في حكومة البيت الأبيض. [1]

وعليه يمكن القول أن دور المجتمع الاستخباراتي يتمثل في جمع المعلومات وتقييمها ووضع خطط وأهداف سياسية وأخرى إستراتيجية مثل: حرب العصابات والتحريض على الثورات والتخريب والبرامج السياسية السرية.

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية لصنع الاستراتيجية الامريكية.

ويقصد بها مجموعة من الهياكل والمؤسسات والمنظمات وجماعات الضغط والمصالح ذات الطابع المالي أو الديني أو الفكري أو الإعلامي، والتي من شأنها التأثير في عملية صنع القرارات والسياسات والاستراتيجيات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وللو.م.أ العديد من الهياكل والمؤسسات غير الرسمية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع الاستراتيجيات الأمريكية من بينها:

- تأثير الجماعات الضاغطة + المجتمع الصناعي العسكري + مراكز البحوث والدراسات.

1- **تأثير الجماعات الضاغطة:** وذلك من خلال كل اللوبيات السياسية التي تكون مهمتها الأساسية التأثير على القرار الخارجي، وكذلك من خلال التأثير على وجهات النظر الحكومية سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، ومن أبرز تلك اللوبيات " اللوبيات العرقية" وهي عبارة عن جماعات ضغط تعمل باتجاه التأثير على القرار السياسي الحكومي لمصلحة الفئة التي تمثلها، ومن أبرزها **"اللوبي الصهيوني"** وهي جماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل، هذا اللوبي يحاول أن يستخدم نجاحه وموارده لمساعدة الدولة اليهودية،[2] كذلك نجد اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة **"ايباك"** حيث تمارس دورا كبيرا في التأثير على اتجاهات الإستراتيجية الأمريكية خاصة اتجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال الجهد الذي يبدله لإنشاء خطوط اتصال حقيقية مع البيت الأبيض، ومن خلال تقديم المساعدات المالية

---

[1] بروستر. ك ديني، **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية**. تر: بدران ودودة عبد الرحمن، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص126.

[2] حسن بكر، اللوبي الصهيوني والانتخابات الأمريكية. **مجلة السياسة الدولية**، عدد 109، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 1996، ص87.

والتبرعات للحملات الانتخابية للسياسيين في مقابل تقديم خدمات لمصالح هذه الجماعات الضاغطة ومصالح القوى التي تنبثق عنها. [1]

2- **المجتمع الصناعي العسكري:** يبرز المجتمع الصناعي العسكري من خلال التأثير على الإستراتيجية الأمريكية حيث ينسب إلى عالم الاجتماع **"رايت ميلز" Wright Mills** نظرية المجتمع الصناعي العسكري، حيث يرى أن الذي يسيطر على الو.م.أ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما أسماه بالتحالف القومي بين رجال الصناعة والعسكريين، وتذهب آراء أخرى للقول أن الإستراتيجية الأمريكية تكاد تكون محصلة لدور المؤسسة العسكرية الصناعية. [2]، ولم تقتصر تلك الآراء على الباحثين في الإستراتيجية الأمريكية إذ وصف **"غورباتشوف"** المجتمع الصناعي العسكري في عام 1947 بأحد أسباب إطالة الحرب الباردة بين الو.م.أ والاتحاد السوفياتي، وشدد على أن الإدارة الأمريكية تفكر بالطريقة نفسها التي يفكر بها المجتمع الصناعي العسكري واصفا الإدارة الأمريكية بأنها رهينة له وبأن الرئيس الأمريكي ليس حرا في اتخاذ قراراته، ويتناسب طرديا دور المجتمع الصناعي العسكري في إجمالي التأثير على أداء دور معين في صياغة الإستراتيجية الأمريكية لاسيما عندما تكون الإدارة الأمريكية على علاقة وطيدة به كإدارة **بوش** الابن. [3]

- تكمن قوة المجتمع الصناعي العسكري في أمور ثلاثة هي: [4]

1) أن ما يقارب 3/1 العاملين في وزارة الدفاع الأمريكية من مهندسين وعلماء هم من أعضائه وضباطه.
2) إن كثرة شركات السلاح الأمريكية تسيطر على تجارة السلاح التي تنفرد فيها الو.م.أ وذلك بما تناله من مقومات قوة النفوذ على الدول التي تصدر إليها الأسلحة.
3) الصلة الوثيقة بين رؤساء الشركات والإدارة الأمريكية العاملة في قمة سلطة الحكم وتؤكد إحدى الباحثات أهمية المجتمع الصناعي العسكري على أن 30% من مهندسي وعلماء **كاليفورنيا** يعملون في وزارة الدفاع أو المجتمع

---

[1] جون ميرشايمر وستيفن والت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**. تر: فاضل جتكر، مكتبة العبدكان، الرياض، 2006، ص19.

[2] محمد السيد سليم، **التحليل الناصري: دراسة العقائد السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص18.

[3] جون بيليس وستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**. تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص148.

[4] باسل محمود سلوم، **المجتمع الصناعي العسكري والاعلام الأمريكي ودورها في رسم السياسة الخارجية للو.م.أ**. معهد الدراسات السياسية والدولية، بغداد، 2002، ص60.

الصناعي العسكري، فهو يتعدى مسألة الاحتكار العلمي لهؤلاء الفنيين إلى تهيئة فرص عمل كثيرة تتفوق علة تلك التي تقدمها الهيئات الحكومية، مما يزيد من جعله قوة مؤثرة داخل الو.م.أ، ويرى **بول كنيدي** في دراسته حول "نشوء وسقوط القوى العظمى" أن التحالف الصناعي والعسكري بضخامته وعلاقته الوطيدة مع وزارة الدفاع أو من يقوم عليها يزيد من المرونة في صفقات التجارة وبيع الأسلحة والضغط على الحكومات. [1]

3- **مراكز البحوث والدراسات:** تعتبر مراكز البحوث والدراسات مؤسسات مستقلة تم إنشاءها بهدف إجراء الأبحاث المتصلة بالسياسة والإستراتيجية وهي تسد فراغا في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي من جهة وعالم الحكم من جهة أخرى، وخاصة مع بروز الو.م.أ كدولة عظمى في العالم، فقد ساهمت هذه المراكز في تزويد المسؤولين بالنصائح السياسية المتعلقة بصياغة الإستراتيجية.

فالبدايات الأولى لنشأتها كانت بعيدة عن التخرب السياسي باعتبار أن مهمتها الأساسية هي خدمة الصالح العام وتزويد الحكومة بوجهات نظر حيادية ونصائح متعلقة بالسياسات التي تحتم الأمة ككل.

أما الموجة الثانية من هذه المراكز للبحوث والدراسات فقد برزت بعد 1945، عندما أصبحت الو.م.أ تدافع عن العالم الحر ضد التهديد السوفياتي، وقد قدمت الحكومة الأمريكية دعما كبيرا لهذه المؤسسات. [2]

أما الموجة الثالثة فقد ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة بهدف تقديم المشورة السياسية المطلوبة في الوقت المناسب وذلك بهدف التأثير في القرارات السياسية، وقد شهدت هذه المراكز الأكاديمية عصرها الذهبي في عهد الرئيس **بيل كلينتون**، إذ استعانت إدارته بمجموعة من الأكاديميين الذين اختارهم الرئيس بما يتناسب مع توجهاته السياسية.

في مطلع القرن 21 بلغ عدد مراكز الأبحاث في الو.م.أ 2000 مركز، تغطي بنشاطاتها جميع أنواع الدراسات السياسية، وتعد هذه المراكز شديدة التنوع لجهة الأفكار التي تقدمها، والتمويل الذي تحصل عليه والنفوذ الذي تتمتع به. [3]

- ومن بين أشهر هذه المراكز: [4] مؤسسة كارينغي لأبحاث السلام – مؤسسة هوفر للحرب الثورة والسلام – مؤسسة راند – مؤسسة برادلي – مؤسسة أمريكان إنتربرايز-

---

[1] بول كنيدي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**. تر: مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1994، ص209.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق الذكر، ص39.

[3] سميث جيمس ألان، **سماسرة الأفكار**. تر: مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994، ص115.

[4] منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار السياسي. **مجلة المستقبل القومي**، عدد 325، بيروت، 2006، ص35.

معهد هدسون – المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي – مشروع القرن الأمريكي الجديد منتدى الشرق الأوسط – معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

وتعد هذه المراكز من أكثر المؤثرات في صياغة الإستراتيجية الأمريكية عن طريق إصدار الكتب والمجلات العلمية وغيرها من المنشورات التي هدفت بها التأثير في الشأن العام، وكما أنها ساعدت الإدارة الأمريكية في نشر الوعي بقضايا السياسة الخارجية في أوساط الجمهور الأمريكي، وبعد **"هنري كيسنجر"** مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق ثم وزير الخارجية في إدارة الرئيس **نيكسون** أشهر من ترك بصماته الإستراتيجية الأمريكية عن طريق المؤسسات الأكاديمية، وتضم هذه الفئة أيضا **"زبيغنو بريجنيسكي ومادلين أولبرايت"** Madeleine Albright وكذلك **"كونداليزا رايس"**Condoleezza Rice ، وبعد وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 استغلت مراكز الأبحاث هذه الأحداث للتأكيد على دورها الأساسي في صنع الإستراتيجية الأمريكية. [1]

[1] مروان قبلان، دور مركز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأمريكي. **مجلة دراسات إستراتيجية**، عدد 16، جامعة دمشق، 2002، ص37-38.

المبحث الثالث: محددات الإستراتيجية الأمريكية.

نقصد بمحددات الإستراتيجية الأمريكية هي تلك القضايا والمؤثرات ذات الأهمية البالغة والحيوية التي يمكنها توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو مختلف مناطق العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، من بينها محددات داخلية مثل: عقيدة المحافظون الجدد- دور الدين-، ومحددات خارجية مثل: بنية النظام الدولي- النفط- الانتشار العسكري (القوة العسكرية).

المطلب الأول: محدّدات الإستراتيجيّة الأمريكيّة الدّاخليّة

1- **عقيدة المحافظين الجدد:** عرفت الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين مجموعة متنوعة من التيارات والقوى وكان من بينهم المحافظون الجدد، وهم مجموعة يهودية فاعلة في الادارة الأمريكية، لهم أفكار ومفاهيم عنصرية واضحة ضد العرب والمسلمين مقابل تمجيد اسرائيل وضمان استقرارها وأمنها ووجودها، وينطلق هؤلاء في تفكيرهم من فرضية وهي أن الفرصة قد حانت لبسط الهيمنة الأمريكية على العالم وخلق أوضاع اقليمية جديدة تخدم المصالح الأمريكية، وإن تم دلك باستخدام العصا الأمريكية لكل من يحالف أو يعترض.[1]

ولقد تأثر المحافظون الجدد بأفكار الفيلسوف اليهودي الألماني **"شترواس"** Satrauss الذي كان يؤكد على دور النخبة واستخدام الدين للسيطرة على الحكم والخداع وإطلاق الأكاذيب الذي يعتبر أساس الحياة السياسية برأيهم، فقد كان **شترواس** يدعو إلى عسكرة الديمقراطية حيث قال بأن: "الديمقراطية لا تكون قادرة إلا إذا كانت قوة عسكرية قوية".[2]

وينطلق المحافظون الجدد في فكرهم من الاعتقاد بضرورة الهيمنة الأمريكية على العالم على الصعيدين السياسي والعسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا ما دفعهم إلى المطالبة بتخلي الو.م.أ عن العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وفي الشأن الخارجي يدعو المحافظون الجدد إلى تكريس سياسة القبضة الحديدية واستخدام التفوق العسكري الأمريكي لحماية المصالح العليا للو.م.أ التي تتماشى مع انتشار قيمها الحضارية والاجتماعية حيث كان لهم دور فعال في الهجوم الأمريكي على أفغانستان في 2001 وعلى التدخل العسكري المباشر على العراق في 2003.[3]

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، نفس المرجع السابق الذكر، ص11.

[2] صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الو.م.أ. **موسوعة الإمبراطورية الأمريكية**، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، 2004، ص10-11.

[3] مايكل كولينز بايير، **كهنة الحرب الكبار**. تر: عبد اللطيف أبو الفيصل، مكتبة العبيكان، الرياض، 2006، ص176.

يعتقد المحافظون الجدد أن التدخل الأمريكي في العراق بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ضرورة لابد منها من أجل تطبيق خطة السيطرة في ظل المشروع الأمريكي القرن الجديد، والهيمنة على الشعوب العربية من أجل تنفيذ الحلم الصهيوني التاريخي بإنشاء "اسرائيل العظمى" بصورة عصرية ومعدلة لكي تتوافق مع رغبات شركات البترول الأمريكية والعالمية، والمستعدة بدورها للمساهمة في السيطرة على الدول العربية المنتجة للبترول بالمشاركة على اسرائيل وعلى رأسها العراق. [1]

وقد تمحورت رؤية هؤلاء للاستراتيجية الأمريكية في العالم والشرق الأوسط فيما يلي:

1- المناداة لأن تكون لأمريكا القيادة في الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة.
2- التركيز على السياسات العسكرية والأمنية كأساليب أساسية لتنفيذ الرؤى والأهداف الأمريكية.
3- توجيه ضربات وقائمة للدول التي تمثل تهديدا محتملا لأمريكا.
4- التمركز عند المصلحة الأمريكية- الاسرائلية وحماية أمنها وسلامتها.

كما تبنى المحافظون الجدد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 "الحرب الاستباقية" وتقسيم العالم الى محور الخير ومحور الشر، واستعمال القوة ضد محور الشر على قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا.

كما توجد العديد من مراكز الدراسات والبحوث التي يديرها مفكرين من المحافظين الجدد منها: معهد أمريكان أنتربرايز، مشروع القرن الأمريكي الجديد ومعهد هيدستون، ومجلات فكرية أخرى واسعة الانتشار مثل: ناشيونال رفيو- كومنتري، وصحف شعبية رائجة مثل: وول ستريت جورنال، ومن أهم الرموز الفكرية لهذا التيار: إيرفينغ كريستول وابنه وليام كريستول ونورمان بودرو ريتز وريتشارد بيل وجون بولتون، روبرت كانمان، ديك تشيني. [2]

2- **دور الدين:** يمثل الدين أحد أهم القضايا في المجتمع الأمريكي عبر مختلف مراحل تطوره، ورغم أن الدستور يؤكد على العلمانية والفصل بين الدين والدولي، فإن الدين كان ولا يزال يمثل عنصرا أساسيا في خصوصية المجتمع الأمريكي، فاهتمام المجتمع الأمريكي بالدين هو اهتمام على المستوى الفردي، فهو قضية فردية وهذا ضد التدين في المجتمعات الشرقية أو الإسلامية والتي يغلب فيها التدين الجماعي، وتنقسم الجماعات الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جماعات صهيونية

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص179.

[2] عبد العزيز كامل، **المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي**، دار الريان للنشر، السعودية، 2004، ص329.

مسيحية وصهيونية يهودية، والتي أصبحت تؤثر بشكل كبير على القرار السياسي في الو.م.أ. [1]

وكمقارنة بينهم فالصهيونية المسيحية تحمل مبدأ الهيمنة الأمريكية والاستيلاء على العالم وضرورة استخدام القوة العسكرية تفرض المسيحية الأمريكية في مختلف مناطق العالم.

أما الصهيونية اليهودية فهي تعمل على دعم وترويج أن دعم أمريكا لإسرائيل ليس فقط التزاما سياسيا، وإنما هو رسالة إلهية بسببها يبارك الرب أمريكا. [2]

لقد استخدمت الإدارات الأمريكية المتلاحقة الحس الديني ومصطلحاته لتحقيق أهدافها مما يؤكد على العلاقة بين الدين والسياسة الخارجية الأمريكية، فتزايد دور الدين في الحياة السياسية الأمريكية ترتب عليه تحول الكنائس ورجال الدين إلى جماعات ضغط قادرة على التأثير بفعالية ومقدرة على صنع القرار السياسي وخاصة فيما يتعلق بمصالح رعاياها أو بتصوراتها للمثل والمبادئ الأخلاقية المسيحية، وترى الباحثة الأمريكية **"جريس هالسل" "Gress Halssal"** أن اليمين المسيحي مستعد لإشعال حرب نووية بشأن إسرائيل تحقيقا للنبوءات المقدسة. [3]

ولقد تزايدت قوة المؤسسات الدينية في المجتمع الأمريكي لما تمتع به من درجة عالية من التنظيم ولديها الإمكانات المادية الضخمة لتسخير الوسائل المناسبة والمتقدمة لتحقيق أهدافها، وخاصة في عهد الرئيس **بوش** الإبن وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث اتجهت الادارة الأمريكية الى محاربة الاسلام وربطه بالارهاب وتشويه صورته لدى الرأي العام الأمريكي والعالمي، حيث أقرت بضرورة مواجهته وحصره في ظل موجة الاتهامات للمجتمع الاسلامي والغربي بتصدير الارهاب الى الو.م.أ والى العالم الحر ككل، وهذا ما أدى بالاستراتيجية الأمريكية الى غزو أفغانستان والعراق. حيث لعب الحس الديني دور كبير في ذلك وخاصة الصهيونية المسيحية، حيث أصبح لها دور فعال في بلورة القرار السياسي الأمريكي، ولقد استخدمت الادارة الأمريكية الكلمات والشعارات والعبارات الدينية ومازالت مستمرة في حربها ضد الارهاب مثل: محور الشر، الحروب الصليبية

---

[1] رياض حمدوش، دور العامل الديني في السياسة الخارجية للقوى الكبرى. **مجلة العلوم الإنسانية**، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 33، الجزائر، 2010، ص123.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، نفس المرجع السابق الذكر ، ص357.

[3] وولتر روسيل، **دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية**. تر: سمير مرقص، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2006، ص04.

والحروب المقدسة والعدالة المطلقة وذلك من أجل التأثير على الجماعات الدينية لتحقيق أهدافها. [1]

المطلب الثاني: محدّدات الإستراتيجيّة الأمريكيّة الخارجية

1- **بنية النظام الدولي:** بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ساد نظام دولي اعتمد على الثنائية القطبية، إذ تزعمت العالم دولتان رئيسيتان ممثلة في الو.م.أ (المعسكر الرأسمالي) والاتحاد السوفياتي (المعسكر الاشتراكي)، وظهور مبدأ التوافق الاستراتيجي الذي حكم العلاقات بين القطبين طيلة فترة الحرب الباردة، فقد عملت الو.م.أ على احتواء المد الشيوعي ودفع النمو الاقتصادي في العالم وتوطيد المنظومة الرأسمالية والتحكم فيها، وبعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وصل **جورج بوش** الأب الى السلطة بمبدأ "النظام العالمي الجديد" وتأييده على انتصار القيم الديمقراطية والليبرالية والحرية الاقتصادية والتنمية الشاملة. [2]

- لقد أصبح النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة على المستوى الجيوسياسي في نظر **"صامويل هنتنغتون"** مؤسسا على نظام هجين ومركب بشكل غريب، فالأنماط التقليدية للتفاعلات الدولية أي: الأحادية والثنائية والتعددية القطبية لم تعد تجسد واقع السياسة الدولية، حيث أصبحت بنية النظام الدولي قائمة على أساس نظام أحادي متعدد الأقطاب يتسم بوجود قوة عظمى منفردة هي الو.م.أ تتفاعل مع مجموعة من القوى الرئيسية على غرار أوربا واليابان وخير ذلك حرب الخليج الثانية والثالثة وقيادته الو.م.أ بالاعتماد على حلفائها. [3]

شكل انهيار الاتحاد السوفياتي ارتباك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية حول تحديد الخطر العالمي وطبيعة التهديدات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتبلور مبدأ جديد كما حدث في مبدأ الاحتواء وحل خطر جديد بدلا من التهديد العالمي للشيوعية والاتحاد السوفياتي، حيث ظهر ما وصف بالتهديد الوجودي لما يعرف "بالفاشية الإسلامية" أي زوال الخطر الأحمر وظهور الخطر الأخضر. [4]

---

[1] يوسف العاصي الطويل، **أمريكا تاريخ من الغزو والإرهاب: سلسلة الحملة الصليبية على العالم الإسلامي**. مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص203.

[2] فوزي صلوح، **أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات**. دار المنهل اللبناني، بيروت، 2002، ص17-18.

[3] جلال خشيب، نفس المرجع السابق الذكر، ص01.

[4] جمال سند السويدي، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**. ددن، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص221.

كما شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 تغير جذري وعميق في بنية النظام الدولي مما انعكس على إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وعقيدتها الأمنية وذلك لما تعرضت له بما أسمته **"الإرهاب"**، حيث كشفت هذه الأحداث عن ضعف النظام الإقليمي والدولي في معالجة القضايا الإقليمية وخاصة ظاهرة الإرهاب، كما أكدت هذه الأحداث سقوط نظرية الأمن القومي الأمريكي فالو.م.أ ليست بعيدة عن مشاكل العالم ومخاطرة حتى وإن كانت تمثل القوة المهيمنة في النظام الدولي.

و من سمات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر هو وجود قوى متنافسة أكثر منها متصارعة، فصعوبة تحديد بنية هذا النظام العالمي راجع تداخل الفاعلين على المستوى الدولي والتغير في طبيعة المخاطر والتهديدات، وتسارع التقدم التقني على مستوى الاتصالات والمعرفة والدفاع والطاقة والاقتصاد والمال والتجارة، كذلك عودة التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الاقليمية وتركز الثروة في منطقة معينة على غرار: النافطا والميركرسور، الآسيان، الاتحاد الأوربي، الاكواس.....

ـ كذلك نجد هشاشة النظم الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية في العديد من القوى الصاعدة على غرار الصين، الهند ،البرازيل..... [1]

إن طبيعة التطور الحاصل في مجال الإقتصادي و التكنولوجي و السياسي و الأمني و المجتمعي هي التي تحدد طبيعة و بنية النظام الدولي بين قوى مهيمنة كالولايات المتحدة الأمريكية و قوى صاعدة كالصين، في ظل تعاقب الأزمات و خاصة الأزمات الإقتصادية و كلها عوامل تشكل عدم الإستقرار و وضوح في توزيع القوى في النظام الدولي.

2- **دور النفط** : يعد النفط من أولويات الإستراتيجية الأمريكية، فهو عبارة عن مورد هام في تدعيم الإقتصاد الأمريكي و تطويره، فالإحتياط الأمريكي من النفط يبلغ 30.4 مليار برميا أي بنسبة 2.9% من الإحتياطي العالمي، و تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية 1/4 من الإنتاج العالمي للنفط و تستورد نصفه، و من المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط بنحو 29.17 برميل عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1.7% في السنة، و لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستضطر إلى تأمين أكثر من 2/3 من

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص523.

إحتياطاتها و تحديدا 68% منها بحلول 2025 و ذلك مقارنة ب 55% عام 2001 و 42% عام 1990 و ذلك وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية .[1]

- لقد أشار الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في خطابه عن حالة الإتّحاد* في مطلع 2006 أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مدمنة للنفط، و الذي يستورد من أنحاء غير مستقرة في العالم، و هذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفط الخارجي بشكل هائل و ذلك لسدّ إستهلاكها اليومي الذي يزيد عن 20 مليون برميل، إذ أن نصيب الفرد الأمريكي من النفط يمثل 10 أضعاف نظيره في أي منطقة من العالم، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة منتجة و مستهلكة للنفط، حيث أن 99% من كل وسائل النقل الأمريكي تسير بالبترول و 2600 منتج داخل الولايات المتحدة الأمريكية يستخرج من النفط و يعاد تصنيعه، و 40 ألف شركة في الصناعة البيتروكيماوية و 50 ألف في مجال البحث و التنقيب [2]

حيث تعتبر الشركات النفطية الأمريكية مثل: إيكسون موبايل Exon Mobil و شيفرون Chevron، و تكساسو Texsaso من أقوى اللوبيات النفطية التي تعمل على توجيه الإستراتيجية النفطية الأمريكية في مختلف مناطق العالم و خاصة بعد 11 سبتمبر 2001، حيث زاد نشاط هذه الشركات بقوة و ذلك من خلال "الإستراتيجية الوطنية للطاقة" الذي قدمهل ديك تشيني لبوش الإبن في سنة 2001 و ذلك بهدف وضع الإستراتيجية النفطية الأمريكية للعقدين القادمين. [3]

لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ و تأمّن منابع النفط الخارجية و خاصة في دول الشرق الأوسط من خطر الإرهابيّين و الدّول المارقة، و لهذا فقد حدّدت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) قائمة التّهديدات للمصالح الأمريكية في مجال الطّاقة

---

[1] محمد السطوحي، **الإستراتيجية النفطية الأمريكية**. قناة العالم الإخبارية، برنامج الإمبراطورية السادسة، 29 أكتوبر 2005.

http ://www.alaam.com.

*و هو الخطاب السنوي الذي إعتاد رؤساء أمريكا على إلقائه في بداية كل عام، ليشرحوا فيه للأمة أهم الخطط و السياسات التي سوف تتخذها الحكومة و ما نفذته في العام الماضي.

[2] عمرو كامل حمودة، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية. **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 164، 2006، ص50.

[3] فيليب سيبيل لويز،**جيوبوليتيك البترول**. تر: صلاح نيوف، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدانمارك، 2006، ص53.

كمحور الشّر الّذي يعتمد على الإرهاب و الدّول التي تملك الأسلحة النّووية و الكيماوية و كذلك تنظيم القاعدة، و ذلك من خلال الإنتشار العسكري الأمريكي عن طريق بناء القواعد العسكرية خاصة في منطقة الخليج العربي كالأسطول الأمريكي الخامس في البحرين، و كذلك حماية معابر النفط و القنوات البحرية كمضيق هرمز، قناة السويس، خليج عدن... [1].

كما أنّ النفط كان من بين الأسباب الرئيسيّة للتّدخل الأمريكي في العراق 2003، حيث يعتبر العراق أكبر ثاني إحتياطي نفطي في العالم بواسطة القوّة العسكريّة الأمريكية و لوبياتها النّفطية.

- **دور القوة العسكريّة :** و يقصد بها توظيف القوّة العسكريّة سبيلا لتحقيق الأهداف الإستراتيجيّة، و تعتمد الولايات المتحدة الأمريكيّة بشكل كبير على الأداة العسكريّة و هو ما جعل سياستها و سلوكها يتّسم بطابع عسكري و قد يتّخد شكلين : [2]

1- التّهديد بإستخذام القوّة كنمط للرّذع و الإجبار.

2- الإستخذام الفعلي للقوّة العسكريّة كما حدث في التذخّل الأمريكي في العراق 2003، التذخّل في كوريا 1950، في الدّومينيكان 1965، في الفيتنام 1968-1978...

لذلك نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تتمتّع بقدرة عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها مع أيّ دولة أخرى، ممّا مهّد لها الإحتفاظ بمركز مؤثّر في السياسة الدّولية. و تقترن قدرة الولايات المتحدة الأمريكيّة من النّاحية التّقليديّة بالحجم الإجمالي للقوّات المسلّحة الأمريكيّة، إذ يبلغ عدد بنحو 1.483.800 مليون جندي موزّعة على مختلف الصّنوف العسكرية [3].

أمّا من النّاحية النّوويّة فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعدّ الدّولة الأولى في العالم سواءا على مستوى الكمّ من الأسلحة أو نوعيتها بفضل قدرتها التّدميريّة، و يقدّر ب 10 ألف رأس نووي، كما تمتلك أكبر عدد من الغوّاصات النّوويّة في العالم تصل إلى حوالي 500 غوّاصة نوويّة، فضلا عن إمتلاكها حوالي 500 قاذفة إستراتيجيّة بعيدة المدى كما

---

[1] عبد الكريم إسماعيل، السّياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدليّة النفط و القوّة. **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، عدد 06، 2012، ص293.

[2] محمد عبد السّلام، **إحتمالات و محاذير إستخذام السّلاح النّووي في الشّرق الأوسط**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص274.

[3] للتّمعّن أكثر أنظر : عبد الوهّاب يونس، **القوّة العسكريّة الأمريكيّة في القرن21**. 20 مارس 2015.
http//www.elkashif.org/326514/20/03/2015html.

أنّها الدّولة الوحيدة الّتي تمتلك برنامج "حرب النّجوم" و الّذي يوفّر لها دون غيرها من دول العالم حماية ضدّ أيّ هجوم نووي من الخارج[1].

أمّا من حيث إجماليّ الإنفاق العسكري، فتعدّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة الأعلى إنفاقا في العالم، فقد بلغ إنفاقها العسكري حوالي 612 بليون دولار في سنة 2014.

و لاشكّ فإنّ الإمكانيات الإقتصادية و الصناعية أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية الإنتشار العسكري الواسع في جميع أنحاء العالم، كذلك تتمتّع بتأثير عسكري فعّال من خلال تحالف إستراتيجي عالمي لا يزال متماسكا، كحلف الناتو حيث يعدّ الآلة العسكريّة الّتي تعبّر الولايات المتحدة الأمريكيّة عن دورها العسكري ليست في أروبا و حسب و إنّما على الصّعيد العالمي كذلك [2].

كما أدّت الثورة في الشؤون العسكريّة على المدى البعيد إلى خلق مؤسّسة عسكريّة متطوّرة و لذلك لوجود عدد محدود من القوات لتنفيذ المهّام في مقابل الإعتماد على تصاميم لأسلحة جديدة كالصواريخ الذّكيّة الموجّهة بأسلحة اللّيزر القادرة على إحداث ضربات محدّدة و بعمق أكبر، مرورا بالأقمار الصّناعيّة الخّاصّة لكشف الأهداف بدقة، و أنظمة المعلومات و الإتّصالات الإلكترونيّة المتقنة [3].

و يمكن القول أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة ترتكز دائما على إستخذام قوّتها العسكريّة و بشتّى الأساليب و الإستخذامات في سبيل تحقيق مصلحتها و الحفاظ عليها.

---

[1] كيري بكارتشز، **شبكة الصّواريخ الدّفاعية و المناهج الجديدة للرّدع**_**مجلة أجندة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة**، وزارة الخارجيّة الأمريكيّة ، المجلّد 07، عدد 02، 2011، ص23.

[2] زبيغنو بريجينيسكي ، **رقعة الشطرنج الكبرى : الأوّلية الأمريكيّة و متطلّباتها الجيوإستراتيجيّة** _تر: أمل الشّرقي، الأهليّة للنّشر و التّوزيع، 1999، ص32.

[3] محمّد أحمد النّابلسي، **الإستراتيجيّة القائمة للولايات المتّحدة الأمريكيّة**_المركز العربي للدّراسات المستقبليّة، بيروت، 2003، ص43.

و عليه نستنتج من خلال هذا الفصل أنّ الإستراتيجيّة الأمريكيّة قد ساهمت في تطوّرها و تشكيلها و توجيهها مجموعة من الفواعل و المحدّدات و الوسائل خاصّة إتّجاه الشّرق الأوسط، فتظافر العوامل الدّاخليّة من مؤسّسات رسميّة و غير رسميّة و محدّدات خارجيّة كالنّفط و بنية النّظام الدّولي و القوّة العسكريّة، و محدّدات داخليّة مثل عقيدة المحافظين الجدد و دورهم في إعادة رسم خريطة الشّرق الأوسط و إستغلال ثرواتها كالتّذخّل الأمريكي في العراق، و دور الدّين كذلك، و الإستراتيجيّات التّي تبنّتها الإدارة الأمريكية كالحرب الوقائيّة و الإستباقيّة و إستراتيجيّة الفوضى الخلاّقة، و إستراتيجيّة تعزيز الأمن القومي الأمريكي من خلال المراجعة الرّباعيّة للدّفاع، ممّا أدّى إلى محاولة صياغة منطقة الشرق الأوسط و العالم وفق المنظور الأمريكي.

الفصل الثاني

العراق في الإستراتيجية الأمريكية

كجزء من دراستنا المتعلقة بدراسة "البعد الاستراتيجي للتدخل العسكري الأمريكي في العراق 2003"، كان لزاما من الناحية المنهجية أن تتطرق لهذه المسألة قبل التدخل العسكري الأمريكي في سنة 2003، وهذا ما سنقوم به في هذا الفصل، إذ سنبحث عن أهمية العراق في الإستراتيجية الأمريكية (دراسة جيوبوليتكيّة)، وتطور العلاقات الأمريكية العراقية (حرب الخليج الثانية و الثالثة)، وأسباب التدخل سواء المعلنة منها أو الخفية، وكذلك موقف وموقع الأمم المتحدة من التدخل العسكري الأمريكي في العراق، وعليه سنجيب عن الأسئلة التالية:

- كيف تطوّرت العلاقات العراقية – الأمريكيّة؟
- ما هي أسباب التّدخل العسكري الأمريكي في العراق؟
- ماذا يمثل العراق بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي؟
- ما مدى شرعية التدخل الأمريكي في العراق، وموقف الأمم المتحدة من ذلك؟

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه العراق.

إنّ الأهمية الجيوبوليتيكية للعراق في الإستراتيجية الأمريكية العليا تلعب دورا كبيرا في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وفق المصالح الأمريكية والغربية بصفة عامة.

وتعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام من جانب الو.م.أ، نظرا لطبيعة وحجم المصالح الغربيّة والأمريكية خاصة، وقد أثبتت أحداث نهاية القرن العشرين الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي على المستوى الإقليمي والدولي، سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو امتلاكه لأهم موارد الطاقة من الغاز والنفط في العصر الحديث، مما جعلها محورا مهما من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، لذلك سوف نحاول توضيح المكانة الإستراتيجية للخليج العربي في السياسة الأمريكية ودور الموقع الجيوستراتيجي للعراق فيها.

المطلب الأول: أهمية الخليج العربي في الإستراتيجية الأمريكية –دراسة جيوبوليتيكية -

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للمصالح الغربية عموما والأمريكية بوجه خاص، ليس بسبب موقعها الجغرافي فحسب، وإنما لأهميتها النفطية إذ تمتلك أكثر من 3/2 الاحتياطي العالمي من النفط، أي السلعة الإستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي العالمي.[1]

ففي الوقت الذي وصل فيه الإنتاج العالمي من النفط إلى حوالي 75 مليون برميل يوميا، وبزيادة سنوية على الطلب تبلغ حوالي 5.1 مليون برميل يوميا، يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط في عام 2015 إلى حوالي 50 مليون برميل إضافي يومي، وأن ترتفع معدلات الإنتاج النفطي إلى 110 مليون برميل يوميا في عام 2020 مما يعني أن دول الخليج العربي ستكون المصدر الأساسي في تأمين الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط.

إذ تتمتع دول الخليج العربي باحتياطات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الاكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم. وتعد السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، إذ تحتل المركز الأول من الاحتياطات، والذي يبلغ 264.2 مليار برميل، وهو ما يشكل حوالي 25% من احتياطي النفط العالمي.[2]

---

(1) محمد ختاوي، **النفط و تاثيره في العلاقات الدولية**. دار النقاش للنشر و التوزيع، لبنان، 2010، ص368.

(2) برادلي تاير، **السلام الأمريكي في الشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 سبتمبر**. تر: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص32.

أما العراق فيحتل المرتبة الثانية من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد بنسبة 11% أي 112.5 مليار برميل ثم إيران باحتياطي قدره 98.7 مليار برميل، دولة الإمارات باحتياطي يبلغ 97.8 مليار برميل، فالكويت باحتياطي يبلغ 96.5 مليار برميل. [1]

وطبقا لإحصائيات وزارة الطاقة الأمريكية فإنه من المرجح أن يكون العراق الدولة الأولى في العالم التي تمتلك احتياطيا نفطيا ضخما ومتجددا يمثل 30% من الاحتياطي العالمي، إذ تقدر تلك المعلومات أن يصل الاحتياطي النفطي العراقي إلى 400 مليار برميل، ومع استمرار العمليات الاستكشافية يمكن أن يتجاوز الاحتياطي النفطي السعودي. فضلا على أن النفط العراقي يعد ذات نوعية عالية، وبكلفة استخراج متدنية تصل ما بين 1.5-1 دولار، قياسا بحقول العالم الأخرى، وللمقارنة فإن كلفة استخراج النفط الماليزي والعماني تصل إلى 05 دولارات للبرميل الواحد، والروسي والمكسيكي 6-8 دولار، أما بحر الشمال فيصل ما بين 12-16 دولار للبرميل، وفي تكساس ومناطق أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فتصل كلفة استخراج البرميل الواحد إلى 20 دولارا. [2]

بموجب الإحصائيات الصادرة عن منظمة الأوبك، فإنه سيستمر تزايد الطلب العالمي على موارد الطاقة حتى عام 2025، ورغم أن نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة عالميا سيصل إلى نحو 36.9%في عام 2025، إلا أن النفط سيكون أكبر مصدر لتأمين الطاقة المستهلكة في العالم. [3]

ولا شك فإن تزايد الاهتمام بمنطقة الخليج العربي إنما يعود أيضا إلى فشل المحاولات الكثيرة التي جرت ومازالت جارية من قبل الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير طاقة بديلة كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، وذلك لأسباب عدة في مقدمتها ارتفاع سعر تكلفة هذه البدائل وعدم جاهزيتها لتغطية كافة الاستعمالات التي يوفرها النفط.

يقع العراق في الجزء الشرقي من منطقة الهلال الخصيب، الذي يحيط بشبه الجزيرة العربية من الشمال، تحده إيران من الشرق وتركيا من الشمال وسوريا والأردن من الغرب،

---

(1) أنظر: **التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2008.** 05 أفريل 2015

http//www.ahram.org.eg/as ps/ahram 2001/1/art76.htm.

(2) أنظر: **أمن الطاقة والحرب على العراق.** 02 أفريل 2015.

http//www.albosrah.net/ar.articles. 2006/0806/sarm.

(3) مرتضى بهروزي، **إيران والخليج العربي وأسواق الطاقة العالمية.** 02 أفريل 2015.

http//www.albainah.net.

ومن الجنوب تحده المملكة العربية السعودية والكويت ويطل ساحل قصير على الخليج العربي لا تزيد عن 36 ميل، وهي بذلك تعتبر دولة شبه مغلقة، أي ليست لها سواحل بحرية طويلة. [1]

-خريطة توضّح الموقع الجغرافي للعراق-(1)

http://www.iraqcaye.com/site/aboutiraq

ولقد احتل العراق منذ القديم موقعا استراتيجيا مهما، فمنذ أكثر من 22 قرن عبرت جيوش الاسكندر المقدوني أراضي العراق في طريقها إلى الهند، كما كانت هدفا للمغول، وانطلقوا منها في غزوهم إلى بقية المشرق العربي وكانت العراق منذ القديم منطقة التقاء طرق التجارة بين شبه الجزيرة العربية ووسط آسيا والهند، كما كانت تمثل منطقة تبادل الأفكار والثقافات بين الشرق والغرب، لذلك كانت تسمى بلاد ما بين النهرين كأولى المراكز الحضارية في العالم والتي كانت تشمل المساحة الواقعة بين نهري دجلة والفرات. حيث امتدت حدود هذه الحضارة إلى سوريا وفارس والى منطقة جنوب شرق الأناضول (تركيا حاليا)، وانفتحت على باقي الحضارات القديمة في مصر والهند. [2]

يقول **"وليم هملتون"** William Hamilton "إن الخبراء الاستراتيجيين في وزارة الدفاع الأمريكية وفي مجلس الأمن القومي الأمريكي ينظرون إلى العراق بأنه قلب المنطقة العربية والآسيوية، وأن السيطرة على العراق تعني السيطرة على البترول، والتحكم في خطوط المواصلات الإستراتيجية، وتطل على الخليج العربي وتتحكم في الهلال الخصيب". [3]

---

[1] أنظر: **الموقع الجغرافي للعراق في الإستراتيجية الأمريكية العليا**_03 افريل 2015.
http//www.syasi. com/new/87/5373-2010-09-19-18-27-18.

[2] نفس المرجع السابق الذكر.

[3] نفس المرجع السابق الذكر.

تبلغ مساحة العراق 438.317 كلم^2، إذ تشكل المياه ما نسبته 0.29% من مساحة اليابسة، وتتكون العراق من 18 محافظة، يضمها إقليم واحد هو إقليم "كردستان العراق" والذي يشمل محافظات أربيل، دهوك، السليمانية، وإقليم كردستان العراق هو المنطقة الوحيدة المحددة قانونا داخل العراق، ولها حكومتها الخاصة وقواتها الرسمية. يقدر عدد سكان العراق 31234000 في سنة 2009، العربية هي لغة الأغلبية، ويتحدث الكردية حوالي 80%، التركمانية 5%، الأشوريون يتحدثون الأرامية بنسبة 3%، أما من حيث العرقيات الإثنية فيشكل العرب نسبة تصل إلى 75%، ويشكل الأكراد 15%، وتتنوع باقي النسب المئوية على الاثنيات الأخرى كالتركمان والأشوريين والأرمن.
ويشكل المسلمون 97% (شيعة وسنة) من السكان بينما يتوزع بين المسيحيين واليهود. [1]

فمن حيث الممرات المائية تطوق منطقة الخليج العربي مجموعة من الممرات المائية التي تجعلها منطقة جيواستراتيجية في غاية الأهمية وهي على النحو التالي: [2]

1- **البحر الأحمر:** حيث يفصل قارتي آسيا وإفريقيا (بين السعودية ومصر)، يبلغ طول البحر الأحمر 2100 كلم ومساحته 438 ألف كلم أما عمقه فيصل إلى 9850 قدما.
2- **قناة السويس:** تعتبر أهم ممر مائي في العالم، حيث يربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر، ويبلغ طول القناة 68161 مترا، ومنذ القديم عرفت القوى الاستعمارية الأهمية الإستراتيجية لقناة السويس فتصارعت على احتلالها، وكان أن تعرضت مصر للعدوان الثلاثي سنة 1956 بسبب تأميم قناة السويس.
3- **باب المندب:** يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي والخليج العربي والقرن الإفريقي، فهو بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية في الجنوب للكرة الأرضية.
4- **ممر الخليج:** يبلغ طوله 800 كلم وعرضه 228، حيث عرف كممر استراتيجي هام تضاءلت أهميته بعد اكتشاف قناة السويس، لتعود من جديد بعد اكتشاف النفط في المنطقة، وهو الممر الوحيد للدول العربية الثالثة: العراق، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة. وهو الممر الإجباري الذي يجب أن تجتازه صادرات هده البلدان من النفط وواردتها من المواد الغذائية والصناعية.

---

[1] جميل سيار، **الموقع الجغرافي وأهميته الإستراتيجية في العراق**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي، 2005، ص12-13.

[2] أحمد سعيد الموعد، **أمن الممرات العربية المائية**. اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص32.

5- مضيق هرمز: وهو ممر استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه في حالة نشوب أي حرب في المنطقة، ويدخل من الناحية الجغرافية في مياه الخليج. [1]

وتقوم الرؤية الأمريكية لمنطقة الخليج إضافة إلى أمن إسرائيل والدفاع عنها على أساس السيطرة الكلية على احتياطات النفط الضخمة المتواجدة في المنطقة.

وإذا أدركنا أن مياه الخليج هي الممر لجزء مهم لصادرات النفط لمعظم دول الخليج أدركنا اقتصاديات المنطقة مرتبطة بهذه الممرات المائية ومستقبلها كذلك، ويؤكد الخبراء الاقتصاديون أن المنطقة تحتوي على 60% من احتياطي النفط العالمي أي ما يعادل 621390 مليار برميل، يضاف إليه 30500 مليون م^3 من الغاز وللحيلولة دون تعرض المصالح الأمريكية للخطر تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير قدراتها الدفاعية وبناء القواعد العسكرية في المنطقة على غرار " **الأسطول5** " في النهرين، وقاعدة **"أنجرليك"** في تركيا غيرها من القواعد العسكرية المنتشرة في المنطقة.

وفي هذا الصدد قال الرئيس **"جيمي كارتر"** في خطابه عن حالة الاتحاد* في 23 جانفي 1980 ما يلي: "أن أي محاولة للسيطرة على الخليج تعتبر اعتداء على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية سوف تصدها بجميع الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية". [2]

إن استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الخليج لا يقوم فقط على دعم إسرائيل والهيمنة على احتياطات النفط في المنطقة، ولكن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية دائما على خلق "عدو" يسمح لها بتطوير استراتيجيات السيطرة على المنطقة.

ومن سوء حظ العراق أنه يمتلك هذا الموقع المهم في النظرة الإستراتيجية الأمريكية، وأصبحت السيطرة عليه واحتلاله هدفا رئيسيا يأتي في أعلى أولويات السياسة الأمريكية الساعية نحو الهيمنة وحلم الإمبراطورية. فالعراق عندما تدخله القوات الأمريكية سوف تؤدي إلى احتواء كل من سوريا والأردن وإيران.

كما أن سقوط العراق سوف يؤدي إلى قطع الاتصال بين المشرق العربي وبين بقية العالم الإسلامي، وخصوصا إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان، ويؤدي إلى إيصال مناطق النفوذ الأمريكي في تركيا بالخليج العربي، وعزل كل من سوريا وإيران وبالتالي خلق فوضى في المنطقة وحرمان العرب من أهم سلاح كان لديهم في مواجهة إسرائيل وهو

---

[1] جميل سيار، نفس المرجع السابق الذكر، ص36.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص64.

"العمق الاستراتيجي" الضخم والمساند لدول المواجهة أثناء الحرب، والذي يؤدي إلى عزل إسرائيل إقليميا وقت السلم. [1]

وهكذا فإن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي قد جعلتها أحد محاور التنافس بين قوى النظام الدولي، بل دفعت بالدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نحو الاستحواذ على الاحتياطات البترولية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، وهو الأمر الذي ترجمته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياساتها المختلفة الرامية إلى فرض هيمنتها الكاملة على المنطقة كالتدخل العسكري الأمريكي في العراق (2003).

المطب الثاني: تطور العلاقات الأمريكية- العراقية قبل التدخل العسكري (2003).

منذ تولي الرئيس صدام حسين السلطة في العراق عام 1979 كانت العلاقات العراقية-الأمريكية نموذجا للعلاقات المتقلبة التي انعكست عليها الأوضاع المختلفة للنظامين الدولي والإقليمي، ولقد انعكست على هذه العلاقات أحداث مهمة منها الثورة الإيرانية عام 1979 والحرب العراقية- الإيرانية 1980 والغزو العراقي للكويت 1990، وحرب الخليج الثانية 1991، وأخيرا أحداث 11 سبتمبر 2001، وكان العراق عنصرا رئيسيا في أحداث الانتقال والتحولات الكبرى في كلا النظامين. [2]

- لقد تأثرت هذه العلاقات بالتحولات الموضوعية وانتقال النظام الدولي من الحرب الباردة إلى القطبية الأحادية، وتأثرت بعوامل ذاتية وبالطبيعة الخاصة لشخصية الرئيس **"صدام حسين"** وتطلعاته وطموحاته، وأيضا بمواقف إدارات أمريكية تعاقبت على البيت الأبيض لمدة تزيد عن عشين عاما (20). [3]

وهناك مجموعة من العوامل ميزت العلاقات الأمريكية- العراقية أهمها: طبيعة التوجه القومي البعثي للدولة العراقية، وموقف العراق من الصراع العربي- الإسرائيلي، وطبيعة العلاقات السوفياتية- العراقية، حيث كان البلدان قد وقعا على معاهدة الصداقة والتحالف في 9 أفريل 1972 لمدة 15 سنة، وخصوصية العلاقة بين أمريكا وإيران الشّاه. [4]

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص65.

[2] معتز سلامة. **العلاقات السياسية العراقية 1979-2003**. 29 مارس 2015، ص01.
http//www.aljazerra. net/special coverage 2003/2009/10/1/2003.

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص02.

[4] محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص172.

لقد ظلت إيران كحامي للخليج وأحد الأعمدة الهامة في إستراتيجية "الأعمدة المساندة" في الشرق الأوسط وذلك في الفترة ما بين 1958-1978، بينما نظر للعراق على أنه مراجع إقليمي في الصراع العربي- الإسرائيلي ومصدر التهديد الرئيسي للدول الملكية في الخليج. لذلك فقد دعمت أمريكا إيران الشاه بكل الأسلحة، وأرسلت المستشارين والخبراء العسكريين الأمريكيين ليعلموا جنوده.

ومع الزيادة الكبيرة في عائدات النفط في عام 1973 أصبح بإمكان الشاه زيادة مشترياته من السلاح على نحو تمكنه من أن يصبح شرطي الخليج.

- يمكن تقسيم مراحل العلاقات الأمريكية- العراقية إلى أربعة وهي: [1]

1- **مرحلة الثورة الإيرانية 1979 والحرب العراقية الإيرانية في 1980.**

والتي تمثل مرحلة التقارب والتعاون والالتقاء على هدف كبح جماح الثورة.

2- **مرحلة الغزو العراقي للكويت وأزمة حرب الخليج الثانية.**

والتي تمثل مرحلة قمة الأزمة في العلاقات الأمريكية العراقية.

3- **مرحلة ما بعد أزمة الخليج 1991-2001.**

والتي تمثل مرحلة تطبيق قرارات الأمم المتحدة والتفتيش والاحتواء.

4- **مرحلة إدارة بوش والتي تكرسها نهج ما بعد 11 سبتمبر 2001 وصولا إلى أوباما والانسحاب الأمريكي في 2011 بموجب الاتفاقيات الأمنية.**

وهذه المرحلة شهدت الخلط بين الإرهاب والدول المارقة أو ما أسميت فيما بعد بدول "محور الشر" والتي كان العراق في طليعتها، وكذلك وصول **باراك أوباما** للحكم على تطبيق إستراتيجية أمنية جديدة اتجاه العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

1- **المرحلة الأولى:**

لقد أدت الثورة التي قادها الإمام الخميني في إيران 1979 والتي أطاحت بحكم الشاه، ثم بدء الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988) في 22 سبتمبر 1980، وهي ترجع لخلافات قديمة في عهد الشاه محمد رضا وترجع أسبابها إلى: [2]

- النزاعات الحدودية- التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للعراق- الخلافات السياسية، وقد دامت هذه الحرب 08 سنوات، وهناك بعض المحللين من يطلقون على هذه الحرب "حرب البترول الثانية" أو "حرب الخليج الأولى" وذلك كدلالة هامة على دور النفط في هذه الحرب، وقد دخلت الحرب العراقية-الإيرانية في

---

[1] أحمد سعيد الموعد، **أمن الممرات العربية المائية**. اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص32.

[2] محمد مظفر الأدهمي، **الطريق إلى الخليج**. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص56.

صلب الإستراتيجية العالمية لأنها تدور في منطقة النفط، فاعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية تشكل خطرا على إمداداتها النفطية وحرية حركة الملاحة، ولذلك سعت إلى ضمان أمن "مضيق هرمز" وتدفق النفط من خلاله. [1]

كما أدت الحرب العراقية- الإيرانية إلى تغير كبير في العلاقات الأمريكية-العراقية، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية انتهجت إستراتيجية الاعتماد على قوة إقليمية تناط بها مهمة حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وتحددت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة اتجاه الخليج فيما عرف "بمبدأ كارتر" الذي قدم الرئيس الأمريكي السابق أبعاده في مطلع 1980 بإقرار الولايات المتحدة الأمريكية حماية مصالحها بنفسها من خلال قوة للتدخل السريع في منطقة الخليج. [2]

أما بالنسبة للعراق فنزولا على ظروف الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988) وحاجته الماسة للدعم الأمريكي، تآكلت الطاقة الراديكالية للنظام في الصراع العربي-الإسرائيلي وأعلن الرئيس **صدام حسين** قبوله بخيار الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وهو موقف امتدحه واشنطن، كما أن علاقاته مع الاتحاد السوفياتي تراجعت في ظل الرغبة السوفياتية في التقارب مع إيران وامتناعه عن تقديم الأسلحة للعراق بموجب اتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين.

تمثل الدعم الأمريكي للعراق أثناء الحرب العراقية- الإيرانية في 05 أشكال: [3]

1- الدعم المباشر الاستخباراتي والمعلوماتي والعسكري.
2- الدعم من خلال الحلفاء.
3- الدعم من خلال فرض حصار على إيران لعدم استيراد السلاح.
4- السكوت عن جرائم العراق باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد القوات الإيرانية.
5- التدخل المباشر لتعديل ميزان الحرب وأحيانا الهجوم المباشر على مواقع إيرانية، فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إستراتيجية وسياسة لميزان القوى بين الطرفين، حيث اعتبرت الحرب فرصة لإضعاف الطرفين، ففي الوقت الذي كانت تزود العراق بالأسلحة الحديثة لم تتردد في تزويد إيران سرا بالأسلحة عن طريق مصادر غربية عديدة منها إسرائيل نفسها وذلك في

---

[1] محمد ختاوي،**نفس المرجع السّابق الذّكر**. ص130.

[2] سامي عصاصة، **هل انتهت حرب الخليج؟: دراسة جدلية في تناقضات الأزمة**. مكتبة بيسان، بيروت، 1994، ص80.

[3] محمد أحمد، الغزو الأمريكي- البريطاني للعراق عام 2003: بحث في الأسباب والنتائج. **مجلة جامعة دمشق**، دمشق، 2003، ص04.

الفترة 1984 الى1987، والتي عرفت فيما بعد بفضيحة إيران **"كونترا- غيث"*.**

إن نهاية الحرب العراقية- الإيرانية في 1988 وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار رسميا في أوت لم يعن انتهاء التهديد الإيراني واستمر الأمريكيون في دعم العراق عن طريق تكثيف الاستثمارات هناك، مابين سنة 1988 و 1990 كان هناك تباين بين موقف الإدارة والكونغرس، فهذا الأخير كان يتجه إلى موقف متشدد من العراق على خلفية استخدامه للغازات السامة والأسلحة الكيماوية ضد المناطق الكردية، بينما الإدارة كانت تتصدى لمحاولات الكونغرس عرقلة تقدم العلاقات.[1]

في عهد إدارة **"بوش"** الأب فقد سارت على نفس خطى إدارة **"ريغان" من حيث دعم العراق وإعلاء شأن** المصالح الاقتصادية والنظر إلى العراق كسوق واعدة للشركات الأمريكية وكشريك تجاري مهم، ومن ثمة تجاوزت عن الأخطاء العراقية المتعلقة بالدفاع عن حقوق الأقليات وخاصة الأكراد منهم.[2]

في جوان 1990 اتخذ الرئيس العراقي **"صدام حسين"** قرارا دمر العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أبلغت الحكومة العراقية السفارة الأمريكية في بغداد أن العراق سوف يوقف كل الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية إذا لم يتلق ضمانات قروض بنهاية شهر سبتمبر، وبدأت الأزمة العراقية باتهام العراق للكويت بانتهاك حصص إنتاج النفط وبسرقة النفط العراقي.[3]

2- المرحلة الثانية: مرحلة الغزو العراقي للكويت- وأزمة حرب الخليج الثانية (1990-1991).

بخروج العراق منتصرا على إيران في الحرب حدث تغيير في المسرح الاستراتيجي في الشرق الأوسط وكان هذا التغيير ملموسا ساعد على ذلك الاعتدال العراقي بشأن إسرائيل حيث تراجع ثانية بعد انتهاء الحرب فأخذ العراق يتجه إلى

---

* هي عبارة عن مخطط سري كانت تريد إدارة **ريغان** بمقتضاه بيع أسلحة لدولة عدوة هي "إيران"، واستعمال أموال الصفقة لتمويل حركات "الكونترا" المناوئة للنظام الشيوعي في نيكاراغوا.

[1] بشار فتحي جاسم العكيدي، **الحرب العراقية- الايرانية ودورها في تغيير الاستراتيجية الأمريكية**. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، عدد 06، د م ن، 1997، ص76.

[2] محمد عبد القادر ناجي، **انهيار الوحدة الوطنية في عهد صدام حسين**. 01 أفريل 2015

http:// www. Atukal.net / library /0/40877/.

[3] عماد علو، **قراءة في تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أسباب الغزو العراقي للكويت**. 30 مارس 2015

http:// www.azzaman.com/?p=61019.

التشدد ويقوم حملة مشددة في السياسة العربية خصوصا خلال سنتي 1989 و 1990، ويلوح جهارا بالتهديد بحرق نصف إسرائيل بالكيماوي المزدوج.

أدى الغزو العراقي للكويت في 02 أوت 1990 بسبب الخلاف حول الحدود بين الدولتين الموروثة عن الدولة العثمانية، لكنه تم ترسيم الحدود بموجب قرار مجلس الأمن رقم 833 بين الكويت والعراق وباعتراف كلتا الدولتين، كذلك الخلاف حول إنتاج النفط ودعم الكويت والسعودية للعراق في حربه مع إيران، حيث 0وصلت مجمل المساعدات الكويتية للعراق أثناء الحرب 14 مليار دولار، حيث كان العراق يأمل بدفع هذه الديون عن طريق رفع أسعار النفط بواسطة تقليل نسبة إنتاج منظمة **"أوبيك"** للنفط،[1] لكن الأحداث بدأت تأخذ منحنى تصعيدي من قبل النظام العراقي، حيث بدأ العراق بتوجيه اتهامات للكويت مفادها أن الكويت قام بأعمال تنقيب غير مرخصة عن النفط في الجانب العراقي من حقل **"الرميلة"** النفطي وهو حقل مشترك بين الكويت والعراق.

كذلك الخلاف على الديون العراقية للكويت، حيث قدر صندوق النقد الدولي حجم الديون العراقية للكويت 60 مليار دولار. [2]

التقى **"صدام حسين"** مع السفيرة الأمريكية **"أبريل غالاسبي" April Galaspa** والتي قالت "أن أمريكا ليس لها رأي بشأن صراع عربي- عربي"، حيث شكلت هذه الزيارة للسفيرة الأمريكية ضوء أخضر بموافقتها للغزو العراقي للكويت حسب تصور الرئيس **"صدام حسين"** [3]

لقد نبه الغزو العراقي للكويت الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدرة العسكرية العراقية التي تنامت في ظل ظروف مختلفة وفي ظل تقديرات متباينة للاستخدام المستقبلي لتلك القوة، وقد اتخذت العلاقات الأمريكية- العراقية مسارا مختلفا تماما عن مسار ما قبل الحرب وهو مسار "العداء التام" حيث سعت السياسة الأمريكية من خلال: [4]

1- إدارة الأزمة بهدف الوصول إلى الحرب.

---

[1] طه مجذوب، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين**. مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص387.

[2] عبد الكريم بإسماعيل، **السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة.**

http//www.Reves. Vni-ourgla. Dz/ Index. Php. Numero 06-2011-/.

[3] محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**. دار الشروق، القاهرة، 2006، ص125-126.

[4] جمال ظهران، أمن الخليج: محددات وأنماط تأثير العامل الدولي. **مجلة قضايا خليجية**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، عدد 01، 1998، ص32.

2- إدارة الحرب بشكل ينتهي إلى تدمير القدرات الإستراتيجية للجيش العراقي.
3- الإدارة بالأزمات المستمرة ما بعد الحرب.
4- الضربات العسكرية المتواصلة لمواقع القوة الإستراتيجية العراقية.

- أسباب حرب الخليج الثانية 1990:

شكلت حرب الخليج الثانية أو عملية عاصفة الصحراء المكونة من قوات التحالف ل 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحملت هذه الأخيرة العبء الأكبر فيه، حيث طبق مبدأ "الأمن الجماعي" لتحرير الكويت من الغزو العراقي حسب النظرة الأمريكية، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها المباشرة وغير المباشرة.

- الأهداف المباشرة: [1]

1- المحافظة على المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة بعد الغزو العراقي للكويت.
2- التهديد الذي أطلقه الرئيس العراقي صدام حسين بأنه سوف يدمر نصف إسرائيل بالسلاح الكيماوي وذلك في مطلع عام 1990.
3- القضاء على أي قوة إقليمية تتحدى أمريكا وتهدد أمن إسرائيل في المنطقة خاصة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي.

- الأهداف غير المباشرة: [2]

1- القضاء على الرغبة العراقية في الهيمنة على منطقة الخليج العربي، ولعب دور القوة الإقليمية المتحدية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد توقف الحرب العراقية- الإيرانية، فبدأ العراق بإعادة تنظيم جهوده لبناء قاعدة تكنولوجية لم يشهد العالم الثالث لها مثيل والتي كان من أبرزها:

- الحصول على التقنية اللازمة لإطلاق منظومة العابد القادرة على حمل الأقمار الصناعية.
- إمكانية استخدام للسلاح الكيماوي الذي استطاع إنتاجه.
- تصنيفه لطائرة الأواكس "عدنان 2".
- تطوير مدى الصواريخ الباليشية "الحسين والعباس".

---

[1] علي أحمد إبراهيم، **النظام العالمي الجديد وحرب الخليج**. دار صادر، بيروت، 2004، ص204.

[2] مصطفى نادية محمود، **نزع أساحة العراق...بالقوة**. مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2003، ص64.

2- العمل على تجحيم دور العراق ونفوذه السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج أو في مستوى علاقاته وامتداداته النفطية في منظمة الأوبك.
3- الرغبة في معاقبة القيادة للسياسة للعراق وخاصة الرئيس العراقي صدام حسين. [1]

3- المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد أزمة الخليج 1991-2001

مرحلة العقوبات والتفتيش (الاحتواء والاستنزاف)

تمثلت أهم عناصر التحرك الأمريكي ضد العراق في هذه المرحلة فيما يلي:
1- إدارة أوضاع ما بعد الحرب بأسلوب الحرب.
2- الأزمات الدورية مع فرق التفتيش وتجنيد مفتشين لأغراض تجسسية.
3- إستراتيجية الاحتواء المزدوج ضد الدول المارقة خاصة العراق.

- لقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية بصلابة في وجه مساعي القوى الدولية الراغبة في رفع الحظر المفروض على العراق،[2] وأفضل ما أمكنه الوصول إليه بسبب ضغوط تلك القوى الدولية لم يتجاوز اتفاق "النفط مقابل الغذاء" الذي تم العمل به بموجب قرار مجلس الأمن رقم 986 لعام 1995، والذي يسمح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط كل ستة (06) أشهر لا تتجاوز قيمتها 02 مليار دولار.

- لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات 1993 إلى 1998 بثلاث حملات كبرى على العراق: [3]

1- بعد انتهاء فترة الرئيس بوش وتسلم الرئيس كلينتون الإدارة في 14 جوان 1993، حيث تم قصف العراق بصواريخ توماهوك وضربات بالطائرات.
2- في سبتمبر 1996 حين أصدر الرئيس كلينتون أمرا بتوجيه ضربة للعراق بالصواريخ والقنابل .
3- في فيفري 1998 حين شنّت عمليّة "ثعلب الصّحراء" و الّتي استمرت 70 ساعة و كانت تهدف أيضا إلى التّغطية على الوضع المتأزّم للرّئيس كلينتون في فضيحة مونيكا لوينيسكي.

---

[1] محمود بكري، **جريمة أمريكا في الخليج**. العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1991، ص85.

[2] حسين شريف، **السياسة الخارجية الأمريكية: اتجاهاتها، تطبيقاتها، تحدياتها**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د س ن، ص536.

[3] محمود أحمد إبراهيم، العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط. **مجلة السياسة الدولية**، عدد 154، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، 2003، ص63-64.

- لكن منذ ماي 1993، أصبحت السّياسة الرّسميّة الأمريكيّة في الخليج تتبنّى "الاحتواء المزدوج" لكل من العراق و إيران، و لكن هذه السّياسة انتهت بالاحتواء المنفرد للعراق.

حدّد **"صمويل بيرجر"** Samuel Berger مستشار الأمن القومي الأمريكي إستراتيجيّة الإدارة اتجاه العراق في كلمة له في جامعة ستانفورد في 08 ديسمبر 1998 قال أنّ "الولايات المتّحدة الأمريكيّة ستعمل خطوة بخطوة بطريقة عمليّة و فعّالة، لتطيح بصدّام حسين باستخدام القوّة الفاعلة عند الضرورة"[1].

لكن رغم سعي إدارة **كلنتون** للإطاحة بالرّئيس العراقي، إلاّ أنها لم تطرحه كهدف في سياستها العلنيّة ينبغي تحقيقه بالتدخل العسكري على نحو ما طرحته إدارة بوش الابن[2]

لقد سعت الإدارة الأمريكيّة إلى دعم المعارضة العراقيّة من أجل الإطاحة بنظّام صدّام حسين، و ذلك بواسطة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة عن طريق إستراتيجيتين متوازيّتين و هما:

1- دعم المؤتمر الوطني العراقي و هو الجماعة المعارضة التي يقودها الشّيعي "أحمد الحلبي".
2- توحيد المعارضة العراقيّة، فأقنعت كلّ من "مسعود البرزاني" و "جلال طالباني" زعيمي الحزبين الكرديّين بالعمل سويّا و تقاسم السّلطة في شماليّ العراق[3].

المرحلة الرابعة: مرحلة إدارة بوش الابن و أحداث 11 سبتمبر 2001 (دمج الإرهاب بمحور الشّر)

منذ قدوم إدارة الرئيس بوش الابن إلى السّلطة بدا أنّ هذه الإدارة لها نهجها المختلف من المسألة العراقية، فالمحافظون الجدد كانوا مصرّين على الإطاحة بنظام صدّام حسين حتى قبل أن يصبح بوش الابن رئيسا للولايات المتحدة الأمريكيّة، لكن في عهد الرّئيس جورج بوش الابن أصبح المحافظون الجدد يتمتّعون بنفوذ كبير نظرا للعلاقة الكبيرة التي تربطهم بوزير الدّفاع الأمريكي **"دونالد رامسفيلد"** و نائب

---

[1] حسين غازي،**دور اليهود في الحرب العدوانيّة على العراق**. 01 أفريل 2015.
http://www.almamr.com.lb/wapadetails.php?eid=450849.

[2] كاظم الموسوي، **العراق و صفحات من التّاريخ السّياسي**. ددن،ط3، القاهرة، 2013، ص52.

[3] شلفين بادي، **المشكلات الدّوليّة الكبرى في العالم المعاصر**. مكتبة المناهل، دمشق،2005،ص166.

الرّئيس ديك تشيني، حيث سبق لهم أن ساندوا الحملة الانتخابية للرئيس بوش الابن و أسهموا بشكل كبير في إيصاله إلى سدّة الحكم بغية جعله وسيلتهم لتنفيذ خطّة إسقاط النّظام العراقي، و كانت الخطّة تنطلق من عدّة خيارات رئيسيّة [1] :

1- **الخيار الدّبلوماسي:** و المتمثّل العمل بواسطة الأمم المتّحدة لفرض عقوبات ذكّية على العراق و الضغط على الرّئيس صدّام حسين للسّماح لمفتّشي الأسلحة الدّوليّة بالعودة إلى العراق بعد أن منعوا من دخولها منذ عام 1998، و مواصلة البحث عن الأسلحة الكيماويّة و البيولوجيّة و الذرّية التّي تزعم الولايات المتّحدة الأمريكيّة بأنها موجودة بحوزة العراق و العمل على تدميرها.

2- **التّضييق السّياسي :** على نظام صدّام حسين و ممارسة المزيد من الضّغوط عليه من قبل الدّول المجاورة بهدف عزله، و دعوة هذه الدّول لمناقشة تكوين حكومة عراقيّة تخلف حكومة صدّام حسين.

3- الاعتماد على قوى المعارضة العراقيّة : و ذلك بقيادة المؤتمر الوطني العراقي الذي يتزعّمه أحمد الجلبي بعد أن أضطر للانسحاب من شمال العراق منذ عام 1996، أمام هجوم قام به الجيش العراقي و اتخذ المؤتمر آنذاك مقرّا له في لندن، إلّا أنّ إدارة الرّئيس بوش الابن بدأت و تحت تأثير من المحافظين الجدد، تفكّر بإعادة الاعتبار له بوصفه قوّة معارضة رئيسيّة.

4- الخيار العسكريّ : الذّي يقوم بشّن حملة عسكرية على العراق تعتمد على القصف الجوّي المستهدف، الّذي يمكنه أن يؤدّي إلى الانشقاق داخل المؤسّسة العسكريّة العراقيّة، و يدفع بالضباط و الجنود العسكريّين العراقيّين إلى التّمرّد، على غرار ما حدث إبّان حملة عاصفة الصّحراء و العمل على تنظيم هؤلاء كقوّة معارضة إضافيّة و فاعلة ضدّ صدّام حسين.

- و كان وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة ذهبيّة للمحافظين الجدد من أجل تطبيق مشروعهم ضد العراق و إقناع بوش الابن به، و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أخضعت إدارة بوش الابن سياستها نحو العراق للرّؤية الشّاملة للحرب على الإرهاب، فوضعت إطاحة النّظام العراقي كهدف معلن لها بعد هذه الأحداث.

لقد حرصت إدارة الرّئيس بوش الابن على إتباع منهجين هامّين اتجاه العراق هما :

---

[1] أحمد ثابت،النّزعة الإمبراطوريّة الأمريكيّة و إعادة هيكلة الوطن العربي. **مجلّة شؤون عربيّة**، دمشق، عدد 123، ص62.

1- استمرار جلب القوّات العسكريّة بكثافة إلى منطقة الخليج.

2- استمرار جهود التّفتيش الدّوليّة من شأنه أن يمهّد لشن حرب و تحقيق الهدف دون عائق من استخدام أسلحة يمكن أن تكون الملاذ الأخير للرّئيس صدّام حسين[1] .

و لقد أصدر الكونغرس قراره يمنح الرّئيس بوش الابن صلاحيّات شنّ الحرب، و بدأت مؤسسّات صنّاع القرار الأمريكي نفسها تضغط على مؤسّسات صناعة القرار الدّولي الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكيّة، و كان الرّأي الدّولي منتبها إلى جلسات الكونغرس بأكثر من انتباه مجلس الأمن الدّولي، و لاشكّ أنّ استخدام الإدارة لكلّ أدوات الضغط على العراق و على المنظّمات الدّوليّة أثّر في النّهاية إلى صدور القرار 1441، الذي أدّى بدوره إلى التّدخّل العسكري الأمريكي في 19 مارس 2003 في العراق [2].

المبحث الثاني: دوافع التدخل العسكري الأمريكي في العراق (2003).

شكل غزو العراق واحتلاله من قبل القوات الأمريكية- البريطانية منعطفا حاسما وخطيرا في التطور السياسي للعراق، وبمجمل المنطقة العربية والدولية، فهو إذ أتى يهدد سياسة بلد ويسقط نظامه السياسي بالعنف المسلح ويطيح بالدولة العراقية، ويحل مؤسساتها وينشر الفوضى، ويدمر تكوينات البنية الاجتماعية العراقية على أساس طائفي، اثني، عرقي، ووضع ثروات العراق النفطية ومقدراته بين أيدي الشركات الأمريكية والبريطانية، كما كان هذا الغزو مقدمة لهجمة إستراتيجية شاملة على الوطن العربي عن طريق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تطرحه الإدارة الأمريكية كإطار إقليمي جديد، لإعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط وفق مصالحها، وحماية إسرائيل بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: الأسباب المعلنة للتذخل العسكري الامريكي في العراق.

1- **امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل وإيواء المنظمات الإرهابية:** وذلك من خلال التصريح لمستشارة الأمن القومي الأمريكي **كوندليزارايس** لصحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 23 جانفي 2003 قالت "لا تزال العديد من التساؤلات تطرح حول الترسانة النووية الكيماوية والبيولوجية العراقية، كما أن العراق يبرز كدولة لا يريد التخلص

---

[1] نفس المرجع السّابق الذّكر، ،ص64.

[2] أحمد سيّد أحمد، **الأزمة العراقيّة و دور مجلس الأمن في حفظ السّلم و الأمن الدّولي**. 28 مارس 2015.
http://www.digital.org.eg/articles.aspx?serial=220830eid=45.

من أسلحة الدمار الشامل، كما أن لديه الكثير من الأشياء ليخفيها، بالإضافة إلى أن المسؤولين العراقيين يتعاملون مع عمليات التفتيش وكأنه لعبة، لذلك على العراق أن يعرف أنه لم يتبق الكثير من الوقت".[1]

2- **تحرير الشعب العراقي من نظام صدام حسين الديكتاتوري وإيجاد نظام ديمقراطي جديد تقتدي به دول المنطقة:** وهذا ما صرح به الرئيس بوش الابن في خطاب ألقاه عند بدأ العمليات العسكرية ضد العراق في 19 مارس 2003: "في هذه الساعة تشرف قوات التحالف في أولى العمليات العسكرية الهادفة إلى نزع أسلحة العراق وتحرير شعبه وحماية العالم من خطر صدام".[2]

3- **نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط:** وذلك من خلال الحرية والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة التي تفتقدها منطقة الشرق الأوسط، وقد قامت الدعاية الأمريكية قبل الحرب بتصوير العراق في فترة ما بعد الحرب بواحة الديمقراطية وسط صحراء الديكتاتورية، وهذا ما جاء في التصريح المشترك الذي صدر عقب لقاء الرئيس بوش بالوزير الأول البريطاني **"توني بلير"** في بلفاست يوم 08 أفريل 2003، وقال الرئيسان أن "مستقبل العراق اليوم هو في متناول أيدي العراقيين، فبعد سنوات من الدكتاتورية، سيتحرر العراق قريبا وللمرة الأولى منذ عقود، سيختار العراقيون بروز خوف ممثليهم في الحكومة".[3]

المطلب الثاني: الأسباب الغير معلنة للتدخل العسكري الامريكي في العراق.

1- تأكيد الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية وإظهار التفوق العسكري الساحق وإعادة هيكلة في منطقة الخليج العربي، ونقل نقطة الارتكاز من السعودية إلى العراق لمواجهة الدول التي صنفتها تحت إطار "محور الشر" كسوريا وإيران والتي تعتبرهما تهديدا لأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية.[4]

---

[1] Rice Condolize, **pourqoi savon nous que l'Iraque**. New York Times, US, 23 Janvier 2003, p18.

[2] **Allocution du prisident Buch a la nation**, les états Units d'amerique, La maison blanche, 23 Mars 2003, p02.

[3] **Déclaration commune du président Buch et Tony Blair**. Les états Unnis d'amirique, la maison blanche, VS ? 08 Avril 2003, p04.

[4] شفيق المصري، حرب العراق: الدوافع غير المعلنة. **مجلة الاقتصاد والأعمال**، دار العلوم التّطبيقيّة، عدد 169، الأردن، 2004، ص 69.

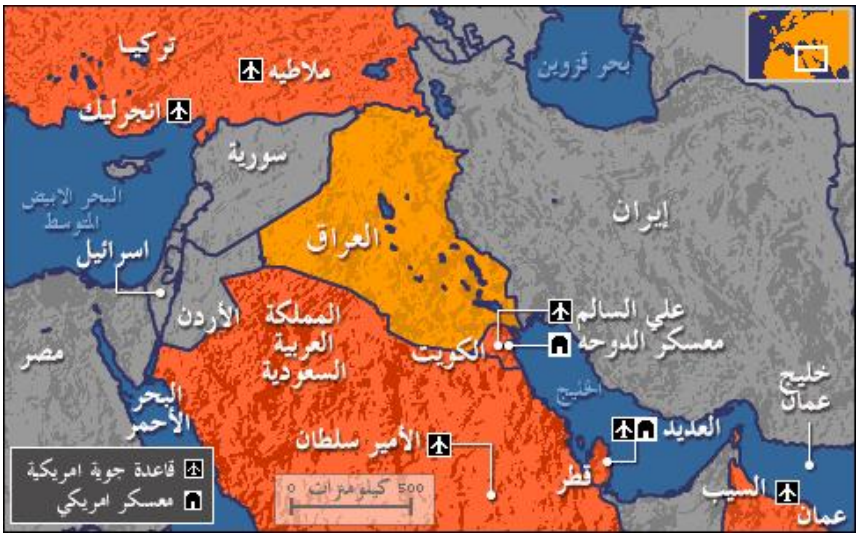

خريطة توضّح القواعد العسكريّة الأمريكيّة في منطقة الخليج و تركيا.
http://www.vb.eqla3.com/archive/index.php/t-96352.html

2- السيطرة على احتياطات النفط العراقية الذي يعد ثاني أكبر احتياطي في العالم. حيث تقدر ب 115 مليار برميل، ويقع معظم هذا الاحتياطي في جنوب العراق حوالي 65%من مساحة العراق، ويحسب بعض المؤسسات البحثية المختصة مثل: معهد بيكر، مركز دراسات الطاقة العالمية، اتحاد العلماء الأمريكان، فإن هذا الاحتياطي قد يصل إلى حدود 215 مليار برميل في المستقبل، على اعتبار أن 90% من مساحة البلاد لم يتم مسحها بعد. كما أن كلفة إنتاج النفط العراقي واستخراجه من بين المستويات الأدنى حيث لا يكلف سوى 1.5 دولار للبرميل، وعليه فإن السيطرة على النفط العراقي كان من أهم الأسباب التي أدت إلى الغزو الأمريكي للعراق،[1] مما يؤدي بها إلى التحكم في نفط منطقة الخليج العربي وتغيير موازين القوى الاقتصادية، وفتح مجالات الهيمنة الأمريكية على أسواق البترول العالمية. خاصة في ظل الأزمة العنيفة التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي في عهد **جورج بوش الابن**، بسبب التوسع في الإنفاق العسكري وإعلانه أيضا عن البرنامج الطموح لخفض الضرائب، كما أدت هجمات 11 سبتمبر إلى حدوث مزيد من التدهور في أداء الاقتصاد الأمريكي وخاصة بعد زيادة الأعباء الاقتصادية لتكلفة الحرب

[1] نظام الدين عرفان، النّزعة ماذا تريد أمريكا؟ وماذا بعد العراق؟ حرب النفط أو حرب الهيمنة؟. **جريدة الحياة**، عدد 2316، عمان، 2003، ص109.

الأمريكية على ما يسمى "بالإرهاب" بدءا من حرب أفغانستان وصولا إلى الحرب على العراق.[1]

-خريطة النفط في العراق وأهم المصافي وخطوط الأنابيب-(3)

http://www.bbc.co.uk/arabic/specials/iraqkeymaps/page6.shtml

- إضعاف منظمة الأوبك ومنع قيام أي دور فعال للدول المنتجة للنفط، كاستخدام النفط كسلاح ضغط ضد أمريكا وإسرائيل كما حدث في 1973.

- لذلك نجد أن النفط هو سلعة إستراتيجية هامة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما جاء في تصريح مستشار الرئيس "بوش الابن" للشؤون الاقتصادية "لورانس ليندساي" قبل الحرب على العراق "أن النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة الأمريكية لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق، وإن الآثار السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الإستراتيجية في حالة نجاح الحرب".[2]

3- فرض ضغوط على بعض دول الجوار التي ترفض الدخول في التسوية كسوريا وإيران والتلاعب بميزان القوى في المنطقة، مما يفرض عليهم الدخول في مفاوضات وتعاون مع الأهداف الأمريكية في المنطقة.

---

[1] معاذ التطوش، **تداعيات الاحتلال الأمريكي- البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص78-79.

[2] إبراهيم محمود أحمد، النّزعة العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط. **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 154، مصر، 2003، ص63-64.

4- تفكيك الدول العربية والإسلامية عبر إستراتيجية "الفوضى الخلاقة" لتحقيق هدف مشروع الشرق الأوسط الجديد للهيمنة عليه عسكريا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا. [1]

5- دعم إسرائيل في المنطقة واعتبارها الحليف الاستراتيجي الوحيد والتعامل مع القضية الفلسطينية من منطق التوازن الجديد الذي سوف تفرضه نتائج الحرب في المنطقة، كذلك التمهيد لإقامة علاقات إسرائيلية- عراقية متميزة تمكن إسرائيل من اختراق الصف العربي وتفكيكه، للوصول إلى تحقيق السيادة الإقليمية بمساعدة الإدارة الأمريكية، فقد اعترفت مستشارة الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس بوش الابن أن واحدا من أهم دوافع الإدارة الأمريكية لشن الحرب على العراق، كان في الحقيقة ارضاءا لإسرائيل".

6- الإطاحة بنظام صدام حسين الذي يعادي المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي. [2]

المبحث الثالث: الأمم المتحدة والتدخل العسكري الأمريكي في العراق.

لقد أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء الأمم المتحدة في 24 أكتوبر 1945 في مدينة سان فرانسيسكو، تبعا لمؤتمر **"دومبارتون أوكس"** الذي عقد في العاصمة واشنطن، حيث لم يكن قيام الأمم المتحدة إلا محصلة توافق عام بين الدول الكبرى المتحالفة، وقد كان الهدف من إنشاء الأمم المتحدة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وذلك راجع إلى هيمنة بعض القوى الكبرى على قرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن الدولي مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بفعل تأثيرها في النظام الدولي وصناعة السياسة العالمية، فشرعية التدخلات العسكرية الأمريكية تمر عبر أجهزة الأمم المتحدة حتى وإن كانت غير مشروعة، ومن بين التدخلات غير المشروعة التدخل الأمريكي في العراق (2003) والذي سوف نوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالأمم المتحدة.

تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة فردية في تعاملاتها مع القضايا الدولية من منطلق موقع قوة وإصداره في البيئة الدولية وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة وهيمنتها على النظام الدولي. فقد انسحبت من معاهدة **"كيوتو"** البيئية، وبالتالي إطلاق يد الشركات الأمريكية لتلويث الجو بمعدلات غير منضبطة، ولا تخضع للمراقبة لأن الأهم هو تحقيق المصلحة الأمريكية الاقتصادية، كما لم تصادق على العديد من المعاهدات الخاصة بحظر

---

[1] عماد جاد، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على دور إسرائيل بالمنطقة. **مجلة شؤون عربية**، عدد 113، 2007، ص35.

[2] شفيق المصري، نفس المرجع السابق الذكر ، ص71.

الحرب الكيماوية والبيولوجية، كما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية، لما قد تجر إليه من محاكمات للأمريكيين الذين اقترفوا جرائم ضد الإنسانية في طول العالم وعرضه. [1]

كما أن الأمم المتحدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض لمظاهر تعتبر مخالفة للشرعية الدولية، وهذا يعني عدم سلامة تدخلها، فنجد القصور في استخدام القوة الدولية، إذ تعد هذه الصورة هي الغالبة في عمل مجلس الأمن، حيث أنه في أغلب الأزمات الدولية التي كانت تستوجب استخدام القوة. لم يكن يستطيع إصدار قرارات باستخدام القوة، بل أنه كان يكتفي بالإدانة والشجب والدعوة إلى المفاوضات، أو وقف إطلاق النار دون الوصول إلى قرار حاسم. [2]

ونجد عدة أمثلة على قولنا هذا، فموقف مجلس الأمن في الصراع العربي- الإسرائيلي حيث ارتكبت إسرائيل أبشع الانتهاكات لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين، وهذا ما يعد أساسا لاستخدام القوة ضدها طبقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق، ومع ذلك لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراءات عقابية ضدها. كما ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أعمال عدوانية كثيرة ضد دول كالدومنيكان في 1965، وضد نيكاراغوا وليبيا في 1986، وغيرها من الأعمال العدوانية، رغم ذلك لم يتمكن مجلس الأمن من معاقبتها لأنها تمتلك حق النقض- الفيتو-، مما يجعلها خارج نطاق المحاسبة. [3]

كما أننا نجد مظهر ثاني لمخالفة الشرعية الدولية في تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية، وهو التجاوز في استخدام القوة، وقد تجسد هذا في الأزمة العراقية والصومالية، ففي الأزمة العراقية ارتكبت القوات الدولية تجاوزات كثيرة أثناء تنفيذها لقرار 1441.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تشارك في ميزانية الأمم المتحدة بنسبة 22% في سنة 2011، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى عالميا، يليها اليابان بنسبة 12.53%، ثم في المرتبة الثالثة ألمانيا بنسبة 8.01%، والمرتبة 04 للمملكة المتحدة بنسبة 6.60%، حيث تمثل الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها مجمل الميزانية التي يدفعها الأعضاء من الدول في الأمم المتحدة. [4]

---

[1] سيوم براون، مرجع سابق الذكر ، ص172.

[2] فهد العرابي الحارثي، **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية.....والعدل**. أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، لبنان، 2004، ص27.

[3] كريم خلفان، مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين: دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة. **مجلة المفكر**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، عدد 10، 2013، ص42.

[4] مركز الأمم المتحدة. قسم الأمم المتحدة للنشر، نيويورك، 2012، ص11.

لذلك نجد أن هذه الاقتراحات خلقت تبعية من منظمة الأمم المتحدة للولايات المتحدة الأمريكية، فنتيجة تركيبها والأوضاع الدولية جعلتها رهينة واقع سياسي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية التي حولت الأمم المتحدة لتمرير سياسات لا تعكس في الواقع مصالح المجتمع الدولي، بل تؤكد على مصالح أمريكا الفردية.[1]

المطلب الثاني: تداعيات الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة اتجاه العراق (قرارات مجلس الأمن).

يتمتع مجلس الأمن الدولي كإحدى أجهزة الأمم المتحدة بسلطة قانونية على حكومات الدول الأعضاء، حيث يعتبر المسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، يتكون من 15 عضو، 05 أعضاء دائمين و 10 غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لفترة مدتها سنتين، وتعتبر قرارات مجلس الأمن ملزمة وفق المادة 25 من الميثاق الأممي.[2]

شكل امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض- الفيتو- في مجلس الأمن الدولي إلى استغلال الأمم المتحدة من أجل إصدار مجموعة من القرارات، وخاصة في حرب الخليج الثانية (1990) والثالثة (2003).مثل قرار مجلس الأمن رقم 678، حيث هاجمت الكثير من الأهداف المدنية العراقية، ودمرت الكثير من الجسور والمرافق الحيوية العراقية، دون مبرر قانوني، إضافة إلى استمرار الحصار ضد العراق بموجب قرارين رقم 695 و 670، والذي يعد من التدابير العسكرية طبقا لأحكام المادة 42 من الميثاق، كان يجب أن يتم رفع الحصار بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي. أما في الأزمة الصومالية فقد تجاوزت القوات الدولية ما سمح به القرار 794، والذي بموجبه تم إنشاء قوات عسكرية لإحلال السلام في الصومال، لكن القوات الأمريكية انحازت لطرف محدد يراعي مصالحها ضد طرف آخر، من هنا يمكننا القول أن القرار 794 وإن جاء متفقا مع قواعد الشرعية الدولية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعسفت في استخدامه.[3]

وهناك عدة عوامل لانحراف التدخلات الأمريكية فهناك أسباب ساعدت على ذلك من خلال استغلال قوتها الاقتصادية والعسكرية، أو فجوات في نظام الأمم المتحدة نجد منها حق الاعتراض في مجلس الأمن من طرف الدول الخمسة (05) دائمة العضوية، وكذا عدم وضوح المادة "39" في أحكام الميثاق التي أوردت حالات تستوجب فيها استخدام القوة

---

[1] مسعود مفتاح غيث، **التدخل الدولي المتذرع لاعتبارات إنسانية**. مجلس الثقافة العام، مصر، 2004، ص133.

[2] الأمم المتحدة (مجلس الأمن). 12 مارس 2015.

[3] فهد العرابي الحاثي، نفس المرجع السابق الذكر، ص420،419.

حيث ذكرت 03 حالات: هي حالة العدوان وتهديد والإخلال بالأمن والسلم الدوليين، لكنها تركت لمجلس الأمن سلطة تقدير الحالات التي تعرض عليه، هل هي تهديد للأمن والسلم الدوليين أم لا، إضافة إلى عدم وضع أحكام المادة "43" من ميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ، وهي متعلقة بإنشاء قوات دولية، حيث أن القيام بعمل عسكري لحفظ الأمن والسلم الدوليين يتطلب تنظيم عسكري، حيث تكون للأمم المتحدة القوة اللازمة لضمان احترام القواعد الإنسانية. [1]

ومن أهم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن إثر حرب الخليج الثانية، قرار 678 في 29 نوفمبر 1990 حيث يمثل تفويضا من مجلس الأمن باستخدام كافة الوسائل المتاحة لضمان انسحاب العراق من الكويت، وإشاعة الأمن والسل الدوليين في المنطقة، وكذلك نجد القرار 715 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 1991، والذي يطالب العراق بالرضوخ للتفتيش المستقبلي تطبيقا للقرارين 678 و 707، و ينص هذا الأخير على إشراف للأمم المتحدة على مبيعات النفط العراقي، وفتح حساب معلق تحت إشرافها لعائدات هذه المبيعات بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة. [2]

ونشير هنا أنه بموجب الفصل 07 من ميثاق الأمم المتحدة فقد صدر بحق العراق 59 قرارا دوليا جميعها اتصفت بالشرعية في نظر أمريكا والمجتمع الدولي منذ عام 1990 حتى عام 2000، لاعتقاد الإدارة الأمريكية أن حرب الخليج الثانية لم تنته ولم تبلغ نهايتها من حيث تسوية مسألة الصراع العربي- الإسرائيلي ، فإسقاط النظام العراقي القائم، وإزالة قوة عربية معارضة للصهيونية، والكيان الإسرائيلي كان هدفا استراتيجيا يخدم الحرب ويخل بموازين القوى لصالح إسرائيل. [3]

كما كانت هناك العديد من القرارات أصدرها مجلس الأمن من أجل احتواء العراق وتدمير بنيته التحتية وإزالة أسلحة العراق منها: القرار699، 700، 715، 1051، 1284،

---

[1] إدريس لكرني، مجلس الأمن في عالم متحول دوافع الانحراف ومتطلبات الإصلاح. **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، مركز البحرين للدراسات والبحوث، عدد 10، 2008، ص03.

[2] عبد الإله بلقيز، **ماذا تبقى من الأمم المتحدة في العدوان على العراق والمجتمع الدولي**. دار البيضاء للنشر، بيروت، 1999، ص30.

[3] أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص67.

حيث مثلت هذه القرارات بمثابة وضع العراق تحت الحصار عن طريق لجنة اليونسكوم المشكلة من طرف مجلس الأمن.[1]

أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم 1441 في 08 نوفمبر 2002 بالإجماع، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على تأييد دول حلف الشمال الأطلسي (الناتو) وذلك في اجتماع براغ بعد صراع طويل ومرير في مجلس الأمن وخارجه، خصوصا بعد أن هددت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها سوف تضطر إلى القيام بإجراء انفرادي ضد العراق في حالة عدم ترخيص الأمم المتحدة لها باستخدام القوة أوتوماتيكيا، ولم يكن هذا التلويح مجرد إجراء ابتزازي يراد منه التأثير على إرادة الدول داخل مجلس الأمن، إلا أنه كان يعني مدى تصميم الولايات المتحدة على حسم موضوع حربها ضد العراق من جهة وعلى مدى استهانتها بالقانون الدولي وبالشرعية الدولية والأمم المتحدة من جهة أخرى. [2]

لقد جاء القرار 1441 "التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليين من جراء عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ونشره أسلحة الدمار الشامل والقذائف البعيدة المدى، وتناول نفس القرار علاقة الحكومة العراقية بالإرهاب، حين أشار إلى عدم امتثالها للالتزامات المترتبة عليها عملا بالقرار 687 فيما يتعلق بالإرهاب.

كما أن تقرير الحكومة البريطانية الذي قدمه **"توني بلير"**Tony Blair بخصوص معلومات عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل إلا عن فضيحة سياسية كبيرة، كما أن وزير الخارجية الأمريكي **"كولن باول"** ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية **"بوش الابن"** لم يقدما أي معلومات بشأن امتلاك العراق أسلحة تدميرية، وكل ما فعلاه هو ابتزاز مجلس الأمن والأمم المتحدة بضرورة تشديد الضغط على العراق وإصدار قرار جديد يخول الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة ضده. [3]

لذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا شنت الحرب على العراق من دون موافقة مجلس الأمن الدولي الذي يخول لها استعمال القوة ضد العراق، فقد قررت خوض الحرب بدون شرعية دولية، كما أن الحرب الأمريكية على العراق ليس لديها أي مبرر أو دليل على أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل وذلك ما جاء في التقرير الذي أعده **"ديفيد كاني" David Kane** مجموعة من المفتشين الأمريكيين، والذين قدموه إلى الرئيس بوش الابن في 29 جانفي 2004 "ينفي أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل أو يحاول

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص68.

[2] عبد الحسين شعبان، **القرار 1441 وفتيل الحرب**. 26 مارس 2015

http : // www. Mokaralat. Com / m 6.4- 7. Htm.

[3] نفس المرجع السابق الذكر.

تطويرها، وهذا ما أثار ضجة واسعة في الرأي العام الأمريكي، ووضع إدارة بوش الابن في موقف محرج، وفي 09 نوفمبر 2004 قام الرئيس بوش بتنصيب لجنة تحقيق في المعلومات الاستخبارية التي أدت إلى شن الحرب على العراق غير أن الديمقراطيين يتهمون هذه اللجنة بالتحيز. [1]

ومن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة قد حدد الحالات التي يمكن للدولة أن تلجأ فيها إلى الحرب وهي الفصل 07 من الميثاق وبالتحديد المادة "51"* من الميثاق، وهي حالات الدفاع عن النفس إذا تعرضت إلى اعتداء مسلح أو تهديد وشيك، أو إقدام أي دولة على تصرف يهدد الأمن والسلم الدوليين، والولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لحشد التأييد الدولي لغزو العراق لم تستطع أن تثبت بأن العراق تتوفر فيه هذه الحالات، فهو لم يقم بأي اعتداء مسلح على الولايات المتحدة الأمريكية لتكون في وضعية الدفاع عن النفس، ولم يستطع إثبات امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وبالتالي فهو لا يشكل تهديد للأمن والسلم الدوليين. [2]

لذلك نجد أن الحرب الأمريكية على العراق، هي حرب غير شرعية، وبالتالي ألا يمكن اعتبار غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق دون أي مبرر قانوني أو سياسي مقنع عملا عدائيا يهدد السلم والأمن الدوليين، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية في حالة انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فإن كل ما تم في هذه الحرب يمكن اعتباره من قبل جرائم الحرب،وبغض النظر عن إمكانية وقدرة المحكمة الجنائية الدولية على الاضطلاع بهذا الملف في ظل الحصار الأمريكي ضدها، فإن هذه الخطوة تكشف مدى معارضة الرأي العام الدولي لهذه الحرب.

---

[1] فرانسيس بويل، **تدمير النظام العالمي الامبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد 11 سبتمبر 2001**. تر: سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، د م ن، 2005، ص281.

* "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.....".

[2] حسن خير الدين، **الحرب الأمريكية على العراق.....إلى أين؟ المستقبل العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 25، عدد 290، 2004، ص06.

و عليه نستنتج من خلال هذا الفصل أنّ الاستراتيجية الأمريكية اتّجاه العراق قد تميّزت بالعديد من التّطوّرات سواء على المستوى السّياسي أو الإقتصادي أو العسكري و الأمني، فالحرب الّتي خاضها العراق جعلته يفقد الكثير من قوّته و إستقراره الدّاخلي و الخارجي و خاصّة حرب الخليج الأولى و الثّانية، كما لم تكن حرب الخليج الثّالثة بعيدة عن هذا.

إلّا أنّ العراق قد كان منذ حرب الخليج الأولى ضمن محور الإهتمام الأمريكي الإستراتيجي، فالبعد الإقتصادي و خاصّة النفط منه كان سبب رئيسي في التدّخّل العسكري الأمريكي في العراق، كما أنّ الحصار الإقتصادي و الضّغوطات الدّبلوماسيّة و قرارات الأمم المتّحدة الصّادرة عن مجلس الأمن كلّها عوامل ساهمت في إضعاف العراق و إحتواءه من طرف الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

لقد كان العراق فاعل مهمّ في الإستراتيجيّة الأمريكيّة في منطقة الخليج العربي، و ذلك من خلال جميع المساعدات و الإمكانيّات المّاديّة و التّسلّحيّة الّتي كان يتلقّاها من الولايات المتّحدة الأمريكيّة و خاصّة في الحرب العراقيّة-الإيرانيّة.

تعتبر سياسة "الإحتواء المزدوج" من أهمّ الإستراتيجيّات الّتي طبّقتها الإدارة الأمريكيّة اتّجاه العراق و إيران، فالتّلاعب بميزان القوى للطرفين، وإحتواءهما كان من أهمّ الأسباب في تراجع قدرات العراق و خاصّة العسكريّة منها، كما شكّلت إستراتيجيّة "الحروب بالوكالة" عنصرا مهمّا في إدارة الصّراعات في المنطقة، و الإعتماد على الحلفاء الإقليميّين على غرار السّعوديّة و إسرائيل.

كما أدّت هيمنة الولايات المتّحدة الأمريكيّة على الأمم المتّحدة إلى إصدار مجموعة من القرارت من طرف مجلس الأمن الدّولي، أدانت العراق و جعلت منه دولة هشّة و منهارة، ممّا إنعكس على وضع حقوق الإنسان في المنطقة.

الفصل الثالث

التداعيات الأمنية الداخلية و الخارجية للتدخل العسكري الأمريكي في العراق (2003)

لقد أدّى التدخّل العسكري الأمريكي في العراق (2003) إلى حدوث إنعكاسات شديدة التّأثير، سواء على الوضع الدّاخلي العراقي من حيث طبيعة تشكيل الدّولة العراقيّة كنظام سياسي و على بنية المجتمع العراقي في حدّ ذاته في ظل تشكيلاته التّعدّدية، ممّا إنعكس على طبيعة أمن الفرد و المجتمع و الدّولة العراقيّة. كما أدّى في نفس الوقت هذا التدخل إلى حدوث تداعيات على المستوى الخارجي و خاصّة في ظل غياب إستراتيجيّة عربيّة موحّدة و أمن قومي مشترك، كما شكّل طبيعة الصّراع و التّنافس و المصالح و التّحالفات في منطقة الخليج العربي بين القوى الإقليميّة (إيران، تركيا...) و الدّوليّة (كتأثير التدخل على الأمن الدّولي وصراع الحضارات) إلى تصاعد حالة من عدم الإستقرار و اللاّأمن في المنطقة، كنتيجة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق، خاصّة في ظل وجود إستراتيجيّة أمريكيّة من أجل إعادة صياغة منطقة الشّرق الأوسط وفق المصالح الأمريكيّة و إسرائيل بالدّرجة الأولى، و بالتّالي جعل العراق نقطة الإنطلاق من أجل خلق وضع جديد في المنطقة العربيّة يتلاءم و طبيعة توجّهات الإستراتيجيّة الأمريكيّة و عليه :

1- ما هي التّداعيات الأمنيّة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق(2003) على المستوى الدّاخلي؟.
2- كيف أثّر التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق على أمن الخليج العربي؟.
3- ما هي الإنعكاسات الأمنيّة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق على المستوى الإقليمي و الدّولي؟.
4- ما هي الإستراتيجيّة الأمريكيّة لإعادة صياغة منطقة الشّرق الأسط و خلق عراق جديد في المنطقة؟.

المبحث الأوّل : التّداعيات الأمنيّة الدّاخليّة

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في وسط المنظّرين و الأكاديميّن منذ القديم، بسبب إرتباطه بالقضايا الجوهريّة المشكّلة لطبيعة الصّراع و النّزاع المتأصّلة في النّفس البشريّة، و بطبيعة المصالح المرتبطة بوجود الدّولة و الكيانات المرتبطة بها، لذلك يعتبر الأمن متغيّر جوهري و معقّد في حقل العلاقات الدّوليّة.[1]

المفهوم **"الإستراتيجي للأمن"** هو قدرة الدولة على تحقيق و حماية مصالحها الإستراتيجية و امتلاك القوة الإستراتيجية الفعّالة و الشاملة الّتي تقوم و تستند على تحقيق الأمن الإنساني، و الّتي تتيح للدولة إمتلاك إرادتها الوطنية، وتوفير السّند المطلوب لتحقيق و تأمين المصالح الوطنيّة الإستراتيجية بما شمله من ذلك الحفاظ على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية وحفظ حقوق و مصالح الأجيال القادمة و الإسهام في تحقيق الأمن العالمي. فالأمن الإستراتيجي الأمريكي نابع من إمتلاك الولايات المتّحدة الأمريكيّة لعناصر القوّة الشّاملة ممّا جعلها تتصدّر قمّة الهرم الدّولي و السّيطرة على مجريات الأحداث الدّوليّة، فلا يوجد مكان في العالم لا تمسّه البصمة الأمريكيّة.[2]

نقصد بالتّداعيات الأمنيّة هي الإنعكاسات شديدة الخطورة النّاتجة عن التدخّل العسكري الأمريكي في العراق 2003 على عدّة مستويات :عسكريّا، سياسيّا، إقتصاديّا، إجتماعيّا...، ممّا خلّف كوارث إنسانيّة على أرض الواقع، كما جعلت هذه التّداعيات المنطقة العربيّة تذخل في حالة من الفوضى و عدم الإستقرار و اللّأمن.

---

[1] صلاح نيّوف، نفس المرجع السّابق الذّكر، ص9-12.

[2] نفس المرجع السّابق الذّكر، ص24.

المطلب الأوّل : على المستوى العسكري-الأمني/ السّياسي

أ- على المستوى العسكري-الأمني

لقد شكّل التدّخّل العسكري الأمريكي في العراق 2003 حالة من عدم الإستقرار و الطمأنينة و خلق هاجس أمني دلخل العراق، ممّا نتج عنه تداعيات على المستوى الأمني و السّياسي و يمكن الإشارة على أهمّ التّداعيات و الآثار :

1- حلّ الجيش و المؤسّسات الأمنيّة العراقيّة :

أدّى ذلك إلى تدمير البنية العسكريّة العراقيّة، و بذلك فقدان العرب قوّة عسكريّة كبيرة و هامّة كان يمكن لها أن تساهم في تحرير الأراضي العراقيّة المحتلّة، هذا فضلا عن تعزيزها للقدرات الدّفاعيّة العربيّة. و لقد أدّى التدّخّل العسكري الأمريكي في العراق 2003 إلى حدوث أزمة شاملة، حيث عمل على فكّ التدّاخل بين البنية العسكريّة الأمنيّة و الحزبيّة في نظام الدّولة العراقيّة، حيث أقدمت القوّات العسكريّة الأمريكيّة على تحطيم الآلة العسكريّة، و شمل ذلك جميع ركائز النّظام من مخابرات و التّشكيلات العسكريّة بكلّ أصنافها مثل: وزارة الدّفاع العراقيّة و كلّ الوزارات ذات الصّلة بالأمن الوطني و كذلك فكّ الحرس الجمهوري و حزب البعث و فدائيّ صدّام،[1] و قد قبل قرار حلّ الجيش العراقي من قبل القوّات الأمريكيّة ترحيب القوّات السّياسيّة بعد سقوط نظام صدّام حسين، إلّا أنّ تعامل الإدارة الأمريكيّة مع الجيش العراقي كان قرارل أساسيّ للغزو، حيث أنّه كان يمثّل تهديدا للسّلطة العراقيّة النّاشئة و للقوّات الأمريكيّة و كان مخترقا من طرف عناصر حزب البعث، حيث وضّح **"دوغلاس فيث"** Douglas Feith و هو وكيل وزارة الدّفاع للشّؤون السّياسيّة الأمريكيّة الدّي لعب دورا كبيرا في قرار تسريح الجيش: " أنّ الجيش العراقي كان مؤسّسة مريضة فيه الكثير من الجوانب السّلبيّة".[2]

و لقد أكّد الحاكم المدني الأمريكي في العراق **"بول بريمر"** Paul Bremer أنّ قرار حلّ الجيش العراقي إتّخذ بتشاور مع كبار المسؤولين في لندن و أنّه لم يكن هناك أيّ رفض للفكرة من الجانب البريطاني، في التّحقيق الذي أجرته لجنة **"تشكلوت" الريطانيّة"**

---

[1] فاضل الرّبيعي، **إحتلال العراق و تداعياته**. مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2004، ص 285.

[2] سيليفين بيتر، **قصّة حلّ الجيش العراقي و التّضارب حول أسوأ القرارات**. 25 أفريل 2015.

http//www.classic.aawsat.com/details.asp ?articles=204202.

في غزو العراق و ملابساته، نقلت صحيفة **"الغارديان البريطانيّة"** أنّ مسؤولين بريطانيّين دعموا قرار حلّ الجيش.[1]

لقد كان لقرار حلّ الجيش العراقي العديد من الآثار السّلبيّة على المجتمع و ذلك بعد إنهيار مؤسّسات الدّولة، و خاصّة المؤسّسات القمعيّة التّي كانت تضبط الحراك الإجتماعي و تحافظ على الإستقرار الإجتماعي النّسبي عن طريق القوّة، ومن أهمّ هذه الآثار :[2]

1- حرمان العراق من أهمّ مقوّمات الدّولة و المتمثّلة بالجيش الذي يناط به حماية الوطن من العدوّ الخارجيّ، حتّى أصبح العراق دولة ضعيفة أمام التّهديدات الخارجيّة.

2- إنّ عدم وجود جيش موحّد يسهّل للقوى الإقليميّة و الدّوليّة إعتبار العراق ساحة لتصفيّة الحسابات الدّوليّة على حساب أمن العراق و سيادته.

3- إختلال ميزان القوى بين العرب و إسرائيل لفقدان قوّة الجيش العراقي الذي يشكّل عامل توازن قوى بين العرب و إسرائيل.

4- خلق حالة من الفوضى الشّاملة، الأم الذي يسمح بتحوّل الصّراع بين القوى و الأحزاب و المنظّمات الأهليّة و العشائريّة و العرقيّة و المذهبيّة إلى تناحر عنفي،نتيجة وجود سلطة لا تمتلك لفرض إرادتها داخل المجتمع.

5- توفير الظروف المناسبة لدمج الميليشيّات في المؤسّسة العسكريّة وفق قانون أصدره الحاكم المدني للعراق "بول بريمر".

2- توظيف الشّركات الأمنيّة الخاصّة و المرتزقة (نموذج بلاك ووتر) :

تعرّف الشّركات الأمنيّة الخاصّة بأنّها" شركات تقدّم خدمات أمنيّة كحراسة السّفارات و الدّبلوماسيّين و الإستخبارات و الإستشارات التّقنيّة، و في بعض الأحيان المشاركة في القتال إلى جانب القوّات المسلّحة، و ذلك خلافا لما تدّعيه الدّول المستخدمة لهذه الشّركات من أنّ دورها لايتضمّن مهمّات قتاليّة".[3]

---

[1] أنظر قناة العالم الفضائيّة، 25 أفريل 2015.

http//www.aalam.ir/news/7698.

[2] ياسّين العيني،**إفرازات الإحتلال الأمريكي على الجانب العسكريّ**. دار بابل للدّراسات و الإعلام، بغداد، 2004، ص126.

[3] محمود جميل الجندي، **مسؤوليّة الشّركات الأمنيّة عن إنتهاك حقوق الإنسان: بلاك ووتر نموذجا**. مركز دراسات السّلام و النّزاعات، الأردن، 2008، ص04.

عرّفت الإتّفاقيّة الدّوليّة لمناهضة تجنيد المرتزقة و إستخدامهم و تمويلهم و تدريبهم الصّادرة عام 1989 في المادّة الأولى (01) أنّ المرتزق هو "أيّ شخص يجنّد شخصا، محليا أو في الخارج للقتال في نزاع مسلّح و يكون دافعه الأساسيّ الإشتراك في الأعمال العدائيّة هو الرّغبة في تحقيق مغنم شخصيّ...".

تعمل في العراق شركات الأمن الخّاصّة و المرتزقة الّتي يتجاوز عدد أفرادها 30 ألف من العسكريّين السّابقين في الدّول الأجنبيّة، و تعمل معظم هذه الشّركات لصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة و البريطانيّة من أهمّها: **داين كورب corp dyn و بيتاك betac و سايك saic الأمريكيّة و جلوبال ريسك ستراتيجيس global risk strategies، و أخيرا بلاك ووتر black water** سيّئة السّمعة. [1]

إنّ مفهوم خصخصة القطاع العسكريّ بدأ يتصاعد في الفكر الإستراتيجي العسكري للولايات المتّحدة الأمريكيّة بعد حرب الخليج الثّانية 1991، و يرجع ذلك إلى إعتبارات إديولوجيّة و إقتصاديّة و تاريخيّة مختلفة، فما بين تخفيض النّفقات و التّكلفة المادّية و البشريّة و بين الإستجابة لمتطلّبات عولمة المصانع العسكريّة و الخصخصة اللّيبراليّة، بالإضافة إلى الإرث التّاريخي المكتسب في التّقاليد الأمريكيّة الّتي أعطت للقطاع الخاصّ مهمّة مشاركة الحكومة في إستخذام القوّة لجلب الخارج عن القانون ضمن مبدأ حيّا أو ميّتا، لذلك أخذت الولايات المتّحدة تنظر للقطاع الخاصّ ككونه شريكا في المخاطر و ليس كونه شريكا في الأرباح فقط. [2]

و تعتبر شركة بلاك ووتر* من أكثر الشّركات الأمنيّة الخاصّة العاملة في العراق و التّي كان لها آثار سلبيّة على أوضاع حقوق الإنسان، حيث إتّبع مرتزقة "بلاك ووتر" إستراتيجيّة "أقتل ...ثمّ تحقّق إن كان هو العدوّ". [3] ففي الفترة مابين عامي 2005-2007 تورّط العاملون في شركة بلاك ووتر في 195 حادث شملت أعيرة للأسلحة النّاريّة و أدى ذلك إلى سقوط عدد ضخم من الضّحايا العراقيّين، و من أبرز الحوادث حادثة "ساحة

---

[1] أنتوني كوردسمان،**القوّات العراقيّة غير مؤهّلة للعمل بدون قوّات التّحالف حتّى 2008**. تر: عبد المنعم رضا، مركز الدّراسات الإستراتيجيّة و الدّوليّة، واشنطن، 2006، ص354.

[2] رائد فوزي أحمد،**الشركات الأمنيّة العاملة في العراق بين الإجراء الوقائي و العمل الهجومي**. المعهد العربي للبحوث و الدّراسات الإستراتيجيّة، الأردن، 2007، ص24.

* مؤسّسها "إيريك برانس" و هو ميليارديرأمريكي، و هم مسيحي أصوليّ، أمّا رئيس الشركة هو "جاري جاكسون" أحد أفراد القوّات الخّاصّة سابقا التّابعة للبحريّة الأمريكيّة.

[3] جيريمي سكاهيل، **بلاك ووتر: أخطر منظمة سرّية في العالم**. شركة المطبوعات للتّوزيع و النّشر،ط3، لبنان، 2010، ص157.

السّنور" بتاريخ 17 سبتمبر 2007، حيث راح ضحيّتها 17 مدني عراقيّا و أصيب عدد كبير بجروح في أحد الميادين المزدحمة في بغداد.[1]

3- ظهور المقاومة العراقيّة :

يمكن إجمال فصائل المقاومة العراقيّة العاملة في العراق إلى أكثر من 60 مجموعة، و تتعدّد هوّيات المقاومة، فمنها السنّية و المختلطة، و العسكريّون السّابقون، و الشّيوعيّون، و الشّيعة و جماعات مسلّحة من خارج العراق.

و في تقرير أعدّه مركز الدّراسات الإستراتيجيّة و الدّوليّة في واشنطن أشار إلى إزدياد عدد العمليّات ضدّ قوّات الإحتلال الأمريكي في العراق من سنة 2004 إلى سنة 2006 بمعدّل 15%، و هو ما يعكس حجم المأزق الذي تعيشه الإدارة الأمريكيّة في العراق، فبين سنة 2003-2008 عدد القتلى في الجنود الأمريكيين 33.615 ألف، و عدد الجرحى من نفس المرحلة 224.000 ألف مسجّلين رسميّا لدى وزارة قدامى المحاربين الأمريكيّة لأغراض التّعويضات، أمّا عدد هجمات المقاومة العراقيّة فقدّرت ب164.000 ألف هجمة مسجّلة رسميّا لدى الجيش الأمريكي(عنيفة و مهمّة)، أمّا الكلفة الماديّة الأمريكيّة في العراق فقد قدّرت ب1.8 ترليون دولار.[2]

إلّا أنّه ظهرت هناك صراعات بين المقاومة العراقيّة في أواخر عام 2006 و حتّى أواخر 2008 بين الأجنحة السّلفيّة في المقاومة ممثّلة بدولة العراق الإسلاميّة المنبثقة من تنظيم القاعدة في بلاد الرّافدين، و أميرها إبو عمر البغذاذي، و بين أجنحة الإخوان المسلمين و عشائر الأنبار مثل: الجيش الإسلامي في العراق و حماس العراق و جماعة أنصار السنّة و كتائب ثورة العشرين، لذلك بدأ السنّة نضال حرب العصابات مدعوم شعبيّا تحت قيادة متنوّعة من إسلاميّين و بعثيّين سابقين، و قادة القبائل، و قد أطلق رجل الدّين الشّيعي مقتدى الصّدر حملة من مظاهرات حاشدة تطالب بالإنتخابات ووضع حدّ

---

[1] خوسيه لويس،**تقرير الفريق العامل المعني بمسألة إستخذام المرتزقة كويسلة لإنتهاك حقوق الإنسان و إعاقة ممارسة حقّ الشّعوب في تقرير المصير(البعثة إلى العراق) الأمم المتّحدة(الجمعيّة العامّة)**. واشنطن، 12 أوث 2011، ص19.

[2] خالد المعيني،**الخسائر الحقيقيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة في العراق**.مركز دراسات الإستقلال، بغذاد، 2008، ص162.

للإحتلال، على الرّغم من إعلان بوش الإنتصار في حرب 2003، كما كانت حربه الإستعماريّة في مواجهة الشّعب العراقي كانت فقط في بدايتها. [1]

4- الإتّفاقيّة الأمنيّة الأمريكيّة – العراقيّة :

و هي إتفاقيّة أمنيّة بين حكومة العراق و الولايات المتّحدة الأمريكيّة، و تتضمّن هذه الإتّفاقيّة تحديد الأحكام و المتطلّبات الرّئيسيّة التّي تنظّم الوجود المؤقّت للقوّات العسكريّة الأمريكيّة في العراق و أنشطتها فيه، و إنسحابها من العراق في موعد لا يتعدّى 31 ديسمبر 2011. [2]

يطلق على الإتّفاقيّة إسم "صوفا" و هي إختصار لعبارة بالإنجليزيّة تعني"إتّفاقيّة و ضع القوّات العسكريّة"، و لقد سبق للولايات المتّحدة الأمريكيّة أن عقدت مثيلاتها مع دول أخرى، تصل بمجموعها إلى 115 إتّفاقيّة و هي مبنيّة على أسس واحدة، إلّا أنّها قد تختلف في بعض التّفاصيل و في بعض الموّاد بين الواحدة و الأخرى طبقا للظرف الزّمني و الحالة الّتي أبرمت فيها، و قد جاء في مضمون الإتّفاقيّة تقديم إلتزامات للعراق لرذع أيّ عدوان خارجيّ يستهدفه و ينتهك سيادته و حرمته و أراضيه و مياهه و أجواءه، كذلك مساعدة العراق لمكافحة المجموعات الإرهابيّة و في مقدّمتها تنظيم القاعدة، و دعم العراق في تشييد و تدريب و تسليح قوّاته العسكريّة بجميع أصنافها، و تتولّى الحكومة العراقيّة تأكيد لحقّها الثّابت بقرارات مجلس الأمن الدّولي و منها الفصل السّابع. [3]

أدّى الإنسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 إلى خروج "(2,2) مليون قطعة من المعدات العسكرية الأمريكية من بينها آلاف الدبابات وحاملات الجند المدرعة والشاحنات, وأغلقت أكثر من (500) قاعدة من بين (600) قاعدة عسكرية أمريكية بعضها في حجم مدن صغيرة وسلمت للعراقيين. واعتبرت معدات يقل عددها عن مليون بقليل وتصل قيمتها إلى (151) مليون دولار فائضة عن احتياجات الجيش .

الانسحاب الأمريكي أيّا كان فهو جزئي وليس كليّ , فالخمسون ألف الباقية بعد انسحاب آخر القطعات العسكريّة الأمريكيّة من العراق في 2010/8/19 , "سيتم تحويلها بمسمّيات

---

[1] نفس المرجع السّابق الذّكر، ص164.

[2] جوزيف شلّال ،الإتّفاقيّة الإستراتيجيّة بين العراق و الولايات المتّحدة الأمريكيّة، **مجلّة الحوار المتمدّن**، عدد 2117، 02 ماي 2015.

http//www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=117153.

[3] نفس المرجع السّابق الذّكر.

جديدة إلى مجالات أخرى تساندها قوات أخرى تصل إلى (10) ألاف جندي , بالإضافة إلى الشركات الأمنيّة التي ستصل إلى سبعة ألاف فرد حسب إعلان وزارة الخارجية الأمريكية في الأول من حزيران 2011" .

وطبقا لمحللين عسكريين (كالبريطاني **تشارلز هامان Charles Hamann** مثلا) فإن مخطّطي الإستراتيجيات الأمريكية يأخذون بنظر الاعتبار في ملف تسليح العراق مشكلتين أساسيتين[1]، الأولى: وقوع العراق تحت ضغط أو هيمنة جارته إيران . والثانية: تحول العراق إلى عامل في إضعاف معادلة تفوق إسرائيل في المنطقة . ويضيف آخرون مشكلة أخرى تتصل بضعف البنية الاحترافية لطبقة العسكر الجديدة . الأمر الذي يمكن أن يقود أو يهدد باستخدام القوة العسكرية في حملات مشابهة لحملات النظام السابق، لذلك سيكون خيار "التمديد للقوات الأمريكية وبأي شكل كان مدربين, خبراء, مدنيين, عسكريين بزي مدني... الخ كتحصيل حاصل لذلك ".

إنّ الوضع الأمني المترديّ في العراق للأعوام (2003 – 2008) هو نتيجة منطقية للإستراتيجية الأمريكية في العراق. وقد عانت البلاد خلال هذه الفترة من تدهور فضيع على الصّعيد الأمني وبصورة مفجعة، وتمت ممارسة أعمال لم يعرفها المجتمع العراقي من قبل، وبالرغم من وضع الحكومة والأجهزة الأمنية والعسكرية لخطة أمنية لم تستطيع كبح الأمور، إلا أنها خففت من بعض صور الإرهاب والعنف المنظم، وهذا أدى منطقيا إلى بروز أزمات اجتماعية جديدة.[2]

كما أدّ الإنسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 إلى تصاعد حدة الصراع بين القوى الإقليمية الرئيسية: إذ إن تلك القوى سوف تسعى إلى محاولة ملء الفراغ الإستراتيجي الناتج عن أي انسحاب أمريكي محتمل، ويمثل الصراع الإيراني-السعودي نموذجا لذلك، حيث تبدو معظم الملفات الإقليمية الرئيسية مرتبطة بتطورات هذا الصراع. ففي لبنان، ما زالت أزمة الفراغ الرئاسي دون حل بسبب تعنت طرفي الصراع، المستندين إلى قوى إقليمية. ورغم أن ثمة محاولات عديدة بذلت من أجل تقليص حدة التوتر بين الطرفين، خاصة بعد التوافق على تشكيل حكومة تمام سلام، بشكل كان يوحي بوجود توافق إقليمي بين إيران والسعودية لإنهاء أزمة الفراغ الرئاسي، فإن ارتباط تلك الأزمة بالصراع في

1) أحمد موسى، قوات الأمن **العراقية بين تخفيض عدد القوات الأمريكية وانسحابها**. معهد الدّراسات السّياسيّة، بيروت، 2010، ص26.

2) علي عودة العقابي، **الانسحاب الأمريكي من العراق ومدى تحقيقه**. كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد ،2011، ص28.

سوريا، خاصة مع تحول حزب اللـه إلى طرف رئيسي فيه، أدى إلى عرقلة الجهود التي بذلت في هذا السياق، نتيجة وقوف كل من إيران والسعودية على طرفي نقيض في هذا الصراع. ففيما تقدم إيران مساعدات كبيرة، على المستويين المالي والتسليحي، لنظام الأسد، تسعى السعودية إلى مساعدة قوى المعارضة المعتدلة من أجل تمكينها من تحقيق مكاسب نوعية ضد قوات النظام والميليشيات المتعاونة معه بهدف إسقاطه في النهاية. (1)

ب- على المستوى السّياسي

1- إعادة ترتيب الدّولة وفق المحاصصة الطّائفيّة و القوميّة :

إنّ التّحوّلات السّياسيّة للدّولة العراقيّة الجديدة هي حلقة متواصلة من تاريخ الدّولة العراقيّة المعاصرة منذ تأسيسها عام 1921، حيث كان تاريخ هذه الدّولة سلسلة متواصلة من الأزمات و الصّراعات على المستوى اللّوجيستي السّياسي و الصّراع الإنقلابي و الثوري، و لاسيما أنّ تاريخ الدّولة العراقيّة لم يبنى على أسس سليمة لأنّها "قامت على أساس الهيمنة الطّائفيّة الّتي إستمرّت إلى غاية 2003، و إنّ أيّ حديث على إعادة توصيف الدّولة يعني إعادة النّظر بتاريخها و بنظامها المؤسّسي و الوظيفي. (2)

و نظرا للدّور المؤثّر للولايات المتّحدة في العراق و الذي كان نتيجة لغزوها و الإعتراف الدّولي بإحتلالها له،تمّ إنشاء سلطة للإحتلال كان هدفها الأساسيّ إعادة بناء الدّولة و السّلطة في العراق بما يتوافق مع مصالحها الخاصّة و إستراتيجيّتها في منطقة الشّرق الأوسط.

و نتيجة لذلك، شهدت إعادة بناء الدّولة و السّلطة في العراق ما بعد 2003 إشكالات سياسيّة تتمحور حول مفهوم **"المرحلة الإنتقاليّة"**، و طبيعة النّظام السّياسي و العلاقات بينهما، إضافة إلى الدّور الأمريكي السّلبي في عمليّة بناء الدّولة العراقيّة. حيث شكّل العامل الإقليمي ذو التّوجّهات الطّائفيّة التّوسّعيّة عاملا مؤثّرا في تشكيل مؤسّسات الدّولة الجديدة و طبيعة سلطتها السّياسيّة، و كذلك على طبيعة البنية السّياسيّة الّتي إتّخذت أطرافا مختلفة مثل: الهوّيات الطّائفيّة و القوميّة في الدّولة النّاشئة، حيث أفرزت

1) محمد عباس ناجي، **توازنات جديدة: التداعيات الإقليمية المحتملة للانسحاب الأمريكي من المنطقة**. 30 أفريل 2015.

.http://www.acrseg.org/12282

2) علي الفوّاز حسن، **بناء الدّولة الجديدة**. شبكة الإعلام العراقي، 30 أفريل 2015

http//www.umn.iq/articles/views.1626.

صراعاتها نمطا جديدا في الفكر السّياسي العراقي يتمثّل بنظام المحاصصة الطّائفيّة و القوميّة. [1]

لقد كان هناك العديد من الأسباب الّتي أدّت إلى إنتشار الطّائفيّة في العراق بعد التدخّل العسكري الأمريكي 2003 و إنهيار الدّولة و سقوط نظامها السّياسي، و لعلّ من أهمّها: دور العامل الخارجيّ مثل الولايات المتّحدة، لإيران، تركيا، دول الخليج العربيّ...، حيث لعبوا دورا كبيرا في حالة عدم الإستقرار في العراق و زيادة التّوتّر داخل مكوّنات المجتمع العراقي.

كما قام الإعلام الغربيّ و الأمريكيّ و العربيّ، بتأجيج المشاعر الطّائفيّة و القوميّة من خلال التّركيز على مظلوميّة القوميّات و الطّوائف خلال فترة حكم صدّام حسين. [2]

لقد فشل النّظام السّياسي الّذي قام بعد الإحتلال الأمريكي في تقديم صورة إيجابيّة عن الديموقراطيّة التّوافقيّة الّتي تتطلّبها ظروف المرحلة الإنتقاليّة و الّتي تعقب إنهاء الأنظمة الإستبداديّة، حيث حوّلت النّخب السّياسيّة السّلطة إلى آليّة لتقسيم السّلطة و الثّروة بين قاداتها، مستعينة بالتّرويج للفساد المالي و الإداري في مؤسّسات الدّولة العراقيّة.

عندما بدأت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تعمل على ترسيخ فكرة "الفوضى الخلاّقة" في البلدان العربيّة الّتي كانت تعاني أغلبها من الأنظمة الديكتاتوريّة و التّخلّف، عملت على تنفيذ سياستها في الدّول الّتي تعاني أكثر من غيرها من سياسة الإستبداد الّتي تمارسها الدّيكتاتوريّات الفرديّة، فقامت للتّرويج للدّيموقراطيّة عن طريق خلق "فوضى مجتمعيّة" تؤدّي إلى تفتيت بنية الإنظمة الدّكتاتوريّة. و لعلّ أبرز مثال لذلك هو الحالة العراقيّة، فقد سعت الإدارة الأمريكيّة إلى تقسيم العراق على أساس طائفي-عرقيّ، و خلق نمط جديد و متشابك من العلاقات الدّاخليّة، حيث أسفر عن محو الدّولة الوطنيّة وتدعيم الأقلّيات، [3] و تقسيمها إلى 03 و هي : الإقليم الكردي في الشّمال، و الإقليم السّني في الوسط و الشّيعي في الجنوب، و تفرض هذه الخطّة لكلّ طائفة دولة خاصّة

1) لطفي حاتم،**الإحتلال الأمريكي للعراق و إنهيار الدّولة العراقيّة**. منشوؤات تمّوز، بغداد، 2007، ص 14.

2) فاخر جاسم،**الطّائفيّة وانهيار الدّولة العراقيّة الحديثة**. 30 ماي 2015

http//www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=386090.

3) محمود أحمد إبراهيم، العراق الجديد في الإستراتيجيّة الأمريكيّة للشّرق الأوسط. **مجلة السّياسة الدّوليّة**، عدد 154، مركز الأهرام للدّراسات الإستراتيجيّة و السّياسيّة، مصر، 2003، ص63.

بها، حتّى يتوقّف القتال، و يمكن خروج الولايات المتّحدة الأمريكيّة من العراق و هي مطمئنّة بعدم وجود تهديد أمني، لكي يعمّم الإستقرار في المنطقة العربيّة. (1)

-خريطة توضح تقسيم العراق على أساس طائفي وفق المنظور الأمريكي-

http://www.acrseg.org/12282/map/2012.html

.

2- الأزمات السّياسيّة :

لقد شهدت الفترة بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، تفاقم الأزمات السّياسيّة و الّتي كانت تعبيرا عن أزمة دولة بجميع مكوّناتها، من نظام سياسيّ و مجتمع و هويّة وطنيّة، إضافة إلى أزمة البنية السّياسيّة العراقيّة و الّتي فشلت في إنتاج سلطة بديلة للدّكتاتوريّة الإستبداديّة بعد الإحتلال.

و تعتبر الأزمات الحكوميّة المتكرّرة الّتي شهدها العراق بعد عام 2003، عدم قدرة النّظام السّياسيّ الجديد على التّعامل مع الأزمات، من أجل تجنّب حدوثها من خلال التّخطيط للحالات الّتي يمكن تجنّبها و التّخفيف من حدّتها، و بدلا من ذلك عملت النّخب السّياسيّة الحاكمة على إثارة الأزمات، و بعض الأحيان إفتعالها من أجل التّغطية على فشلها في إدارة مؤسّسات الدّولة بطريقة ديموقراطيّة. (2)

و من مظاهر الأزمات في العراق في الظّروف الرّاهنة، إشاعة حالة عدم الثّقة و التّخوين بين التّيارات السّياسيّة و كبار المسئولين في مؤسّسات الدّولة و ممثّلي

1) شفيق نيوز،**تقرير أمريكي يكشف عن خطّة لتقسيم العراق إلى 03 دول** . 01 ماي 2015.
http//www.shafaaq.com/news iraq-news/79163-2014-06.

2) هاشم الغريري،**إدارة البقاء بعد الغزو الأمريكي**. دار المأني،بغداد، 2004، ص97.

القوميات و الطّوائف و المذاهب، إضافة إلى رجال الدّين، لذلك فالأزمات المتكرّرة باتت سمة غالبة على المشهد السّياسي العراقي، لها جذور طائفيّة و أجندة تسعى على

تحقيق مكاسب سياسيّة من خلال التّصعيد القومي و الطّائفي و الإثني، كما أنّ فشل مشروع الدّولة الوطنيّة يعود إلى أزمة البنية السّياسيّة بجميع مكوّناتها، سواءا الأحزاب الحاكمة أو المعارضة، و الّتي فشلت في تحقيق تقدّم في كافّة الميادين السّياسيّة او الإجتماعيّة او الإقتصاديّة... [1]

3- التّحوّل الدّيموقراطي :

إنّ عمليّة التّحوّل الديموقراطي في دول العالم الثالث عامّة والعراق خاصّة تواجه معوّقات جدّية، بسبب أنّ هذه الدّول لم تشهد في تاريخها السّياسي الحديث إلا فترات محدودة من الممارسة الدّيموقراطيّة الحقيقيّة، و كان للإستبداد السّياسي و الإجتماعي و الثّقافي و الأسري آثار تخريبيّة لوعي المواطن و نظريّته للديموقراطيّة و تجلّياتها المختلفة من الحقوق و الواجبات و الممارسات و الآليات، لذلك يحتاج التّحوّل الّيموقراطي إلى مرحلة إنتقاليّة، توضع فيها أسس بناء نظام سياسيّ جديد و صياغة الأسس القانونيّة والسّياسيّة و الثّقافيّة، للإنتقال من الإستبداد إلى الدّيموقراطيّة.

أمّا فيما يتعلّق بالعراق فإنّ التّحوّل الديموقراطي سوف يحمل صفات خاصّة نظرا لتعدّد مكوّناته السّياسيّة و الفكريّة و الثّقافيّة و القوميّة و الطائفيّة، إضافة إلى أنّ النّزاعات بين هذه المكوّنات لها جذور تاريخيّة عميقة. فقد شهدت مرحلة ما بعد التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق عام 2003 العديد من الظّواهر الّتي أعاقت التّطوّر نحو الديموقراطيّة منها: إنهيار مؤسّسات الدّولة و إنتشار العنف و الفساد و الصّراع الطّائفي و العرقي في المجتمع العراقي، إضافة إلى التدخّلات الخارجيّة و سيطرة قوى الإسلام السّياسي على السّلطة عن طريق الشّرعيّة الإنتخابيّة. [2]

أكّدت تجربة السّنوات العشرة (2003-2013) من مسيرة التّحوّل الدّيموقراطي في العراق بسبب المعوّقات السّابقة، قد ساهمت في عرقلة عمليّة الإنتقال من الإستبداد إلى الحرّية الأمر الّذي أدى إلى "حراك إجتماعي و سياسي" تشترك فيه فئة واسعة من التّركيبة الإجتماعيّة المتضرّرة، بشكل مباشر من سياسات النّخب الحاكمة.

---

1) إحسان الحسن، **المجتمع السّياسي في العراق**. دار وائل للنّشر و التّوزيع، ط02، عمّان، 2008، ص142.

2) فاخر جاسم، **النّخب الحاكمة في العراق و إعادة البناء الدّيموقراطي**. 01 ماي 2015.

http//www.akhbaar.org/house/2012/01/122072html.

لقد كان من اهم الأسباب المعلنة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق عام 2003 هو فرض الديموقراطيّة بالقوّة العسكريّة و إحترام حقوق الإنسان، لكن فشل النّموذج الدّيموقراطي الأمريكي، لأنّ الظّروف غير مناسبة لإقامة مجتمع مدني ديموقراطي، و لا يأخذ بالإعتبار الظّروف التّاريخيّة لتجربة الدّيموقراطيّة، و كذلك الظروف الإقتصاديّة و الثّقافيّة و الإجتماعيّة الخاصّة بالعراق، فالتّحوّل الديموقراطي يحتاج إلى بيئة إجتماعيّة مناسبة تتقبّل آليات التّحوّل الدّيموقراطي، فتظافر العامل الأمريكي مع النّخب السّياسيّة الحاكمة بعد سقوط نظام صدّام حسين في عام 2003 و نزاعاتها المختلفة، كلّها عوامل عرقلة مسيرة التّحوّل الدّيموقراطي في العراق لمرحلة ما بعد حرب الخليج الثالثة. (1)

المطلب الثّاني : التّداعيات الأمنيّة على المستوى الإجتماعي و الإقتصادي

1- التّداعيّات الأمنيّة على المستوى الإجتماعي :

لقد أدّى إسقاط نظام صدّام حسين الشّمولي إلى إحداث تغيّرات كبيرة في البنية الإجتماعيّة* في العراق، حيث تفتّتت القاعدة الإجتماعيّة للنّظام الشّمولي المتمثّلة بحزب البعث و النّخب البيروقراطيّة المدنيّة و العسكريّة المساندة للنّظام.

إنّ عوامل تفتيت البنية الإجتماعيّة بعد التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق 2003 تعود إلى أسباب مختلفة من أهمّها: بناء الدّولة على أسس المحاصصة الطّائفيّة و المذهبيّة و القوميّة، و مساعي النّخب السّياسيّة الحاكمة لتشجيع إعادة هيكلة البنية الإجتماعيّة على شكل بؤر إجتماعيّة مغلقة على ذاتها (طائفيّة و عشائريّة) من أجل أن تحافظ هذه النّخب على موقعها في السّلطة و إعادة إنتاج نفسها. (2)

لقد أدخل الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 المجتمع العراقي برمّته في نمط جديد و متشابك من العلاقات الدّاخليّة، قد لا يكون مألوفا في التّاريخ الإجتماعي و السّياسي الحديث للبلاد، فالإحتلال قد خرّب الدّولة الوطنيّة و نقض العقد الإجتماعي القديم الذّي قام عليه، و أحدث خللا بنيويّا في أسس التّعايش التّاريخي بين الطّوائف و المذاهب و الجماعات الإثنيّة، ممّا أدّى إلى تنامي عوامل الصّدام داخل المجتمع العراقي الأمر الذي أدّى إلى تنامي تفاقم الأزمة الإجتماعيّة و مضاعفة أخطارها على المدى البعيد.

---

* **أو الهيكل الإجتماعي**: و هو مفهوم معنوي لتحديد المحيط الإجتماعي، بإعتباره يضمّ أنماطا و قيما و قوانين و مؤسّسات تشكل نظاما عامّا له تأثير تقريري في الفعاليّة الإجتماعيّة للأفراد.

1) نفس المرجع السابق الذكر.

2) لاري دايموند، **الاحتلال الأمريكي وفشل الديمقراطية في العراق: النصر المهدور**. تر: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي 2007، ص 329.

كما قام الإحتلال الأمريكي بعد عام 2003 و سلطته المدنيّة ووسائل إعلامه، بإستهاف منظومة القيم الإجتماعيّة، و أهمّ القيم الّتي إستهدفها هي زعزعة ثقة الفرد بمجتمعه فقد إهتزّت الثّقة و أصبح المجتمع عاجزا مفكّكا لا يمتلك أيّ أطر تعبّر عن

تطلّعاته و طموحاته كالأحزاب السّياسيّة و المنظّمات الإجتماعيّة و النّقابيّة، ووصل العجز إلى القدرة على نقل مطالبه للسّلطة الحاكمة.

إجمالا، أحدث التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق عام 2003 خرابا شاملا لبنى الدّولة العراقيّة و تشكيلاتها الإجتماعيّة يمكن معاينته بمستويات أهمّها : [1]

1- إنهيار شامل لبناء الدّولة العراقيّة و سلطتها السّياسيّة فضلا عن تفكّك تشكيلتها الإجتماعيّة، و تحلّل النّسيج الإجتماعي و إنهيار البنية الطّبيقيّة.

2- ظهور شرائح إجتماعيّة جديدة في التّشكيلة العراقيّة، تتكوّن من فئات بيروقراطيّة ذات سمة طائفيّة – عشائريّة.

3- إرتكاز الفئات الحاكمة على قاعدة عشائريّة –طائفيّة أدّى إلى نتيجتين خطيرتين:

الأولى: تتمثّل بتنازع قوّتين فاعلتين في الحياة السّياسيّة، قوّة الدّولة و قوانينها الرّسميّة، و سلطة العشيرة بأعرافها و تقاليدها التّاريخيّة.

الثّانيّة: تحوّل أغلب الأحزاب السّياسيّة، من مؤسّسات مدنيّة إلى قوّة طائفيّة مغلقة تسعى إلى إحتكار السّلطة إعتمادا على المال السّياسي و سلطة المؤسّسة العشائريّة و بناءها التّكافئي، و أدّى ذلك التّفكّك الإجتماعي و الدّيني و المذهبي و الطّائفي و ضعف السّلام الإجتماعي.

أ- بناء المجتمع الطّائفي و تفكيك البنية الإجتماعيّة

تعتبر تخلّف البنية الاجتماعية في العراق، أحد المقدّمات التي سهّلت سيطرة قوى الإحتلال على العراق، بسرعة نسبية وبدون مقاومة فاعلة، بالإضافة إلى ظروف أخرى، تتعلق بطبيعة النظام السابق وعلاقته بالمواطنين حيث يصبح " الاحتلال الاجنبي ممكنا وسهلا عندما تكون النزعة الطائفية والاغتراب الطائفي عنصرا جوهريا في المجتمع"([2]).

و يمكن توضيح أهمّ التّداعيات الأمنيّة على المستوى الإجتماعي للغزو الأمريكي للعراق عام 2003 :

---

1) لطفي حاتم، **التّشكيلة الرّأسماليّة العالميّة و الشّرعيّة السّياسيّة للدّولة الوطنيّة**. الحكمة للطّباعة و النّشر و التّوزيع، القاهرة، 2013، ص196.

([2])الزبيدي مفيد،**إعادة بناء العراق في المخطط الامريكي**. 03 ماي 2015.

http//**www**.alarabnews.com/alshaab/GIF/17-10-2003/a17.htm

1- تفتيت النّسيج الاجتماعي بنزاعات عرقية- طائفية وتحركها عوامل اجتماعية وسياسية، لضمان السيطرة على اعادة تشكيلها بما يخدم أهداف الاحتلال.

2 - خلق واقع سياسي مضطرب مع تشجيع الفرز الاجتماعي الطائفي، لصالح سيطرة الجماعات الفئوية.

3 - تنفيذ سياسة اقتصادية، اجتماعية، تزيد التفاوت الاجتماعي، لغرس استمرار حالة الخوف والقلق والحرمان الاجتماعي التي سائدة في المجتمع، قبل الاحتلال.

4- تفشي ظاهرة البطالة، بسبب توقف الدورة الاقتصادية الاجتماعية، نتيجة للدمار الذي أصاب البينة التحتية، بحيث وصلت البطالة إلى مستويات قياسية، خاصة بين الشباب، حسب الاحصاءات المتوفرة.

معدلات البطالة في العراق للفئة العمرية (15 - 25) سنة لسنوات مختارة([1]) و الجدول التّالي يوضّح ذلك :

السنة	المجموع
1990	7,1
2004	43,8
2005	29,6
2006	30,3
2008	30,0

احصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

الجهاز المركزي للأحصاء للسنوات 2006 - 2008

http://www.acrseg.org/12282/minester/2012/html

.

5-- فتح الحدود للحركات الارهابية لدخول للعراق، لممارسة الإرهاب والتهجير الطائفي، لزيادة حالة الاحتقان الاجتماعي بين المواطنين والقوى السياسية، الأمر خلق

([1]) الجدول نقلاً عن: القيسي فريد جاسم حمود، **فتنة العنف في العراق، دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف في العراق**. المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة 2012، ص154.

حالة من الخوف وعدم الثقة بين مكونات البيئة السياسية والاجتماعية، وهوما يمنع توحدها للوقوف بوجه تنفيذ الأهداف الخاصة للولايات المتحدة.

على الرغم من ان عملية اعمار العراق عملية معقدة ومتعددة الاطراف والابعاداً إلا أن عملية اعادة تأهيل البنية الاجتماعية، تشكل بعدا اساسيا وحيويا في اطار بناء العراق الجديد، بسبب الآثار التي تركتها، سياسة الاستبداد وسنوات الحروب الطويلة والحصار الاقتصادي، التي نتج عنها تشويه عميق للعلاقات الاجتماعية بين المواطنين وظهور انماط من السلوك الاجتماعي ، كالفساد الإداري والمحسوبية والرشوة وسرقة المال العام، واللامبالات اتجاه الشأن العام، وعدم تحمل المسؤلية، والجريمة المنظمة، الامر الذي يسدعي اعادة تاهيل البنية الاجتماعية من خلال " وضع مجموعة من السياسات الاجتماعية بهدف معالجة المشاكل الاجتماعية الاكثر الحاحا في البلاد "([1])، ومن ابرز هذه المشاكل:

1 - العدد الكبيرمن السكان المشردين والمرحلين بسبب الحروب وسياسات التهجير الاجباري التي تم اعتمادها سابقا.

2 - البطالة المتفشية بين الشباب وافراد الجيش والمؤسسات الأمنية المنحلّة.

3- الضغط الاجتماعي والاقتصادي المزدوج على الطبقة المتوسطة التي تشكل العمود الفقري للدولة العراقية الحديثة.

4 - مستويات المعيشة المنخفضة التي تعاني منها الشرائح الاجتماعية بسبب العيش والأجور المنخفضة والتضخم الجامح.

5 - المعدل المرتفع من الحرمان الاجتماعي بسبب عدم توفير المياه الصالحة والتعليم الجيد والأمن الاجتماعي

6 - العدد الكبير من السكان المعاقين نتيجة الحروب والحصار.

2- أزمة الهوية وتحلل النّسيج الاجتماعي

إنّ الهويّة الوطنيّة الجامعة "هي مرحلة تاريخية ووعي متطور على وعي الانتماء الفرعي الضيّق، وهو عبارة عن وعي مقترن بوجود ونشوء الدول، ومن جهة

([1]) عبد الفضيل محمود،**سياسات النهوض الاجتماعي تحديات المرحلة الانتقالية الحرجة**.بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكوا):العراق والمنطقة بعد الحرب- قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004، ص33.

اخرى، ان الهوية هي الرباط الرئيسي الذي يجمع ويوحد أناس هذه المجموعة ويجعل منها شعوبا وأمما "([1]). وتمثل الهويّة من المنظور السّياسي محورا مركزيا في عملية بناء السّلطة والدّولة، التي تؤسس هويّة مجتمعيّة جامعة وموحّدة على قاعدة المواطنة والهويّة الوطنيّة، إذا شعر المواطنين بأن هذه الدولة تمثل مصالحهم وتعمل على تحقيقها.

لقد تسبّب فشل الدولة العراقية وحكوماتها المتعاقبة في حل اشكاليّة الهويّة العراقية، في تفاقم المشكلة واتساعها ووصلت الى طرق متعددة ومعقّدة بعد أن تفاعلت مع الإشكاليات الأخرى للتنمية وتأثيرات الاحتلال الأمريكي على البنية الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تأثيرات سلبية خطيرة على طبيعة المجتمع العراقي والعلاقة بين مكوناته القومية والمذهبية والطائفية، حيث أصبح ولاء المواطنين مقسم إلى أربع هويّات متنافسة ومتناقضة، الهويّة القومية والدينية والوطنيّة والطّائفية، مما أضعف تماسك المجتمع العراقي لدرجة أصبحت العلاقة بين مكوناته يشوبها الحذر والخوف من الطّرف الآخر.

إنّ الظّروف التي خلقها الإحتلال الأمريكي على التّشكيلة العراقية، يمكن أن تؤدّي إلى تماسك مكوّناتها على الرّغم من الإنقسامات الكثيرة التي تشهدها في الظروف الراهنة، لأنها عاشت لفترة طويلة من العيش المشترك، أدّت إلى خلق تاريخ وعلاقات متشابكة، تاريخيّة وثقافيّة، بين أطرافها " فالهويّات المتقاربة لا تتصارع بل تتنافس، وذلك لأنّ صراع الهويّات عادة ما يكون محكوما بالمصير أو الثّقافة "([2]).

اعترف القائد السّابق للقوات الأميركية "ديفيد بترايوس" في العراق في مقابلة مع صحيفة "واشنطن بوست" بالأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة والعراقيون بعد حرب 2003.

وقال "بترايوس" إن الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة والعراقيون بعد حرب 2003 من بينها استمرار فشل القادة السياسيين في العراق إزاء النزاعات السياسية المستمرة منذ سنوات واستغلال فشلهم من قبل المتشددين على المستووين الطائفي والعرقي، مبينا أن الموقف في العراق صعب، ولكن ليس لدرجة ميؤوس منها، موضحا أنه لا يزال يعتقد أنه بالإمكان الحصول على نتائج مقبولة إلا أن هذا يعتمد على العراقيين والأميركيين وقادة المنطقة وقادة دول التحالف، للعمل معا لتحقيق تلك النتائج. ([3])

وأوضح بترايوس أن ما حدث في العراق كان مأساة بالنسبة للعراقيين والمنطقة والعالم أجمع، إنها مأساة لأن الأمر ما كان يجب أن ينتهي على هذه الحال في المقام

([1]) محمد هيفاء أحمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية. **دراسات دولية**، العدد 53، ص2.

([2]) الجنابي ميثم، **العراق حوار البدائل**. دار الوئام للنّشر، الأردن، ص139.

([3])ديفيد بترايوس، **انسحابنا من العراق أوحى بأننا ننسحب من منطقة الشرق الأوسط**. 11 ماي 2015.
http://www.alweeam.com.sa/327266/%D8%AF%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%AF

الأول، فالتقدم الذي حققناه بعد زيادة أعداد القوات استمر تأثيره الإيجابي طوال 3 سنوات، ولكن ما حدث بعدها وبالتحديد في أواخر 2011 كان نتيجة أخطاء وسوء تقديرات كانت عواقبها متوقعة وهناك الكثيرون الذين يتحملون مسؤولية ذلك، ولكن على الرغم مما حدث ومن الذكريات المريرة التي بقيت في الأذهان إلا أنني أعتقد أن العراق وقوات التحالف حققت تقدما كبيرا ضد «داعش» لدرجة تدفعني لأن أجزم بأن التهديد الأخطر الذي يلوح في سماء العراق ويهدد استقراره واستقرار المنطقة على المدى البعيد لا يتمثل في «داعش»، بل في الميليشيات الشيعية التي تدعم إيران الكثير منها وتقود البعض الآخر([1]).

وأضاف أن هذه الميليشيات عادت إلى الظهور في شوارع العراق استجابة لفتوى أدلى بها المرجع الشيعي السيستاني في لحظة كانت تتعرض فيها البلاد لخطر محقق

وتمكنت تلك الميليشيات من إيقاف زحف «داعش» على بغداد، ولكنهم في أثناء ذلك لم يتمكنوا فقط من التخلص من المتشددين السنة، بل ومن المدنيين السنة، فارتكبوا فظائع بحقهم؛ لذا يمكننا القول إن تلك الميليشيات كانت بمثابة المخلص للعراق من تهديدات «داعش»، ولكنها مثلت أيضا تهديدا خطيرا لكل المجهودات الكبيرة التي بذلت لجعل سنة العراق يشعرون بأن لهم نصيبا في نجاح العراق بدلا من فشله.

على المدى البعيد، من الممكن أن تصبح تلك الميليشيات الشيعية التي تدعمها إيران قوة كبيرة في العراق وتخرج عن سيطرة الحكومة العراقية فتصبح خاضعة لسيطرة إيران فقط. ([2])

ب- إنعكاسات التّدخّل العسكريّ الأمريكي (2003) على واقع حقوق الإنسان :

1- إستهداف المدنيّين في الحرب : قدّرت مصادر رسميّة عدد المدنيّن العراقيّين الّذين لقوا حتفهم منذ بداية الحرب في العراق إلى غاية إعلان الرّئيس بوش الإبن إنتهاء العمليّات العسكريّة يوم 05 ماي 2003 بأكثر من 3000 قتيل مدني خلال 45 يوما، ممّا يعني متوسّطا يوميّا يقدّر ب70 قتيلا مدنيّا يوميّا، و هو معدّل مرتفع بالمقارنة مح حروب أخرى. [3]

([1])نفس المرجع السّابق الذّكر.

([2]) نفس المرجع السّابق الذّكر.

3) تقرير منظّمة العفو الدّوليّة،**إدارة الحرب و الخسائر المدنيّة بين العراقيّين**. واشنطن، 12 جوان 2003، ص14.

و تؤكّد **منظّمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch** أنّ الخسائر البشريّة في صفوف المدنيّين العراقيّين بعد التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق 2003 و حدها ب 94 مدنيّا قتلوا على أيدي القوّات الأمريكيّة. (1)

و لقد أعدّت منظّمة تحت إسم "مشروع تعداد الجثث في العراق" و نشرته على موقعها على شبكة الأنترنت*، و يقدّم هذا التّقرير سلسلة من البيانات الّتي تركّز على جوانب مختلفة من المعلومات، المقتولين و قاتلوهم و الجرحى و الشّهود. ويركّز هذا الملفّ نظرته على 67.365 مدنيّا معظمهم مواطنون عراقيّون، نقلت التّقارير الإخباريّة أنّهم قتلوا و أصيبوا أثناء السّنتين الأوّليّين من الصّراع المتواصل حتّى يوم 19 مارس 2005. (2)

2- إستخذام أسلحة محظورة دوليّا : وجدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة في حرب العراق 2003 فرصة مناسبة لإختبار العديد من الأسلحة المحظورة دوليّا يمكن حصر أهمّ هذه الأسلحة و آثارها في :

* **القنابل العنقديّة:** إستخذمت القوّات الأمريكيّة على نطاق واسع القنابل العنقديّة، ممّا أسفر قتل المئات من المدنيّين العراقيّين، و أفادت القيادة الوسطى للجيش الأمريكي بأنّها إستخذمت خلال الحرب 10782 قذيفة عنقديّة تحتوي على 1.8 مليون قنبلة. إلّا أنّ القوّات الأمريكيّة عمدت على إستخذام هذه الذّخائر في المواقع الآهلة بالسكّان.

* **إستخذام ذخيرة اليورانيوم المستنفذ*:** إستخذمت القوّات الأمريكيّة أكثر من 300 طنّ من ذخيرة اليورانيوم المستنفذ، ممّا أدّى إلى تلوّث البيئة في المنطقة و تهديد صحّة الإنسان و إنتشار الأمراض كالتّشوّهات الخلقيّة، حيث تعادل 03 أضعاف المعدّل الطّبيعي، و إرتفاع نسبة الإصابة بمرض السّرطان إلى 05 أضعاف، كما سجّل إرتفاع في

---

1) تقرير منظّمة هيومن رايتس ووتش،**تقرير يحصي الخسائر في أرواح المدنيّين في العراق.** واشنطن، 21 أكتوبر 2003، ص11.

* للتّمعّن أكثر انظر: **http//www.iraqbodycount.org**

2) هاميث داردوغان و آخرون،**تعداد الجثث في العراق (ملفّ الخسائر البشريّة المدنيّة 2003-2005).** المستقبل العربيّ، مركز دراسات الوحدة العربيّة، مجلّد 28، عدد419، 2006، ص102-103.

* هي عبارة عن أسلحة كبيرة تحتوي على العشرات أو المئات من القنبلات الّتي تمتلك قوّة تدميريّة كبيرة بما تتميّز به من القدرة على التّشتّت الواسع النّطاق.

الأمراض الوراثيّة 06 أضعاف عن المعدّل الطّبيعي، بالإضافة إلى تسجيل تأخّر في النّمو العقلي للأطفال في سنّ السّادسة بحوالي 14 شهرا مقارنة بالنّمو الطّبيعي. (1)

بالإضافة إلى هذه الإنتهاكات الرّئيسيّة، هناك خروقات عديدة لحقوق الإنسان من قبل القوّات الأمريكيّة نوجزها فيما يلي: (2)

- تدهور مستوى معيشة الشّعب العراقي إلى أدنى مستوياته، بحيث أصبحت نسبة كبيرة من الشّعب العراقي تحت خطّ الفقر، و كذلك تفاقم مشكلة البطالة حتّى و صلت إلى ما يزيد عن 50% من مجموع القوى العاملة في العراق.
- تدنّي مستوى التّعليم بشكل عامّ و ضعف مستوى الرّعاية الصّحيّة.
- سرقة الآثار ة المتاحف العراقيّة.
- تعميق جذور الطّائفيّة و زرع الفتن و النّزاعات بين الطّوائف العراقيّة و كسر وحدة الشّعب العراقي.

ج- الهجرة القسريّة للشّعب العراقي: إذا كان الاحتلال الأمريكي للعراق هو أكثر الأحداث ضررا وانتفاء للمبررات في التاريخ الإنساني الحديث كما وصفه القاضي الإسباني "بالتاسار جارثون"، فأن التهجير القسري لخمسة ملايين عراقي "5.000.000" هو من أكثر جرائم هذا الاحتلال البربري خسّة.في البدء لا بد من تأكيد حقيقة أن التهجير القسري للعراقيين ليس ناتجا عرضيا غير مقصود من نتائج الاحتلال، بل هو جزء مركزي من مشروع الاحتلال الأمريكي الهادف إلى نزع هوية العراق العربية وتقسيمه إلى دويلات طوائف. (3)

إن تأكيد هذه الحقيقة ضروري لتثبيت الركن المعنوي من أركان هذه الجريمة وهو القصد الجنائي بعد أن ثبت الركن المادي للجريمة. لقد بدأت سياسة التهجير القسري بشكل منهجي منذ أن وطأت أقدام المحتلين أرض العراق وتمثل ذلك في حصار المدن والقرى والعقوبات الجماعية والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين والاعتقالات الجماعية والتعذيب وغير ذلك من الممارسات القمعية وتزامن ذلك مع قرارات سلطة الاحتلال ومنها :

---

1) منى خمّاس،**آثار إستخذام اليورانيوم المستنفذ في الحرب الأمريكيّة على العراق**. 03 ماي 2015.
http//www.thawabitna.com/article%2019-03/article1686.html.

2) فاضل الرّبيعي،مرجع سابق الذّكر، ص285.

3) عبد الواحد الجصاني، **التهجير القسري للعراقيين كبرى جرائم الاحتلال**. 05 ماي 2015.

http//www. http://www.al-moharer.net/moh261/jassani261.htm.

"اجتثاث البعث" وحل الجيش وتفكيك مؤسسات الدولة وتدمير ونهب مؤسسات العراق الاقتصادية والخدمية والدستور الطائفي والفيدرالية وتسليم السلطة المنشأة في ظل الاحتلال لأحزاب وميليشيات طائفية وعنصرية. (1)

لقد اعترف جورج تينيت في مذكراته (في قلب العاصفة) المنشورة في أبريل/نيسان 2007 بهذه الحقيقة عندما قال (وسرعان ما تبيّن لنا وللعراقيين بوضوح أنّ هدف الغزو الأمريكي هو أساساً إعادة تشكيل مجتمعهم)، وحتى الأمم المتحدة حدد لها دور في عملية التهجير القسري للعراقيين فقرار مجلس الأمن 1472 الصادر في 2003/3/28، أي أثناء الغزو الأمريكي للعراق، هيأ للتهجير القسري للعراقيين حيث تحدث عن (ضرورة توسيع نطاق تدابير الإغاثة الإنسانية لتشمل سكان العراق الذين يغادرون البلد نتيجة أعمال القتال) كما تحدث عن (تلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا)، وإذا عدنا بالذاكرة قليلا فأن الحصار الشامل على شعب العراق لثلاث عشرة سنة (وهو جريمة إبادة جماعية بكل المقاييس) وفرض منطقتي حظر الطيران شمالي وجنوبي العراق عامي 1991 و1992 بدعوى (حماية الأكراد والشيعة) إنما هي خطوات ضمن مخطط تقسيم العراق وتهجير سكانه وتغيير تركيبته الديموغرافية. (2)

ولقد تصاعدت وقائع تنفيذ هذا المخطط خلال سنين الاحتلال حتى أصبح التهجير القسري للعراقيين أكبر هجرة جماعية قسرية تحصل منذ الحرب العالمية الثانية كما وصفتها "المفوضية السامية للاجئين" التابعة للأمم المتحدة في بيانها يوم 2007/1/7، ولا يزال التهجير القسري متواصلا بمعدل خمسين ألف عراقي يهجرون إلى خارج العراق شهرياً ومثل هذا العدد يهجّر شهرياً في داخل العراق، ومنظمة (أوكسفام) البريطانية أطلقت يوم 30 يوليو/تموز 2007 تحذيراً يقول إن ثمانية ملايين عراقي، غالبيتهم من النساء والأطفال، يعانون من نقص الماء والطعام والمأوى وأنهم بحاجة ماسة للمساعدات الطارئة في مقدمتهم المهجرون قسريا داخل العراق وخارجه. (3)

---

1) نفس المرجع السّابق الذّكر.

2) علي أ. ك. علي، **النُّزوح في عراق هش.** 05 ماي 2015.
http//www.alhewar.org/debat-12598763002/05-05-2015.html.

3) نفس المرجع السّابق الذّكر.

يندرج التهجير القسري للمدنيّين العراقيين ضمن جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وإذا أضفنا لهذه الجرائم جريمة العدوان التي تنطبق على الاحتلال الأمريكي للعراق، يكون هذا الاحتلال قد ارتكب كل ما في قاموس القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من جرائم .

2- التّداعيّات الأمنيّة على المستوى الإقتصادي

لقد كان العراق على صعيد الوضع الاقتصادي في مرحلة الضعف عند الغزو وذلك نتيجة لسوء التسيير الاقتصادي للنظام العراقي السابق، والعشرية الكاملة من العقوبات، فسبب الحرب العراقية الإيرانية والأزمة العالمية في نهاية الثمانينات وتدمير البنية التحتية في حرب الخليج الثانية، فقد تقلص الناتج الوطني الخام من 4.080 مليون دولار سنة 1980 إلى 1.021 في سنة 2002 خارج النفط، وإنتاج النفط الخام من 23.3 مليار دولار سنة 1988إلى 2.2 مليار دولار سنة 3251993 ،فرغم برنامج النفط مقابل الغذاء إلا أنه لم يكن كافي لحل الأزمة الاقتصادية في العراق، وبعد نهاية العمليات العسكرية الرئيسية في 09 أفريل 2003 كان في مرحلة الانهيار فمضخات تصدير النفط كانت متوقفة، إضافة إلى تعطل نظام المواصلات. (1)

لقد أولت سلطات الاحتلال الأمريكي أهمية بالغة لإعادة إنعاش الاقتصاد تحت مسمّى "ديوان السياسة الاقتصادية "فقد أسس بول بريمر Paul Bremer و بيتر ماك فرسون Peter Mc PHersonne هذا الدّيوان وتتمثل مهمة هذا التنظيم في رئاسة دراسة السياسات الاقتصادية للعراق، وفي نفس الوقت إدارة بعض الوحدات الاقتصادية . إضافة إلى ما سبق، عملت الو.م.أ على بعث قطاع النفط واستغلال العائدات النفطية، من خلال إبرام عقود مع شركات أمريكية ضخمة مثل شركة هاليبرتون(Halliburton) ليس فقط من أجل إطفاء نيران آبار النفط، ولكن كذلك من أجل إعادة الإنتاج والتصدير. (2)

---

1) معتز شكري،" المعضلة الأمنية في العراق".**مجلة السّياسة الدولية**، عدد 165، 2006، ص144-147.
http://www.fmreview.org/ar/fragilestates/ali#sthash.b7KAAJ4t.dpuf.

(2- Rand corporation(2008), "**After Saddam prewar planning and the occupation of Iraq**,". Internet. Available from:
http://www.rand.org/pubs/monographs/2008/RAND_MG642.pdf

وعليه، فإن الدخول إلي معترك الانتقال غير المبرمج - أو المخطط، ودون أي حسابات هو ما أوقع الاقتصاد العراقي في دوامة من التفاعلات غير المنضبطة، وأدي الاحتلال وإدارته دورا كبيرا في تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي، ومارس سلطوية تفوق سلطوية أي نظام دكتاتوري (راديكالي)، وهو ما أفصح عنه الحاكم (بول بريمر) فيما يخص صلاحياته، عندما أشار إلي مجلس الحكم بأنه يمتلك صلاحية (صدام)، وغيرها.

و كانت النتيجة دخول العراق في محنة اقتصادية ثلاثية الأبعاد، وهي (التدمير - النهب - الفساد)، من أجل إبقائه خارج التأثير في المنطقة، وإطالة آماد انتعاشه، وإعادة الاعمار، إلي جانب عدم السماح له بالاستقرار السياسي والأمني، وهو يبدو أسلوبا ناجعا، عندما تم اعتماده في دول أخري مثل مصر، وسوريا، وليبيا، واليمن. الخ، وهو جزء من الاستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية لتأمين أمن الأعماق للكيان الصهيوني، ودفع مشروع إعادة ترتيب خرائط المنطقة العربية للمضي بقوة إزاء تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد. (1)

جاء حصاد الاقتصاد العراقي منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة، وإلي الآن، كمساحة من التخبط والتناقض والفوضى، عدا بعض الهنات علي مر المرحلة التي تتجاوز نصف القرن، وهذا مرده إلي التغيرات السياسية، واختلاف رؤى النظم، وغياب المصلحة الوطنية العليا عن إدارة الدولة العراقية.

ومنذ عام 2003، وضمن التوجهات للنظام السياسي الجديد في بناء دولة جديدة قوامها الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتداول السلطة سلميا، وإطلاق حرية الأسواق، وعلي الرغم من دخول المؤسسات الدولية بمختلف تخصصاتها، واعتماد منهج الشفافية سبيلا للإدارة الاقتصادية، وتوافر الممكنات المالية لتحفيز الاقتصاد، إذ تجاوزت تخصيصات الموازنات منذ عام 2003 إلي 2014، أكثر من 700 مليار دولار، فضلا عن المنح والمساعدات والديون من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وتصفية جزء من احتياطي الذهب العراقي، وتوافر احتياطيات نقدية تتراوح ما بين (12 إلي 18) مليار دولار، علي الرغم من كل ذلك، فإن الرافعة الاقتصادية لبناء الدولة الجديدة ظلت واهنة لم ترتق، عبر السنوات الممتدة من 2003 إلي 2014، إلي أن تكون سندا للدولة، ولم

1) منى خماس،" **الحرب القذرة ضد العراق(2003)**، ". 06 ماي 2015
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83603D36-50E4-4996-862FF3C70FD1B8BD. htm.

نلاحظ أي نجاحات، فالمتحقق لا يعتد به علي ضآلته، فيما ظلت الإنجازات المتداولة رسميا علي الورق. (1)

والمفارقة الكبري في محاولات الخروج من النفق المظلم لحال الاقتصاد، عبر اعتماد الخطط الاقتصادية منذ عام 2003، بدءا بالإستراتيجية الوطنية، وانتهاء بخطة 2010 إلي 2013، ومن ثم الخطة الجديدة 2014 إلى 2017، هي ما يعترف به علنا، أنها جميعا قد فشلت، كنتيجة طبيعية لفروض غير حقيقية، ومنها علي سبيل المثال، افتراض مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في خطة 2010 إلي 2014 بما يقرب من 86 مليار دولار، ولا يفهم من ذلك كيف يمكن ضمان هذه المساهمة.

وعليه، يمكن القول إن السنوات ما بين 2003 إلي 2013، قد كشفت بوضوح، عن أن رؤية النهوض بالاقتصاد تتسم بضبابية عالية أفقدت المؤسسات القائمة علي صنع القرار الاقتصادي بوصلة التوجه الحقيقي والعقلاني والفعلي صوب تحريك الاقتصاد من ركوده المستديم، فضلا عن تعدد مؤسسات صنع القرار الاقتصادي، توحد في الرؤية، والتوجه، وتحديد الأهداف، والآليات. هذا إلي جانب تعدد جهات الإنفاق العام، وصعوبة الرقابة والسيطرة عليه وضبط مساراته. فما بين عامي 2004 إلي 2012 أهدر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ما يقرب من 500 مليار دولار، أي ما يزيد علي ضعف ما تم إنفاقه علي البني التحتية وإعادة الاعمار بقيمة 203 مليارات دولار خلال الفترة نفسها، ووفق أرقام رسمية. (2)

إن غياب (الحكم الصالح) من شأنه إفساد الاقتصاد، وكل مفاصل الدولة والمجتمع، وبدلا من نجاح التحول إلي اقتصاد السوق، ونشاط القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وزيادة استثماراته فإن ما حدث هو العكس، وذلك مع هروب نحو 138 مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة، والمزيد من التراجع، وإهدار للثروة النفطية المتأتية من عوامل غير إنتاجية، والتي جري تسييلها.

ولم تتوافر للمجتمع، لا في زمن النظم السلطوية، ولا في زمن النظم الديمقراطية، مساحة من الممارسة في المساءلة لهذه الحكومات عما قدمته إلي مجتمعها، وأن التّصريح بالأرقام الصماء عن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتضخم

1) شهاب احمد الفضلي، **تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي.** 06 ماي 2015.
http://www.madarik.net/mag9-10/3.htm

2) نفس المرجع السّابق الذّكر.

الموازنات هو في حقيقته وهم، وتزوير رقمي - إحصائي.[1]

لهذا، نري أن الاقتصاد العراقي في مرحلته الراهنة يراوح بين جدل التغيير وتحدياته، وما يفرضه الواقع الاقتصادي الاجتماعي من تراكم كبير من الاختلالات في جميع المفاصل، وما بين رؤى خارجية، وشروط دولية اعتمدت منطق الجبرية في الإقرار علي هذا التغيير، سواء قبل أو بعد عملية التغيير، وسواء تبني ذلك أفراد أو أحزاب وقوي في سدة الحكم، وهو ما يحمل معه مخاطرة كبيرة في المستقبل، دون تبني رؤية عراقية حقيقية تضع مصلحة العراق وأوضاعه الحالية محددا لأي إجراء أو سياسة معتمدة، ودون ذلك، فإن للإرهاب والاحتلال عنفا جسديا، ولآليات النظام الاقتصادي عنفا اجتماعيا.[2]

المبحث الثّاني : التّداعيات الأمنيّة الخارجيّة

لقد أدّى التدخل العسكري الأمريكي في العراق عام 2003 إلى إنعكاسات على المستوى الإقليمي العربي و الدّولي، جعلت من منطقة الخليج العربيّ بؤرة توتّر في ظلّ تطبيق الولايات المتّحدة الأمريكيّة لإستراتيجيّات هدّامة مثل: الفوضى الخلاّقة و نظريّة المؤامرة و الدّيمينو و الإحتواء المزدوج، ممّا أثّر بشكل كبير على الأوضاع الأمنيّة في المنطقة.

إلاّ أنّ بالرّغم من نجاح الولايات المتّحدة الأمريكيّة من السّيطرة العسكريّة على العراق، تكبّدت مجموعة من الخسائر الماديّة و البشريّة إثر وجود المقاومة العراقيّة في المنطقة و الدّعم الإقليمي و الدّولي الّذي تتلقاه من دول القربى و الجوار و الدّول الفاعلة في البيئة الدّوليّة و المتحكّمة في عصب و حركيّة التّفاعلات العبر قوميّة كالإقتصاد و التّجارة و تهريب الأسلحة و المخدّرات...[3]

المطلب الأوّل : التّداعيّات الأمنيّة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق على المستوى الإقليمي

---

1) حيدر الفريجي، الاقتصاد العراقي ..... من معوقات التنميه الى مقومات النهوض. **الحوار المتمدن**-العدد: 2326 ، 2008، ص04.

2) عضيد شياع عواد، **الإقتصاد العراقيّ في ظلّ الإحتلال:قراءة تحليليّة**. 06 ماي 2015.

http//www. http://www.sulcci.com/arabic/drejaWtar.aspx?NusarID=3&Jmare=3

3) فريد جاسم حمود، نفس المرجع السابق الذكر.

1- تداعيّات التدّخل العسكري الأمريكي في العراق(2003) على أمن الخليج العربيّ :

يشهد إقليم الخليج العربيّ تحوّلات كبيرة منذ بداية الغزو الأمريكي للعراق عام (2003)، و هي التّحوّلات الّتي ربّما تفوق في حجمها و تأثيرها و تطوّرها مجمل ما شهده هذا الإقليم عبر تاريخه الطّويل.

فمفهوم الأمن بصفة عامّة هو "الحفاظ على البقاء و التّحصّن ضدّ أيّ خطر خارجي، سواءا إرتبط هذا المفهوم بالفرد أو الدّولة أو النّظام الإقليمي أو النّظام الدّولي، و عادة ما يتّخذ كأحد أهداف السّياسة الخارجيّة للدّول يتمّ تحقيقه بإتّباع إجراءات رذعيّة وقائيّة و أخرى علاجيّة قد تهدف إلى تغيير البيئة المحيطة، و هذا ما أسماه الألماني **"أرلوند وولفرز" Arnold Wolfers** بأهداف البيئة « Milieu goals » .[1]

أمّا الأمن الإقليمي فهو متعلّق بوجود نظام تتوافر فيه المتغيّرات اللاّزمة لنشأة النّظم الإقليميّة، حيث أنّ توافر نظام إقليمي للأمن يرتكز على إتّفاق تلك الوحدات على الإلتزام بمجموعة من المعايير الّتي يتمّ الإتّفاق عليها لتحكم علاقاتهم البينيّة (الصّراعيّة و التّعاونيّة)، فهذا النّظام لا يعني إزالة الخلافات كلّها بين الوحدات السّياسيّة، و إنّما تطوير بيئة تحول دون خروج تلك الخلافات عن نطاق السّيطرة، بحيث تأخذ صيغة العلاقات التّنافسيّة ذات نتيجة لاصفريّة "Non-Zero-Gam".[2]

أمّا مفهوم أمن الخليج فقد إختلف وفق رّؤية القوّة المهيمنة أو المسيطرة على المنطقة على مدار تاريخها، فقد كان معنى أمن الخليج في مرحلة الوجود البريطاني في منطقة الخليج هو تحقيق "السّلام البريطاني" « Paxa Britanica »، أي ضمان السّيطرة الكاملة لبريطانيا العظمى على مقدرات منطقة الخليج كلّها.

مفهوم أمن الخليج حسب الرّؤية الأمريكيّة الّذي إرتبط بالعديد من المبادئ و الإستراتيجيّات، و الّتي إرتبطت في حدّ ذاتها بأسماء الكثير من الرّؤساء الأمريكيّين مثل: مبدأ نيكسون، ثمّ مبدأ كارتر، ثمّ مبدأ الصّراع الإستراتيجي في عهد الرّئيس ريغان، فمبدأ

---

1) عبد الجليل زيد المرهون، **"أمن الخليج بين نظريّات ثلاث"**. 14 أفريل 2015.
http//www.alriyadh.com/136822.

2) نفس المرجع السّابق الذّكر.

"الإحتواء المزدوج" في ظلّ إدارة كلينتون، ثمّ مبدأ بوش الإستباقي، و أخيرا القوّة الذّكيّة و إستراتيجيّة التحريك عن بعد لباراك أوباما. (1)

لقد دخل أمن الخليج العربيّ في مرحلة ثالثة بعد "الثّورة الإسلاميّة" في إيران و بداية تآكل النّظام الإقليمي العربيّ الذي بدأ عام 1973، لكنّه تراجع بفضل إتّفاقيّة السّلام المصريّة-الإسرائيليّة عام 1979، حيث شهدت هذه المرحلة إستبعاد العراق و إيران من هذا المفهوم ، بعد أن كان العراق يشكّل مصدر تهديد لأمن الخليج من النّاحية الإديولوجيّة و كانت إيران الشّاه هي الّتي تدافع عنه.

لقد ترتّب عن الصّراع العراقي- الإيراني الذّي سببه أساسا التّوتّر الإيراني-الأمريكي مخاطر كبيرة لأمن الخليج سواءا من حيث إنّ الخليج ممرّ مائي و تجاري و ممرّ أساسي لحاملات النّفط و مصدر للثّروة المائيّة لدول الخليج العربي. (2)

كما جاءت حرب الخليج الثّانيّة (1991) و حرب الخليج الثّالثة (2003) لتحدث تغيّرات جوهريّة على هيكلة النّظام الإقليمي الخليجي و نظام تفاعلاته، حيث أصبحت الولايات المتّحدة الأمريكيّة نتيجة دورها القيادي في هذه الحرب قوّة عالميّة و إقليميّة في الخليج لتتحوّل هيكلة النّظام من إطار مثلّث الصّراعات إلى هيكلة جديدة عرف "بإسم مستطيل التّوتّر"، و لتصبح الولايات المتّحدة الأمريكيّة قوّة أساسيّة و مهيمنة داخل النّظام الإقليمي الخليجي لتتجاوز بذلك الدّور المتعارف عليه في الأدبيّات الكلاسيكيّة للنّظم الإقليميّة الّتي ترفع من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التّفاعلات. (3)

تعتمد الرّؤية الأمريكيّة لأمن الخليج العربي على عدّة ركائز أهمّها : (4)

1- إعطاء الأولويّة لإستخذام القوّة العسكريّة و التدخل المباشر لمواجهة أيّ تهديد للنّفوذ و المصالح الأمريكيّة في الخليج العربي، و تشجيع الدّفاعات الإقليميّة و الجماعيّة بين دول مجلس التّعاون الخليجي لمنع قيام الحروب و التّوتّر في المنطقة، و ذلك عن طريق تقديم الدّعم الأمريكي لها، و بناء القوّة العسكريّة الذّاتيّة لكلّ دولة في إطار أمن جماعي، و ذلك بخلق آليّات و قنوات للتّعاون المشترك فيما بينها عن طريق الطّموح ل

---

1) عبد العزيز شحّادة منصور، أمن الخليج العربي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرّؤى و المشروعات. **مجلّة جامعة دمشق للعلوم الإقتصاديّة و القانونيّة**، مجلّد25، عدد01، دمشق، 2009، ص598.

2) عبد النّاصر محمّد سرّور، دوافع و تداعيّات القرار الإستراتيجي الأمريكي بإحتلال العراق عسكريّا عام 2003. **مجلّة جامعة الأقصى**، مجلّد14، عدد01، فلسطين، 2010، ص12.

3) سليم كاطع، التّواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي(الدّوافع الرّئيسيّة). **مجلّة دراسات دوليّة**، عدد45، 2012، ص04.

4) نفس المرجع السّابق، ص05.

2- إقامة ما يسمّى " **حزام أمني دفاعي**" يحيط بدول مجلس التّعاون الخليجي، و يتضمّن إنشاء شبكة للدّفاع الجوّي و الرّدارات في الدّول الستّة (06)، مع طموح لتطوير "قوّات ذرع الجزيرة" و تشكيل فرق مذرّعة موحّدة تابعة لهذه القوّات و رفع عددها إلى 25 ألف رجل.

2- الإحتواء المزدوج لإيران و العراق، و الهدف الواضح لهذه السّياسة كما أوضحه العديد من الإستراتيجيّن الأمريكيّين و على رأسهم "**هنري كيسنجر**"، هو أنّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة مصلحة كبرى في منع ظهور قوّة إقليميّة تحمل نزعة السّيطرة في أيّ بقعة من العالم و لاسيما إذا كانت قوّة قادرة على تهديد الأمن و الإستقرار العالمي عبر إستخذام القوّة، حيث إستهدفت كذلك سياسة "الإحتواء المزدوج" إتّباع كلّ ما من شأنه نزع قدرة العراق و إيران على تهديد المصالح الأمريكيّة و نظم الحكم الصّديقة في الخليج، يتجريد العراق من أسلحة الدّمار الشّامل و الحيلولة دون تمكين إيران من إمتلاك مثل هذه الأسلحة.

3- تسويّة الصّراع العربي –الإسرائيلي عن طريق سياسة الإعتماد المتبادل بين الشقّين الغربي و الشّرقي من إقليم الشّرق الأوسط، و ذلك بالرّبط بين نظام الأمن الإقليمي الجديد في الخليج و مساعي إنجاح عمليّة التّسوية السّلميّة للصّراع العربي-الإسرائيلي، و ذلك عن طريق دفع مجلس التّعاون للمشاركة في عمليّة التّسوية و التّوسّع في تطبيع العلاقات مع إسرائيل.[1]

4- القيام بجهوذ نشطة من طرف الولايات المتّحدة الأمريكيّة و القوى الدّوليّة لكبح إنتشار أسلحة الدّمار الشّامل و تعزيز تصوّر منطقة أكثر إزدهارا و ديموقراطيّة، و ذلك عن طريق عمليّة التّحوّل الديموقراطي و الإصلاح السّياسي و إقامة سيادة أمنيّة مشتركة في الخليج العربيّ، و ذلك بواسطة تشكيل "ناتو شرق أوسطي" على غرار الّذي نجح في أروبا أثناء الحرب البادة.

لذلك نجد أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تسعى لهيكلة النّظام الأمني الإقليمي للخليج العربي، حيث تسعى إلى تحقيق 03 أمور خلال المراحل القادمة و هي :[2]

1- أنّ هذا النّظام يجب أن يكون فعّالا و أقلّ تكلفة و أكثر كفاءة في تحقيق المصالح الأمريكيّة و خاصّة النّفطيّة منها.

2- أنّ العراق الجديد سوف يكون محوريّا في هذا النّظام.

---

1) سليم كاطع، نفس المرجع السّابق الذّكر، ص09.

2) مروان بشّارة، **أهداف الولايات المتّحدة الأمريكيّة و إستراتيجيّتها في الوطن العربي.** من: مجموعة مؤلّفين، التّداعيات الجيواستراتيجيّة للثورات العربيّة، المركز العربي لأبحاث و دراسة السّياسات، لبنان، 2014، ص111.

3- أنّ النّظام الأمني الجديد في الخليج العربيّ يجب أن يهتمّ بمواجهة عدّة إشكالات تهدّد الإستقرار و الأمن الإقليمي، على غرار إشكاليّة الإستقرار في العراق الّتي أخذت منحى الحرب الأهليّة و الطّائفيّة بين القوى السّياسيّة العراقيّة، و الإشكاليّة الإيرانيّة الّتي تلعب دور كبير في العراق و الخليج و الصّراع العربي-الإسرائيلي، ناهيك عن أسلحة الدّمار الشّامل و الّتي لن ترضى عليها الولايات المتّحدة الأمريكيّة في أيّ من حال من الأحوال.

ب) دور تركيا:

لقد كانت تركيا من فترة التّسعينات نقطة الارتكاز في عملية احتواء الولايات المتحدة الأمريكية للعراق تحت حكم صّدام حسين، حيث أدّت مجموعة الأحداث الغير متوقعة التي أطلقتها عملية تحرير العراق إلى إثارة بعض المخاوف والقلق لدى صناع القرار الأتراك والمجتمع الدولي على حد سواء.

كما أن عملية الّتحالف بقيادة، الولايات المتّحدة الأمريكيّة في العراق قد خلطت مصالح تركيا الأساسية في العراق و التي تتكون من أربع (04) جوانب هي:[1]

1- الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي-عرقي يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة أو كونفدرالية (عاصمتها مدينة كركوك الغنية بالنفط، و التي تعزز التطلعات إلى كيان مستقل في صفوف السكان الأكراد الكثيري العدد في تركيا.

2- حماية الأقلية التركمانية الناطقة باللغة التركية والتي تقيم بصفة أساسية في شمال العراق.

3- تصفية حزب العمال الكردستاني، وهو حركة تركية متمردة لجأ إلى شمال العراق إثر هزيمتها عام 1999.

4- الحيلولة دون ظهور دولة عراقية أصولية غير ديموقراطية ومعادية.

كما أن تركيا قد لعبت دورا كبيرا في التدخل العسكري الأمريكي في العراق عام 2003 وهو ما وضّحه تقرير الكونغرس الأمريكي الصادر في 02 ماي 2003، وهو عبارة عن تقرير شامل وموثق رفع للكونغرس وقد للرئاسة وللشعب الأمريكي، ويعد أهم مصدر على الإطلاق لتوضيح دور تركيا في غزو العراق، وذلك من خلال زيارة كولن

[1] فيليب روبينز، **السيادة الخارجية التركية منذ الحرب الباردة**. أحمد عطا الله، مطبعة جامعة واشنطن، سياتل، 2004، ص136-139.

باول في 02 أفريل 2003 إلى تركيا وثناءه للدعم التركي المساند للتحالف الدولي كما أن في 19 مارس 2003 بداية التدخل العسكري الأمريكي في العراق وافق البرلمان التركي بمجمل 332 صوت لصالح فتح المجال الجوي التركي الو .م.أ من أجل ضرب العراق وذلك لمدة 06 أشهر،[1] وقد نفذت ذلك في 21 مارس 2003 دون قيود أو شروط من أجل تزويد الطائرات بالوقود وإعادة الإمداد [2] .

تقوم السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق على ركيزتين أساسيتين هما:
الأمن الجيوسياسي، والأمن الاقتصادي، ومنذ غزو العراق في 2003 وحتى اليوم واصلت تركيا التأكيد دوما على هذه الثوابت في أي استحقاق يتعلق بالعراق وهي [3].

1- وحدة العراق (الأمن القومي): تعتبر الحكومة التركية الحفاظ على وحدة العراق ثابتا من ثوابت الأمن القومي للبلاد، وذلك على اعتبار أن تقسيمه من الممكن أن يفتح الباب واسعا أما تقسيمات أخرى في المنطقة قد لا تستثني تركيا نفسها، خاصة إذا ما تم رسم هذا الانقسام على طول الخط الكري في المنطقة بالإضافة إلى مصير كركوك والعنصر التركماني.

2- الإستقرار في العراق (الأمن الاقتصادي): إستقرار العراق بالنسبة إلى "أنقرة" مكسب إستراتيجي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وعلى صعيد الاستثمار وأمن الطاقة، وذلك نظرا إلى ما يملكه الطرفان من مقومات تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين، فالعراق بحاجة إلى عمل ما عمل في البنية التحتية بعشرات مليارات الدولارات وتركيا تمتلك قطاع مقاولاتي ضخم، وتحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الصين بالنسبة إلى قطاع الإنشاءات، ناهيك عن قطاع خاص حيوي يمكنه أن يساهم بشكل فعال في مساعدة العراق بما يعود بالنفع على تركيا أيضا.

---

[1] نفس المرجع السابق الدمر،ص136-139.

[2] أنظر: **العلاقات التركية – العراقية في موقع وزارة الخارجية التركية**، 17 أفريل 2015.
Http : //www.mfa.gov.tr/olations-letween- turkey iraq en mfa.

[3] Carol Midalovitg ; iraq , **turkey the deploment of u.s forces : and related isseu ;report of conguss ; the lilray of congress** , wachington ; 2 may 2003 pp ;04 ,05.

بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين المعادي لتركيا تغيرت وتطورت العلاقات العراقية- التركية، وذلك بسبب انفتاح القوى السياسية على دول الجوار الجغرافي للعراق ومنها تركيا، حيث تعتبر هذه الأخيرة أن العراق منطقة مهمة من الناحية السياسية والاقتصادية (النفطية والتجارية)، فضلا عن مسألة كركوك، والتركمان والقضية الكردية وكلها تعد مسائل ذات مساس أمني لوحدة الدولة التركية ومستقبلها[1]، إلا أن العلاقات التركية- العراقية قبل عام 2003 قد اتسمت بالاضطراب والتوتر لسببين هما:

1) مسألة المياه: إذ تجاهلت تركيا مصلحة العراق المائية، وأقامت 22 سد على نهر الفرات، مما نتج عنه قلة المياه المتدفقة إلى العراق من 32 مليار م^3 إلى 23 مليار م^3 سنويا، وقد شكل ذلك خطرا على 70% من أراضي العراق الصالح للزراعة.

2) دور تركيا الكبير في حرب الخليج الثانية (1991)، إذ وقفت تركيا إلى جانب الو.م.أ في تقديم الدعم والإسناد الكامل لها في ضرب العراق، والسماح باستخدام قواعدها العسكرية لتمركز قوات "الناتو" NATO، وخاصة قواعد أنجرليك وبالمان وسيلوني.

لذلك نجد أن من أهم المشاكل التي تواجه تركيا في العراق هي:[2]

1) **مشكلة كركوك (الموصل)**: تقع كركوك التي تبلغ مساحتها الإجمالية 9426 كلم^2 شمال شرق محافظة بغداد عاصمة العراق، وتعتبر مدينة كركوك من المنظور الاستراتيجي نقطة وصل وربط بين الأناضول والعراق وإيران، فضلا عن وقوعها في مركز التقاطع والتداخل الاستراتيجي لما يعرف بالمثلث السني داخل العراق، ومثلث التوتر الإقليمي (الإيراني، التركي، السوري)، مما يجعلها ساحة مفتوحة لاستقبال تداعيات التصعيد في هذين الثالوثين المتأزمين، من جانب آخر فإن هذه المنطقة تمثل خط التماس الجيو حضاري بين تقاطعات ومناطق مثيانية، مما يعني أن من سيطر عليها سيتمكن من التحكم بمصير العراق حاضره ومستقبله .

- لقد ساعدت التكوين الجيولوجي للمنطقة على ظهور المعادن وتجمع النفط في المنطقة،

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص337

[2] هيثم كريم صيوان، **العلاقات العراقية-التركية: رؤية في إمكانات التعاون واحتمالات الصراع**، من سلسلة المستقبل العربي، عدد60، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص335.

حيث أكدت البحوث الجيوفزيائية منذ سنة 1927م، وجود مخزونات هائلة من النفط في كركوك، حيث يقدر المخزون الاحتياطي لحقوق النفط، بـ 10مليارات برميل أي ما نسبته 75 % من إجمالي الاحتياطي العالمي، بقدرة إنتاجية تتراوح 750 ألف ومليون برميل يوميا، وتتميز حقوق كركوك النفطية بغزارة إنتاجها وجودة نفطها الذي يعتبر من النوع القياسي ومع اكتشاف اليورانيوم ازدادت أهمية المنطقة وتغذت كوامن الصراع حولها واكتسبت أبعادا محلية وإقليمية ودولية. [1]

كما أن أغلبية السكان المحليين في كركوك هم من الأكراد حيث يمتلكون 42.5 % من عدد السكان الإجمالي في العراق، والتركمان بـ 32.4 % ونسبة سكان العرب بـ 31.9 %.

لذلك نجد أن تركيا تطالب بحقها التاريخي التدخل في الشأن العراقي وذلك بموجب إتفاقي 1926 و 1946 الموقعة بينها وبين بريطانيا.

كما أن قضيتين كركوك- الموصل لها علاقة بانفصال الأكراد في شمال العراق، إذ أن تركيا تدرك تماما أن انضمام كركوك الغنية بالنفط إلى إقليم كردستان سيمهد لانفصال الأكراد عن العراق وإقامة دولة كردستان وبالتالي تركيا.[2]

لقد ساهمت الو.م.أ في دعم تركيا للمطالبة بحقها التاريخي في كركوك- عام 2003 في العراق، لكن هذا الدعم قد تراجع بعد التدخل الأمريكي في العراق والذي كان سببه الرئيسي النفط المتواجد في كركوك- الموصل، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، إلا أنه بعد سقوط صدام حسين عام 2003 عاقبت الو.م.أ تركيا من خلال السماح للميلشيات الكردية بدخول كركوك ووضع الأقلية التركمانية تحت هيمنة كردية، وهذا ما كانت تخشاه تركيا.

- كذلك نجد أن تركيا ترفض وبشدة مسألة انضمام كركوك إلى كردستان العراق لما له

---

[1] هيثم كريم صيوان، نفس المرجع السابق الدكر، ص336.

[2] عبد الجليل زيد المرهون، **تركيا وقضية كركوك**.23 أفريل 2015.
http : http://www.alriyadh.com/wo7/04/13/article 241356.html

من تداعيات خطيرة على الوحدة التركية واستقرارها خاصة أن تركيا تضم 30مليون كردي فيها [1]

2) الأكراد:

إن إقليم كردستان العراق، وما مر به من تطورات سياسية، أخذ يثير مخاوف كبيرة لدى تركيا، إذ أنها لا تريد إقامة دولة كردية في شمال العراق لما لها تداعيات أمنية على وحدة تركيا واستقرارها نتيجة وجود أقلية كردية مضطهدة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، في الجزء الجنوبي الشرقي من شبه جزيرة الأناضول، ومركزها ديار بكر التي تعد سلة الغداء للشرق الأوسط، ولديها تطلعات مكبوبة للانفصال عن تركيا بقيادة حزب العمال الكردستاني.[2]

- وعليه، فإن تركيا كانت دائما تنظر بعين ثاقبة إلى التطورات الحاصلة في شمال العراق، خاصة بعد عقد التسعينات من القرن الماضي، وحصول أكراد العراق على حكم مستقل عن الحكومة المركزية في العراق على إثر انتفاضة الكرد عام 1991، وانسحاب القوات العراقية منها.

- يعد الإقليم الكردي الواقع شمال العراق من الجبلية، ويلاصق حدود ثلاث دول هي سوريا في الغرب، وتركيا في الشمال، وإيران في الشرق والجنوب، وتمر بالإقليم عدد من الأنهار منها نهر الزاب الكبير الذي ينبع من جنوب شرق تركيا ويصب بنهر الدجلة .

---

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: **موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل- الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011، ص473.

[2] هيثم كريم صيوان، نفس المرجع السابق الذكر، ص350.

- خريطة لكردستان العراق –

http://algeriaworld.net/2014/07/18/%D9%86%D9%81%D8%B7-html

تتكون الساحة الكردية في العراق بالعديد من التشكيلات السياسية المختلفة أبرزها[1]

1) **الحزب الديمقراطي الكردستاني:** أسس هذا الحزب عام 1946 ويتزعمه الآن مسعود البرزاني بن الملة مصطفى البرزاني، تغلب الكردية على الحزب الديمقراطي ويعتمد إلى حد كبير على العشيرة البرزانية، وبكثير أتباعه في منطقة أربيل شمال العراق. وللحزب علاقات جيدة مع تركية والو.م.أ والدول الغربية، إلا أن علاقته مع إيران يعتريها سوء تفاهم غالبا.

2) **الاتحاد الوطني الكردستاني:** انشق الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني عام 1975 عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، تبنى الحزب اتجاهات كردية قومية ويوجد لدى العديد من كوادره ميول ليبرالية، وتوجد قواعد الحزب بكثرة في النصف الجنوبي من كردستان العراق، تربط الحزب علاقات متينة بكل من إيران الو. م.أ، وليست علاقته بالحكومة المركزية في بغداد وكذلك في تركيا بالحسنة، فهما أقرب بكثير إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني منهما إلى الإتحاد الوطني الكردستاني.

- لقد كانت تركيا تكن العداء للأكراد لكن أخذت تتدنى تحت ضغط أمريكي، سياسة أكثر مرونة اتجاههم إذ قدمت الدعم المادي المعنوي للأكراد لتحريضهم على الانفصال عن العراق، ففي حرب الخليج الثانية 1991 فتحت تركيا حدودها للأكراد واقترحت ما يسمي بخطة المناطق الآمنة، وأقامت معسكرات لاستقبالهم، وعملت أيضا بالتعاون مع الو.م.أ من أجل إصدار القرار من مجلس الأمن رقم 1986 في أفريل 1994 من أجل إعطائهم

[1] سيدي أحمد بن أحمد سالم، **أكراد العراق**. 25/أفريل/2015.
http// www.aljazeera./special conerage /2003/2009/10/01/

حصة من مبيعات النفط العراقي،[1] إلا أنهم في ظل حرب الخليج الثالثة عام 2003 وقفت تركيا موقف محايد من التدخل العسكري الأمريكي في العراق، فالو.م.أ قد وقفت مجددا إلى جانب أكراد العراق في الشمال، وكبحت أي محاولة تركية للتدخل في شمال العراق، وهو ما يعكس حالة الرفض والهواجس الأمنية للتدخل الأمريكي في العراق 2003 خشية أن تكون نتائج الحرب في غير صالح تركيا.إلا أنه منذ عام 2007 تشهد العلاقات بين أكراد العراق وتركيا تحسنا ملحوظا لاسيما مع سعي الأكراد إلى إحداث توازن في العلاقات الخارجية العراقية كمحاولة للتصدي للنفوذ الإيراني الكبير في العراق، فعلى سبيل المثال: وافقت حكومة إقليم كردستان العراق إلى إسناد عدد كبير من
أعمال البنية التحتية للشركات التركية، وهذا التوجه يحظى بدعم أمريكي واضح، خاصة بعد سقوط بغداد عام2003، خشية اندلاع خلاف بين حكومة الإقليم وتركيا[2].

لذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى إستراتيجية متضاربة اتجاه إقليم كردستان العراق ففي حين أن الو.م.أ تدعم استقلالية الإقليم، إلا أنها تسعى إلى الحفاظ على وحدة الدولة العراقية، ويلعب تطوير القطاع النفطي والنمو الاقتصادي دورا في العلاقات بين إقليم كردستان العراق والو .م.أ[3]، وبعد انسحاب هذه الأخيرة من العراق عام2011 أصبح الأكراد هم الحليف الوحيد للو.م.أ، خاصة في ظل بروز خلافات بين الحكومة العراقية والو.م .أ حول تدريب القوات العراقية، وقد قامت شركة إيكسون موبايل بإبرام عقد لاكتشاف النفط في الإقليم على الرغم من رفض الحكومة العراقية لذلك.
- لذلك نجد أن إقليم كردستان العراق هو إقليم إستراتيجي هام، وحليف ثم شريك لا يمكن للو.م.أ الاستغناء عنه[4].

2) دور إيران:

لقد شكل العراق محورا رئيسيا في المنافسة الإستراتيجية بين الو.م.أ وإيران منذ القديم، وقد تجلى ذلك في عدة محطات أهمها: الحرب العراقية- الإيرانية 1980-1988 وحرب الخليج الأولى 1991، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003، فالعلاقة الجلية بين

---

[1] سيدي أحمد بن أحمد سالم، نفس المرجع السابق الذكر

[2] soner cagaptay and tyler evans ; **turkey's changing relation with iraq : kuridistan vp ; bagd lonum**.the washington institue fov near East policy ; washington dc ; 2012 ; pp-153-156

[3] أمين المشاقبة وسعد شاكر شبلي، نفس المرجع السّابق الدكر، ص103-104.

[4] أحمد نذير سعد، **كردستان العراق: بين الطموحات والواقع**. 26 أفريل 2015.
http://www.baghdad center ; net /details-101 ; html

إيران والعراق كانت متوترة منذ القديم بسبب الضغوطات التي تمارسها إيران على الحكومات المتتالية العراقية وذلك منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، فقضية النزاع حول الحدود بين البلدين حول " **شطّ العرب**"(*) ومطالبة إيران بأحقيتها به، وكذلك التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق من خلال تحريض الأكراد على التمرد على الحكومة من خلال إمدادهم بالمال والسلاح، وكذلك التحالف الإيراني مع بعض الأطراف الدولية على مصالح الدولة العراقية، كل هذه العوامل ساهمت في توتر واضطراب العلاقات بين البلدين خاصة في ظل وجود المتغير الأمريكي في منطقة الخليج العربي والحامي لمصالحه الإستراتيجية[1].

- ويمكن القول أن حدوث الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 كانت نقطة تحول جديدة في التوجهات الإيرانية نحو دول الجوار بشكل عام ونحو الواقع على نحو خاص، من خلال مبدأ تصدير الثورة والتأكد على فارسية الخليج، وما تبع ذلك من مرحلة جديدة من مراحل الصراع الإيراني على العراق والذي وصل إلى أشده في الفترة من 1980-1988، وقد استعملت إيران عدة وسائل سياسية وعسكرية لتنفيذ أهداف الثورة، وبهذا الصدد تم تأسيس ما يعرف" بالحرس الثوري الإيراني" وفيلق بدر" اللذان لعبا دورا مهما في إدارة الصراع الإيراني مع العراق خاصة بعد عام 1991، من خلال إدخال الآلاف من المنتمين إلى الحرس الثوري إلى العراق، ومحاولة تجنيد بعض العراقيين للعمل في فيلق بدر وغيره في محافظات البصرة وميسان وذي فار، وهذه العناصر استطاعت أن تقوم بعدد كبير من العمليات العسكرية كالقتل وتخريب الدوائر الحكومية.[2]

ويتجلى موقع العراق في الإستراتيجية الإيرانية فيما يلي:[3]

(*) النزاع حول **"شطّ العرب"**، بين إيران والعراق، حيث طالبت إيران بكل أراضي " شط العرب" وقامت بإلغاء إتفاقية أرضرم الثانية، ومعاهدات عام 1911و1913و1914، مما دفع العراق إلى تقديم شكوى إلى عصمة الأمم المتحد أنذاك،وهو الذي إنتهى بتوقيع الجانبين على معاهدة 1937 التي حصلت فيها إيران على مساحات جديدة من أرض العراق من خلال تحالف إيراني-بريطاني في ذلك الوقت.

(1) Adam mansour and sam khagai ; **the outcome of imasion : vs and iraniam strategic competition in traq** . center for strategic and international stndies ; iwachington ds ;2012 ;pp05-08

(2) Ali aklran hegaei ; **inam and its strategic role in the gulf** . baken institndl stundy ; rice vimweinty ; june 1998 ;p02

(3) Mahjool zweri ;**iran foreingn policy**. ithaca reding ;2008 :p30

1- وجود تصورات إيرانية بأنّ العراق هو جزء من الامتداد التاريخي والجغرافي والمذهبي لإيران، وبالتالي اعتبار العراق إقليم إيراني أو احد الأقاليم الإيرانية وليس دولة مستقلة بحد ذاته.

2- اعتبار إيران أن العراق بوابة العبور والسيطرة على باقي دول الخليج ومن ثمة باقي دول العالم العربي لتنشر فكرة الثورة الإيرانية، علاوة على أن بقاء العراق بعيدا عن السيطرة الإيرانية يعني عزل إيران عن أماكن التواجد الشيعي في كل من سوريا وجنوب لبنان.

3- إيلاء إيران أهمية خاصة لمدينة النجف الاشرق كربلاء، واعتبار أن سيطرة إيران على هذه المدينة وتحويلها إلى قبلة للشيعة في العالم يسمح لإيران بمزيد من النفوذ لدى الطوائف الشيعية الأخرى المنتشرة في بعض الدول.

4- اعتبار إيران أن الخطر الواقع عليها من الحكام الوهابيين أو ذوي الأصول السنية هو أكثر بكثير من الخطر الذي يواجهها من الشرق والغرب واعتبارها ا ناهل السنة هم الأعداء الحقيقيون للمذهب الشيعي.

- تعتبر فترة ما بعد التدخل العسكري الأمريكي في العراق عام2003، إيران المستفيد الأول من هذا التدخل من اجل إسقاط نظام صدام حسين الذي ظل واقفا أما تمدد إيران الإقليمي، وقد لعبت هذه الأخيرة دورا مهما في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، بواسطة خلايا فعالة وقوى مدربة عسكريا واستخبارات لصالح القوات الأمريكية في مراحل الاشتباك المختلفة ومن ذلك خطوط الإمداد والتموين للقوات الأمريكية وتعزيز تقدمها نحو بغداد، والقيام بإشاعة الفوضى والنهب والقتل لإرباك الوضع في الداخل، و التأثير على أداء القوات العراقية في الدفاع مما ساعد في تسهيل مهمة القوات الأمريكية[1] حيث استطاع النظام الإيراني من خلال أجهزة مخابراته الهيمنة بشكل كامل على معظم المؤسسات الرسمية والغير رسمية، من خلال توظيف بعض عناصر المعارضة العراقية التي ضلت مرتبطة بأجهزة المخابرات الإيرانية خاصة بعد حرب الخليج الثانية (1991)، واستطاعت إيران خلال هذه الفترة تغذية حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق، حيث لعبت دورا مهما في دعم المليشيات المسلحة التابعة للحرس الثوري بالسلاح والمال، وذلك بفتح مؤسسات وشركات وهمية استخدمت للتغطية على

[1] محجوب الزوري، **"معضلة الحوار بين طهران وواشنطن"**، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأردن، 2009، ص34-36.

عمليات القتل والخطف والهجرة المنظمة والسرية بهدف إشعال الحرب الطائفية والمذهبية في العراق خاصة بين السنة والعراق والأكراد في الشمال[1].

ورغم اتفاق إيران والو.م.ا على مصلحة إستراتيجية واحدة وهي إسقاط النظام العراقي والتزامها بالحياد الايجابي في الأشهر الأولى من التدخل العسكري الأمريكي في العراق 2003. وتأكيدها على أن الحرب التي تدور على حدودها الغربية هي حرب بين أعدائها، لكنه وبعد نجاح الغزو الأمريكي وإسقاط النظام العراقي بدأت ملامح التدخل الإيراني في العراق واضحة مستندة في ذلك إلى العامل المذهبي والإرث الاجتماعي والتاريخي والعامل الجغرافي، إضافة إلى مستجدات الساحة العراقية في حينه وعلى رأسها الفراغ الاستراتيجي والسياسي، وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا إلى إثارة المخاوف لدى إيران من أن يكون للغزو الأمريكي تأثير على المصالح الإيرانية بشكل
عام و في العراق على نحو خاص، وفي هذا الإطار وضعت إيران أولويات لعدم حدوث ذلك هي:[2]

1- تشكيل حكومة مستقرة بعد الغزو تكون موالية للو.م.ا ومعادية لإيران يمكن استخدامها كقاعدة انطلاق أمريكية لتهديد إيران، وبالتالي يصبح العمل الإيراني على عدم ظهور حكومة في العراق على هذا النحو أمر حيوي للمصالح الإيرانية.

2- الحرص الإيراني على إيجاد حكومة مركزية قوية في العراق تمنع حدوث فوضى يمكن أن تصل إلى إيران، وكذلك منع حدوث عملية الانفصال لأي إقليم عراقي وخاصة إقليم كردستان العراق الذي من شانه أن يؤثر على وضع الأقلية الكردية في إيران وتشجيعهم على تصعيد مطالبهم السياسية ضد الدولة الإيرانية.

لقد عملت إيران على إيجاد حكومة عراقية مستقلة بأغلبية شعبية وتكون ذات طابع ديني، حيث ساعدها على تحقيق ذلك إنشاء شبكة واسعة من الفاعلين الوطنيين الموالين لها، وذلك من خلال العمل على استعاد القيادة السنية ذات الثقل الكبير من خوض الانتخابات في العراق وكذلك عدم السماح لبعثيين بالقيام بذلك أيضا.

كما لعبت إيران دور كبير في المراحل الأخيرة من الغزو الأمريكي للعراق 2003 دورا مهما في صياغة الخروج الأمريكي من العراق عام 2011 بخصوص الاتفاقية

---

(1) Zeèv Maghen ; « **occultation inperpetum : shiste ; messianisim : and the policies of the islamic repullic ; middle east jonrnal volum 62** .britich concil ; 2008 ; p154.

(2) Neil Ladnkone ; **« Us and Iran could lecome strategic allies ».**chritian xiece monitor ; lomdon ; 20 felruary 2011 ;pp28-30.

الأمنية التي أعلنت الو.م.ا توقيعها مع الطرف العراقي ضمن مقررات الانسحاب حيث عملت على عرقلة هذه الاتفاقية الأمنية(*) لسببين هما:[1]

1- منع فرض وجود أمريكي عسكري وسياسي واقتصادي طويل الأمد في العراق طموحات إيران ومشروعها السياسي في العراق.

2- منع تمكين القوات الأمريكية من شن أي اعتداء على إيران انطلاقا من الأراضي العراقية.

ولكن حدث تغير في الموقف الإيراني بعد إعلان فوز باراك اوباما في انتخابات الرئاسة الأمريكية بسبب التهديد الأمريكي من الانسحاب من العراق في نهاية عام 2008، ومحاولة إقناع عدد من القوى السياسية أن بقاء القوات الأمريكية هو الضمانة الأساسية لتامين سيطرة الشيعة والأكراد على السلطة، وقد كان إدراك إيران لهذا الخطر أهم دوافعها للقبول الضمني لتوقيع الاتفاقية وتأمين سيطرة حلفائها على السلطة في العراق.

كما أن الضغوطات التي تمارسها إسرائيل في الإدارة الأمريكية من اجل توجيه ضربة عسكرية لإيران ومنع طموحها في التوسع ولعب دور إقليمي في منطقة الخليج الغربي، وكذلك عرقلة مشروعها النووي بواسطة الجهود الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك فرض العقوبات الاقتصادية، كلها عوامل ساهمت في قبول إيران تمرير الاتفاقية الأمنية.[2]

لقد ساعد الانسحاب الأمريكي من العراق على إتاحة المجال لإيران للتحرك بمزيد من الحرية في الداخل العراقي، كما واكب هذا الانسحاب مع المتغيرات الإقليمية المهمة والمتمثلة في الحراك السياسي الغربي وما افرزه من تحدي سياسي لإيران ، يتمثل في إكمال تهديد المشروع الإيراني المسمى بالهلال الشيعي، حيث وضح إمكانية أن تفرز بديلا لذلك وهو الهلال السني المعادي للوجود الإيراني بالمنطقة العربية، ولذلك عملت إيران على الاستفادة من الفراغ الذي خلفه الانسحاب الأمريكي من اجل تعديل ميزان القوى داخل العراق لصالح القوى السياسية المتحالفة.

(*) وهي اتفاقية أمنية بين حكومة العراق و الو.م.أ، وتتضمن هذه الاتفاقية تحديد " الأحكام والمتطلبات الرئيسية التي تنظم وجود المؤقت للقوّات الأمريكيّة في العراق".

[1] رياض الراوي، **"البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط "**. دار وائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2008، ص64-65.

[2] بشير نافع، **العراق: تحديات ما بعد الانسحاب العسكري الأمريكي الرسمي**. 25 أفريل 2015 .
.http://www.saqrcenter.net/?page=4547

- إلا أن مستقبل إيران في العراق مرهون بعدة متغيرات وعوامل أمنية وإستراتجية تمر بها المنطقة العربية كثورات الربيع العربي، استمرار بقاء العراق حتى الآن دولة ضعيفة، دون حكومة مستقرة، والانسحاب الأمريكي من العراق، والتداعيات المحتملة للأزمة السورية وسقوط نظام بشار الأسد ذو الأقلية العلوية الشيعية، وإكمال توجيه ضربة عسكرية لإيران بسبب برنامجها النووي، وتزايد فاعلية تيار الإسلام السياسي السني في بعض البلدان والمعروف بعدائه للتوجه الشيعي في إيران، كذلك التنافس الإقليمي التركي والسعودي والإسرائيلي وحتى الدولي من طرف روسيا والصين و الو.م.أ والاتجاه الأوربي، فهذه مستجدات متشابكة ومعقدة مرتبطة بطبيعة التحالفات والمصالح في منطقة الشرق الأوسط والعالم كذلك.[1]

4- دور إسرائيل :

بالرغم من الدور التّركي وزيادة النفوذ الإيراني والتّحفّظ العربي على لعب دور أساسي في العراق، لا يخفى على الكثير من المحللين الاستراتيجيين أن إسرائيل هي اللاعب الرئيسي المستفيد من الوضع في العراق، وذلك منذ أن ظهرت إسرائيل في قلب الوطن العربي والقوى الكبرى تعمل على تقويتها حتى تصير القوة الوحيدة في المنطقة والمسيطرة على أوضاعها.وفي هذا الصدد يشكل التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي-الأمريكي أحد أهم العناصر في الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وعلى الرغم من هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية إلا أن إسرائيل ظلت تعتقد أن المحيط الإقليمي غير آمن وذلك لوجود مصادر التهديد كسوريا وإيران وعدم تمكنها من إبرام معاهدات السلام على غرار مصر والأردن والسلطة الفلسطينية .

إن إسرائيل" مازالت تعتقد بقضية سبي اليهود من الملك العراقي القديم بنوخذ نصر"، قبل عدة قرون من بداية الميلاد، فكان لابد من وجهة النظر الصهيونية والأمريكية ليس فقط تدمير القوة العراقية بل تدمير البنية التحتية المادية والبشرية للشعب العراقي حتى لا يتمكن أبناء العراق من بناء بلدهم، فالعراق بما يمثله من .عمق استراتيجي وتاريخي مازال خارج دائرة السلام الأمريكي-الصهيوني . كان العراق يكن عداء عميقا لما يعتبره الاغتصاب اليهودي للأراضي العربية، ولم يكن يمكن ضمان أمن إسرائيل إذا ما سمح للعراق بأن تصبح قوة عسكرية قادرة في المنطقة، ومن ثم فليس مفاجئا في هذا الإطار أن تبقى واشنطن معنية بشدة بضمان إخضاع العراق دائما بينما تستمر في ضخ الأسلحة والأموال إلى إسرائيل، متجاهلة ما تملكه من أسلحة دمار شامل . لقد استفادت إسرائيل من

[1] steven heydemann ; « **iran alternative allies ».** in robin wright ; the iran primer ; wachington ds ; 2011 ;p45-48.

الوضع في الشرق الأوسط وذلك من خلال إمضاء معاهدات السلام بينها وبين مصر سنة 1978التي استفادت من رجوع سيناء برعاية إدارة الرئيس بيل كلينتون. (1)

لكن مع وصول مفاوضات السلام إلى الطريق المسدود، حاولت الو.م.أ إخراج إسرائيل من العزلة عن طريق بعث مشاريع السلام الاقتصادية مثل مشروع الشرق الأوسط الجديد والكبير، وذلك من أجل بعث علاقات ومعاملات اقتصادية بين إسرائيل وشركائها الإقليميين والذي سبقها المشروع الأوروبي المعروف بالشراكة الأورومتوسطية أو مسار برشلونة 1995 ، وجاء بعده مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بقدوم الرئيس الفرنسي الجديد ساركوزي. برزت فكرة" مشروع السوق الشرق أوسطي "كركيزة أساسية لمسار السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل (2) ، ولهذا السبب عقد مؤتمرين اقتصاديين أولهما في الدار البيضاء المغربية بتاريخ 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1994، والثاني في عمان" الأردن " سنة 1995 ، وذلك من أجل إطلاق مشروع تكاملي يهودي على غرار مشروع الجماعة الأوروبية ولو كان ذلك بخلاف .الأسس السياسية والاقتصادية التي قام عليها المشروع الأوروبي ويعتقد وزير خارجية الاتحاد الأوروبي" ألان أيبان "أن الضمان الأساسي لأي اتفاق سلام هو انتشار شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأقطار العربية . 351بسقوط بغداد في أفريل 2003 ، جيء بمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يتضمن إضافة إلى الأبعاد السياسية المتمثلة في إضفاء الصيغة الديمقراطية على الأنظمة السياسية في المنطقة، إقامة نظام إقليمي جديد يتولى مهمة تثبيت بناء
هيكلي متكامل من الهيئات واللجان الإقليمية المشتركة الفنية والاختصاصية والاقتصادية والتنسيقية، وتحدد وظائف المشروع من خلال تشييد نظام اقتصاد إقليمي عبر ثلاث مراح: (3)

-إقامة مشاريع تعاون مشتركة ثنائية ومتعددة الأطراف.

-إشراك مؤسسات اقتصادية دولية في إنجاز مشاريع تتطلب استثمارات

---

1)المديني توفيق، **التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب** .منشورات إتحاد الكتاب العرب ،دمشق، 2003، ص433.

2)جيف سيمونز، **استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003،ص 200.

3)دياب مخادمة و خالد وليد محمود، **"إسرائيل وخيارات الأمن والسلام (2008) ". المجلة العربية للعلوم السياسية**. 08 ماي 2015.

http//www.caus.org.lb/pdf-emagazine.articles/19-04.pdf.

رأسمالية ضخمة.

-صوغ سياسة اقتصادية للمجموعة الإقليمية الشرق أوسطية مع إقامة وتطوير مؤسسات إقليمية رسمية .

إن الكيانات المراد التكامل معها كيانات ضعيفة من حيث البنية الاقتصادية أو النظام السياسي، وبالتالي فإن إسرائيل هي الكاسب الأكبر من احتلال العراق، فخروج العراق من دائرة الحسابات الإستراتيجية في المنطقة وذلك بفضل قوته العلمية والعسكرية مما يفسح المجال أمام إسرائيل للقيادة في المنطقة رغم الأخطار التي يعتقد أن مصدرها إيران وسوريا ومن ثم فإن إسرائيل هي المستفيد الأول والأخير من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. (1)

المطلب الثّاني : التّداعيّات الأمنيّة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق (2003) على المستوى الدّولي

1- تداعيّات التدخل العسكري الأمريكي في العراق (2003) على الأمن الدّولي :

إن الهجمات التي وقعت في نيويورك وواشنطن في سبتمبر من عام2001 كان لها الأثر البالغ في تعميق سياسات العولمة والهيمنة الأمريكية على المسرح الإستراتيجي العالمي والذي ابتدأ بالتراجع الإستراتيجي للإتحاد السوفيتي عن أداء دور المنافس العالمي، ثم حرب الخليج الثانية التي كانت نتيجة لغزو العراق للكويت، ومن ثم فإن الاختراق الأمني الذي تعرضت له الولايات المتّحدة الأمريكيّة ليس من السهل أن يكون بالشكل الذي رأيناه بالرغم من التحصينات الجغرافية والأمنية التي تتمتع بها الولايات المتّحدة الأمريكيّة بدون أن تطرح التساؤلات عن المدبر الحقيقي للأحداث؟. (2)

إن ما حدث في 11 سبتمبر 2001 وأدّى إلى تّطور في الفكر العسكري والاستراتيجي الأمريكي وإسقاط النّظام العراقي حسب كلّ الخبراء من عسكريّين وإستراتيجيّين يستغرق إعداده عدة سنوات، فكيف لم يكتشف خلال الإعداد له؟ وكيف تم اتهام القاعدة مباشرة بعد الأحداث؟ فمن الذي يتمكن من معرفة القائم بالعملية خلال ساعات ومن يمتلك القدرة الدقيقة في معرفة الفاعل، وبسرعة مذهلة ، بل أكثر من ذلك فقد وردت تقارير إخبارية عن وجود عدد كبير من اليهود يعملون في مركز التجارة العالمي لكن لم ترد

1) نفس المرجع السّابق الذّكر.

2) زبير سلطان قدوري، **الإسلام و أحداث 11 سبتمبر من أيلول** .إتحاد الكتاب العرب، دمشق،**2001**،ص17 .

أي معلومات عن إصابة يهودي واحد في تلك الأحداث وذلك بسبب الغياب الجماعي الذي يطرح عدة تساؤلات. (1)

وما يعتقد الخبراء أنه كان بداية التوجه الأمريكي لضرب العراق هو تصريح الذي أذاعه التلفزيون العراقي في يوم 12 سبتمبر" : 2001 "إن راعي البقر الأمريكي يجني ثمار جرائمه ضد الإنسانية، إنه يوم أسود في تاريخ أمريكا" . ومن ثم استغلت الشخصيات الرئيسية في الإدارة الأمريكية الأحداث للإسراع في الإطاحة بنظام متمرد لا ينفك في إبداء العداء اتجاه واشنطن. وذلك بدعوى أن الأمن القومي الأمريكي في خطر ويجب حمايته من الأنظمة الداعمة للإرهاب، وحمايته تكون بواسطة القدرة العسكرية التي تقضي إلى العمل المسلح الرادع لتحقيق الأمن وهو ما قامت به الإدارة الجمهورية الأمريكية فبعد أن أخرجت القوات العراقية من الكويت وقامت بحصاره ثم من جديد عادت إلى استعمال القوة لإسقاط النظام لكن الملاحظ من ذلك أن هذا ليس لأجل حماية الأمن القومي الأمريكي، ولكن في صالح خدمة إسرائيل وأهدافها الإستراتيجية والدليل على ذلك هو تصريح الجنرال السابق أنتوني زيني في مقابلة متلفزة على شبكة سي بي سي الأمريكية يوم الجمعة في 25 فيفري عام 2005 بقول" إن أسوأ سر احتفظت به في حياتي هو أن الإدارة الأمريكية من المحافظين الجدد قد خاضت حرب احتلال العراق لحساب إسرائيل" (2).

لقد احتدم الجدال داخل دوائر صنع القرار الأمريكي حول استمرار التدخل في العراق وطبيعته، فرغم تزايد المشكلات الأمريكية الأمنية في العراق وازدياد عدد القتلى الذي وصل في نهاية 2006 إلى 3000 قتيل، إن الإدارة الأمريكية كلفت مجموعة دراسات العراق المكونة من الحزبين في مارس برئاسة وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر وعضو الكونغرس السابق لي هاملتون ولقد نشر التقرير في ديسمبر 2006 وأهم ما جاء فيه هو أنه لا يمكن تحسين الوضع في العراق من دون المصالحة بين مختلف فئات الشعب ومن غير ربط العملية السلمية في العراق بعملية السلام في الشرق الأوسط(أنظر الملحق تقرير بيكر هاملتون)، لكن يشير الخبراء إلى الرغبة الأمريكية في ضرب العراق هو تحويل الأنظار عن الصعوبات الاقتصادية التي يعيشها الأمريكي، فنسبة 63 % من الأمريكيين يهتمون بالوضعية الاقتصادية ووظائفهم في حين يهتم 19 % بخطر الهجمات الإرهابية. وفي هذا الصدد أعلن الرئيس بوش إستراتيجيته الجديدة للعراق وأهم عناصرها إرسال أكثر من

1) نفس المرجع السّابق الذّكر، ص18.

2)جيف سيمونز، نفس المرجع السّابق الذّكر، ص44.

20.000 جندي إضافي للعراق للسيطرة على الوضع الأمني، مع مضاعفة المساعدات الاقتصادية وفرق الأعمال الإقليمية وهذا من أجل، الوصول إلى عراق ديمقراطي يحارب الإرهاب بدلا من أن يأوي الإرهابيين .[1]

كما أن بعض الأطراف الدولية نظرت إلى الغزو على انه محاولة أمريكية لإبعاد الأنظار عن الرغبة الأوروبية التي ترمي إلى إنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة .عن الهيمنة الأمريكية، إضافة إلى التحولات والتداعيات داخل الو.م.أ وعلى مستوى التفاعلات الدولية عرفت العقيدة والفكر العسكري تحولا كذلك من الأطر التنظيرية إلى درجة التطبيق ألعملياتي.

إن إستراتيجية الضربات الوقائية التي تبنتها الإدارة الأمريكية وخصوصا أثناء غزو العراق، تعد تحولا جوهريا عن سياسة الاستقرار الإقليمي التي صاغتها الإدارة الجمهورية لجورج بوش الأب أثناء حرب الخليج الثانية وتأكدت أكثر أثناء فترة حكم الرئيس بيل كلينتون، لكن وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ترتب عن ذلك واقع أوصل الو.م.أ إلى وضع مخصصات الإنفاق العسكري بمستوى .يفوق كل مخططات إنفاق الأنشطة الحكومة،[2] ومن ثم يمثل جوهر التطور في الفكر الإستراتيجي الأمريكي في الانتقال من مفهوم الاحتواء إلى العمل الوقائي باعتباره مفهوما مركزيا في المنظومة الفكرية الإستراتيجية للو.م.أ ويقوم مضمون هذه الإستراتيجية على أن تبادر الو.م.أ باتخاذ إجراءات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال مدمرة من جانبها ضد أهداف أمريكية، ويحدد المسئولون الأمريكيون بعض الحالات التي قد تستدعي القيام بإجراءات وقائية وأبرزها :اقتراب دولة محددة من الحصول على أسلحة دمار شامل كما أشيع عن العراق أو اقتراب دول أو جماعات إرهابية .من تنفيذ هجمات ضد أمريكا ،وتعتبر حرب العراق بمثابة التطبيق الرئيسي لإستراتيجية الضربات الوقائية، حيث بنت إدارة بوش موقفها على ضرب العراق وإسقاط النظام الحاكم على أن هذا الأخير امتلك أسلحة كيميائية وبيولوجية، وهو ما قد يعرض الو.م.أ مستقبلا لهجمات إرهابية غير تقليدية ولكن بواسطة أسحله بيولوجية وكيميائية، وهو ما استلزم تبني إستراتيجية الهجوم الوقائي في فترة الرئيس

1) إبراهيم غالي،" نص الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للرئيس بوش في العراق**".دراسات إستراتيجية**، عدد04، 2007، ص134.

2) حسام سويلم،" الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة "، **مجلّة السياسة الدولية**، عدد150، 2002، ص290 .

جورج بوش الابن، بعد تبني إستراتيجية الردع والاحتواء العسكري في فترة الرئيس جورج بوش الأب. (1)

ومن ثم يعرف الرئيس بوش الابن العمل الوقائي على أنه" نقل المعركة إلى العدو وزعزعة خططه، ومواجهة أسوأ التهديد قبل أن تظهر"، وعليه فإن الولايات المتحدة لن تتردد في الدفاع عن مصالحها الحيوية، وستبني سياستها الخارجية على أساس حماية هذه المصالح ومواجهة أي تهديد لها بالتدخل العسكري، وتتصرف الو.م.أ منفردة إذا كان ذلك يخدم مصالحها، أو بشكل متعدد .الأطراف إذا رأت ذلك مناسبا وذلك بواسطة إعداد قوة عسكرية مناسبة لقد غيرت الو.م.أ من أساليب القتال وعدلت عن خوض الحروب الكبرى وأصبحت تخوض الحروب الصغيرة فقط أي مع دول ليست من حجمها ولا في قدرتها وفي فترة زمنية وجيزة ومعتمدة في ذلك على تقنيات وسائل جدّ متطوّرة، (2) إضافة إلى هذه الأساليب والأنظمة الجديدة للتحكم في إدارة العمليات القتالية فقد استخدمت الو.م.أ أسلحة جديدة ذات تقنية عالية مثل : (3)

1- الصواريخ الدقيقة التصويب، وجرب نحو 400 نموذج منها.

2- استخدمت أمريكا القنابل الانشطارية.

3- جربت أمريكا قنابل مايكروويف، وهي قنابل تبعث إشعاعا كهرو- مغناطيسيا ويؤدي إلى تعطيل أجهزة الاتصال والرادار والحواسب وأجهزة الراديو.

4- تجربة عدد من الأقمار الصناعية الجديدة.

إن ما سبق ذكره، يؤكد أن امتلاك القوة الجوية والسيطرة عليها يمكن صاحبها من التفوق الأكيد في المعركة ومن مميزات القوة العسكرية الأمريكية من خلال ما :استعملته أثناء مراحل تدخلها في العراق : (4)

- سرعة التنفيذ.
- القدرة على الوصول إلى الهدف.
- المرونة.

---

1) أحمد إبراهيم محمود،" حرب العراق وتحولات الفكر الإستراتيجي الأمريكي"، **مجلّة السياسة الدولية**، عدد153، 2003، ص112.

2) نفس المرجع السّابق، ص154.

3) إسماعيل المعلم، على رقعة الشطرنج الأمريكية، "**مجلة الفكر السياسي**"، عدد156، 2008، ص6

4)ميمونة باحث،" القوة الجوية العامل الحاسم في كسب النصر". **مجلّة الجيش**، عدد 483 ، 2003، ص22 .

- قوة الضربات الجوية والدقة في التصويب.

- التكنولوجيا العالية.

-كفاءة الطاقم

إلا أن -B وطائرات -F 52 ورغم امتلاك سلاح الجو الأمريكي لطائرات وما تمتلكه هذه الطائرة من تقنيات عالية ، يؤكد على -B18 امتلاكها لطائرة52 مدى تفوق أمريكا الجوي الواضح على مدى مراحل تدخلها في العراق، ففي سنة والتي حملت في البداية اسم التقنية 1978 -B ذات التكنولوجيا العالية .[1]

إن كل هذه التكنولوجيا الجديدة للأسلحة كانت بدعوى إخراج القوات العراقية من الكويت والقضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية التي اقتنت معظم مستحضراتها منة الدول الغربية أو بعلمها على الأقل، حيث ساهمت في ذلك إيطاليا والبرازيل وتشير الإستراتيجية الوطنية الأمريكية لمحاربة أسلحة الدمار الشامل المعلنة في ديسمبر 2002 إلى أن الو.م.أ لن تدع أعدائها يطوروا أسلحة الدمار الشامل، و ذلك من أجل الحفاظ على أمنها في القرن الجديد، و لكن السؤال المطروح هل تستطيع الو.م.أ القضاء على التهديدات اللاّمتماثلة المتزايدة في العراق بواسطة هذه التكنولوجيا الضخمة ؟.[2]

إن استعمال القوة يعد أساسيا بالنسبة للو.م.أ في القرن الحادي والعشرين، إذا يبدو المسئولون الأمريكان اقل ميلا للعمل عبر المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة وأكثر من ذلك فإنه يتم الإتفاق حاليا على أنشطة البحث و التطوير العسكري أكثر مما تنفقه ألمانيا أو بريطانيا على الدفاع ككل، وهو ما يمكن الو.م.أ من فرض إستراتيجية الهيمنة ليس على العراق فقط ولكن على المنطقة والعالم . من خلال إعادة رسم الخارطة السياسية في الوطن العربي عموما وفي العراق على وجه الخصوص، وهذا ما يسهل بناء إمبراطورية أمريكية قوية الأركان وهو مالا يمكن من غير السيطرة على أهم مصادر الطاقة في العالم، وهذا معارضته أقطاب الاقتصاد العالمي كالاتحاد الأوربي والذي أدرك أن الحرب الأمريكية على العراق ليست من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل أو منع التهديدات المختلفة ضد

1) نفس المرجع السّابق الذّكر، ص25.

2) بوعلام بولعراس، "انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الاتفاقيات الدولية والمصالح الإستراتيجية"، **مجلة الجيش**، عدد477، 2003، ص15.

الأهداف الأمريكية، ولكن هي في الحقيقة صراع بين الكبار، للسيطرة على منابع القوة الاقتصادية الإستراتيجية وهذا الصراع يكون في .حلبة الصغار كالعراق . [1]

إن الأهمية الاقتصادية لاحتلال الو.م.أ للعراق يعطي الو.م.أ إمكانية السيطرة والهيمنة – رغم الأزمة الاقتصادية – ليس على المد المتوسط والقريب، ولكن المدى البعيد كذلك. لكن مستوى الصراع ليس اقتصاديا فقط، ولكن التدخل الأمريكي في العراق يعكس كذلك جانبا مهما من الصراع الحضاري بين الإسلام و المسيح و اليهود.

2- الإنعكاسات الحضاريّة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق (2003):

يخطئ الكثير من الدارسين لانعكاسات التدخل الأمريكي في العراق عندما يفسرون الغزو الأمريكي للعراق في إطار خطورة النظام العراق وامتلاكه لأسلحة دمار شامل يمكن أن تسبب خطورة على مصالح الو.م.أ أو تتسبب في مشاكل إقليمية مثل ما حدث مع غزو الكويت سنة 1990.إن البعد الحضاري يعد من أهم الأبعاد الإستراتيجية التي يمكن تحديدها من الغزو الأمريكي للعراق فإضافة إلى انعكاس الصراع بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الإسلامية في سياسة تدخل الو.م.أ في العراق فإن الاعتداء على التراث العراقي ومكونات الحضارة العراقية تؤكد هذا الطرح بل تجعله غاية في الأهمية. [2]

لقد بدأت بوادر ما يعرف بالصّراع بين الحضارات غداة نهاية الحرب الباردة فكرة نهاية التاريخ) عندما أطلق **فرانسيس فوكوياما** "Fukuyama Francise "فبعد أن انتصرت الليبرالية على الاشتراكية في حرب (End of History) إيديولوجية دامت عقودا من القرن العشرين وسادت ظاهرة سقوط الأنظمة الاشتراكية، وتغير المناخ الفكري في روسيا و(جمهوريات إ.س سابقا) وتبني العديد من دول العالم الثالث للمبادئ الديمقراطية والفلسفة الليبرالية والرغبة في تبني النموذج الأمريكي، اعتقد فرانسيس فوكوياما–رئيس دائرة التخطيط السياسي
في وزارة الخارجية الأمريكية، وهو باحث سابق في مؤسسة راند للأبحاث -أن العالم وصول إلى آخر مراحل التطور الفكري والإيديولوجي ولن توجد من الآن أية إيديولوجيات

1) زبير سلطان قدوري، مرجع السّابق الذّكر، ص43.

2)إبراهيم بن ناصر الناصر،"**الأطروحات الغربية في توصيف علاقة الغرب بالإسلام عرض ونقد**". 07 ماي 2015.
http://www.albayan- magazine.com/takreer1/pdf/4.pdf

أو معتقدات أو مذاهب أو حضارة مخالفة لتلك التي يتبناها الغرب .لكن يلاحظ أن فكرة فكوياكما هي جزء من الأدبيات التي تسوق للفكر الغربي ومحاولة للإقصاء الأطراف الأخرى خاصة الإسلام الذي يتخوف منه الغرب كآخر أهم المنافسين للحضارة والتعاليم الغربية .

يعتبر **صاموئيل هانتنغثون** أهم أساتذة العلاقات الدولية الذين تعرضوا بالدراسة لفكرة الصراع الحضاري من خلال أطروحة صدام الحضارات(Civilisation Clash) ، يرى" هانتنغثون" إلى أن الثقافة كونها عبارة عن هوية حضارية ، من أهم أسباب الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وفي هذا الصدد فإن تأثير الغرب في طريق الزوال والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للحضارات الآسيوية آخذة في الازدياد، والإسلام يزداد عدد أفراده مم قد يؤدي البلدان المجاورة لها ومن تم فإن رغبة الغرب في فرض عالميته تسوقه إلى الدخول أكثر فأكثر في صراعات مع الحضارات الأخرى وخصوصا مع المسلمين الذي يشكلون فعليا أخطر الحضارات المهددة لعالمية الحضارية الغربية . [1]

إن دور القيم يعتبر متجذرا وواضحا في سياسة تدخل الو.م.أ في العراق فالعمل على توسيع دائرة تبني الأفكار جوهريا في الحرب الأمريكية على العراق وذلك حسب ما أعلن عن تحرير النظام العراقي وجعله أكثر ديمقراطية ومن ثم .فإن الحرب ضد العراق هي حرب مبررة وعادلة .

إضافة إلى موضوع الأفكار والقيم نجد أن دور الصراع بين الأديان يجد له مكانا الأهداف الإستراتيجية لاحتلال العراق، فقد وصف هانتنجتون الأمة الأمريكية أنها تحيا بروح الكنيسة، ومن ثم فإن أمريكا أمة مختارة يحمها الله ويباركها بل أكثر من ذلك كلفها برسالة سامية في هذا العالم وهو ما يعملون على تطبيقه من خلال أو ما يسمى تحرير العراق والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تدمير العراق وإسقاط النظام عن طريق القوة العسكرية الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتّحدة الأمريكيّة. [2]

إن سياسة تعميق القوة وزيادة التناقض بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الإسلامية، ترمي إلى زيادة مشاكل شعوب المنطقة عموما وزيادة متاعب العراق على وجه الخصوص إذا أخذنا بعين الاعتبار تنوع مشارب شعبه بين مسيحيين ومسلمين ومن ثم إبقائه رهينة لرقابة الو.م.أ فكريا وعلميا وحضاريا ، وينطبق هذا على كل من لا يوافق رغبات

1) رضوان جودة زيادة " **الصراع على القيم أزمة المعرفة الإنسانية بين الغرب والإسلام**. "المستقبل العربيّ"، عدد331، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، 2006، ص87.

2) منار الشوربجي، " الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية**". "مجلة السياسة الدولية"** ، عدد165، 2005، ص206.

الو.م.أ سواء في المنطقة أو في باقي دول العالم وسيتم إطلاق ما يسمى الإرهاب والإرهابيين وسياسة مكافحة الإرهاب، على كل الأشخاص والأعمال المخالفة للإرادة الأمريكية ، ويضف المفكر فوكوياما أن التطرف الإسلامي هو رد فعل للعولمة والحداثة في القرن الحادي والعشرين ويرى بأن المسلمين يعترضون على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن ثم فأن مصدر التهديد الحقيقي لأمريكا يكمن في المجتمعات الإسلامية ، [1] إضافة إلى فوكوياما فقد فسّر المفكر الفرنسي **جان دانيال** "Daniel John" أن الاختلاف الثقافي لا يمكن أن يوفر خارج إطار انتهاك حقوق الإنسان وسوء معاملة المرأة واسترقاق الأطفال، وهذا ما يتم وصف الإسلام به دائما إن ظاهرة الصراع الحضاري لا تتوقف على مستوى تبني أفكار وسياسات عسكرية معادية للعراق، بل لقد تم الاعتداء على العراق وحضارته من خلال السرقة والسطو على آثاره وجل مكونات متاحفه القيمة ، وذلك لما يتوفر للعراق من مواقع أثرية وتراثية منتشرة في جميع مناطقه، فرغم القيمة الحضارية والمادية لتلك الآثار إلا أنها لم تسلم من نهب دعاة الديمقراطية والسلوك المتمدن [2]، و إعلان عن إرجاع أكثر من 1046 قطعة أثرية مهربة من طرف الو.م.أ إلى العراق بعد الغزو ، ولم تكن الو.م.أ والدول الغربية مآل التحف المهربة فقط، بل أرجعت سوريا 702 قطعة تم تهريبها من العراق وأعادت الأردن نخو 2500 قطعة أثرية، والتي تشمل مخطوطات على فخاريات وتماثيل ولوحات مكتوبة بالخط .المسماري يعود بعضها إلى العصور السومرية والآشورية والبابلية والإسلامية391 هذا ويرد العديد من المحللين سرقة آثار ومتاحف إلى العراق إلى النشاط الإسرائيلي الواسع في هذا الميدان من اجل طمس تاريخ وحضارة هذا البلد وبإشراف من سامي المسئولين في إسرائيل وكبار ضباط الموساد .إضافة إلى السّطو على المكتبة اليهودية القديمة في بغداد ونقلت مباشرة إلى تل أبيب. [3]

تلجأ إسرائيل إلى المشاريع الاقتصادية من أجل بعث أواصر العلاقات الاقتصادية بينها وبين العرب وذلك من أجل البحث عن أمن اقتصادي يضاف إلى الأمن السياسي، فتسمية الشرق الأوسط الجديد أو الكبير لا تهم بقدر ما أن مضمون المشروع واحد والغرض الرئيسي منه بعث علاقات اقتصادية مع دول المنطقة ولكن الملاحظ أن مضمون مشروع

---

1) داليا عبد القادر عبد الوهاب،" فوكومايا والانقلاب على المحافظين الجدد **".مجلّة السّياسة الدولية**، عدد166، 2006، ص14

2)عبد الحسن شعبان،" **الإسلام في سياسة الدولية حوار الحضارات والإرهاب الدولي**، ".08 ماي 2015.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/15-10.pdf

3) حميد الصواف،" **الآثار العراقية كنوز حضارية تشكو الإهمال النهب والاندثار**". 07 ماي 2015.
http://www.annabaa.org/nbanews/72/293.htm

الشرق الكبير والجديد ليست له أبعاد اقتصادية فقط، ولكن القضاء على جميع الأنظمة وأشكال المقاومة المعادية لإسرائيل . [1] لقد طبقت الإدارات الجمهورية سياسة الحرب ضد العراق لأجل تدميره
وتدمير جيشه ومنجزاته وتراثه الحضاري ونهب الثورة النفطية وإبادة شعبيه وزرع الفتن الطائفية فيه . ولم تكتفي بالعراق فحسب، بل امتداد الاستهداف الأمريكي والإسرائيلي إلى حركات التحرر والمقاومة الأخرى في المنطقة حيث يتضح هذا جليا في الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد حزب الله في لبنان صيف عام2006.[2]

أما على صعيد العدوان الإسرائيلي على غزة فإن المقاربة الأمريكية التي تأخذ بالعلاقة الصفرية بين الأمن في الخليج والصراع بين إسرائيل والعرب قد تغيرت نحو العلاقة غير الصفرية وذلك بزيادة الأمن – بالمفهوم الأمريكي – في المنطقة مما يزيد من أمن إسرائيل .حيث تعمل إسرائيل على استهداف القوى والحركات الإسلامية كحركة حماس يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن إسرائيل لها يد في استهداف العراق والقوى المجاورة .
وذلك تحت ذرائع عديدة من بين أهمها نقل الديمقراطية إلى العراق وإيران والشرق الأوسط كافة وهو ما يستدعي إستراتيجية عربية وإسلامية للتعامل مع هذا الزحف الحضاري الغربي،[3] والذي تسوق أفكار للمدنية الأمريكية من منظور ما لدى أمريكا من حضارة وكذا سيطرتها على الموجة الثالثة (الحضارة) بعد الموجة الأولى وهي ظهور الزراعة، والموجة الثانية وهي ظهور الصناعة. إن المقصود بالموجة الثالثة هو التحكم في وسائل الاتصال المتسارعة في التنوع والتطور واستغلالها لصالح تمرير أفكار ومقاصد الحضارة الغربية وهو طرح آخر لمفهوم صراع الحضارات بين من يمتلكون أسس وآليات الموجة الثالثة وبين باقي الدول التي لا تزال تتخبط في مرحلة الاستهلاك ولم تتقن حتى فنون الزراعة وآليات التصنيع .لكن لا تجد الو.م.أ بدا من إثارة الطائفية والنّعرات العرقية داخل المجتمع الواحد مثل ما هو واقع تحديدا في العراق .إن الصّعوبات الأمريكية في العراق، وتراجع التأييد

1)محمد محمود الإمام،"**أهم التطورات العالمية والإقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية**".07 ماي 2015.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/13-9.pdf

2)حسين يوسف سالم القطروني،" **العدوان الإسرائيلي على لبنان الإستراتيجية الثانية والظروف المتغيرة** ".07 ماي 2015.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/16-10.pdf

3) أنتوني كورد سمان،" **الحرب على غزة** :**انتصارات تكتيكية وهزيمة استراتيجية** ".المستقبل العربي، عدد218، 2009، ص218.

العالمي لسياسة واشنطن في مكافحة الإرهاب أدى إلى ظهور دراسات تدعو إلى القيام بهجوم دبلوماسي عوض الهجوم العسكري لحل الأزمة العراقية. (1)

و عارض بشدة الرئيس الأمريكي الحالي الديمقراطي" باراك أوباما" « Barak Obama » الحرب ضد العراق قبل بدايتها وأعتبرها حربا خائبة". إن منطق الانسحاب من العراق كان معتقد غالبية الطبقة السياسة وخاصة

وزيرة الخارجية في عهد الديمقراطيين، ومنهم مادلين أولبرايت M.Olbright ، حيث اعتبرت الحرب على العراق أنها كانت كارثة كبيرة على السياسة الخارجية الأمريكية، وعبرت عن قلقها حيث أن هذه الحرب زادت من قوة إيران، وقالت أن الو.م.أ لا يمكن أن تفرض الديمقراطية بالقوة .(2)

كما عارض نعوم تشو مسكي، التواجد الأمريكي في العراق، حيث أعتبر أن الو.م.أ لم تحتج إلى النفط العراقي ولكنها احتاجت إلى السيطرة في المنطقة وكان ذلك من بوابة العراق، وأن الإدارة الأمريكية كانت تنوي إسقاط النظام في بغداد قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، ولكن وفي ظل الفشل الأمني في العراق يجب .على القوات الأمريكية الانسحاب من العراق لم يعد خافيا على المحللين الإستراتيجيين أن الفرق بين الإدارتين الجمهوريتين والإدارة الديمقراطية والتي يتضمنها إطار البحث يكمن في كون الجمهوريين يعتمدون على القدرات العسكرية) القوة الصلبة (والديمقراطيين يعتمدون على الجاذبية الثقافية الدبلوماسية والاقتصادية (القوة الناعمة) التي يعرفها جوزيف ناي" القوة الناعمة "على" أنها الجاذبية والتأثير الثقافي والاقتصادي وأحيانا عن طريق تقديم مساعدات عسكرية "من أجل التحكم والسيطرة على سلوكيات دول أخرى ويتم هذا بطرق شتى مثل :الثقافة الشعبية، والدبلوماسية، والمنظمات الدولية، مجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة، أي القدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين، بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب فيه القوة المهيمنة من دون حاجة إلى اللجوء إلى استخدام القوة. (3) ويبدو من خلال البرنامج

1) فايز عز الدين،" **السياسة الإستراتيجية لأمريكا في المنطقة العربية"**. 08 ماي 2015.
http://www.awu-dam.org/politic/25/fkr25-008.htm.

2) القدس العربي،" **أولبرايت الحرب على العراق كانت كارثة على السياسة الخارجية الأمريكية"**.08 ماي 2015.
http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2009/2/410220.htm

3) نعوم تشو مسكي،" **الاحتلال الأمريكي للعراق أسوأ من نظام فاشي"**. 09 ماي 2015.
http://www.elza.jeeran.com.

والوعود الانتخابية للرئيس أوبا ما أنه بصدد العودة إلى تطبيق آليات القوة الناعمة من جديد في السياسة الخارجية الأمريكية وخاصة في الشرق الأوسط، والعراق خصوصا، بعدما وعد بأن يسحب القوات الأمريكية من العراق في فترة أقصاها أوت 2011 ، أي العودة من جديد إلى استعمال وتغليب الطابع الدبلوماسي على السياسة الخارجية الأمريكية، عوض الحروب الوقائية و الإستباقية التي امتازت بها الإدارتين الجمهوريتين لجورج بوش الأب وجورج بوش الابن اتجاه العراق. (1)

المبحث الثّالث : العراق الجديد في الإستراتيجيّة الأمريكيّة

لقد خضع العراق حسب اتفاقية سايس بيكو التي قسمت الوطن العربي بين الدول الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) إلى مناطق نفوذ لهاتين الدولتين وبالطبع كما هو معروف خضع العراق تحت الهيمنة الإنجليزية حتى قال بعض المحللين السياسيين :أن العراق هو دّرة التاج البريطاني في الوطن العربي مقارنة بالهند في شرق أسيا.

وبعد إعلان استقلال العراق بقي النفوذ البريطاني يتحكم في السياسة الداخلية ممثلا بالعائلة المالكة وبدأ نهاية النفوذ البريطاني عند مجيء الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم, والذي تبنى المنظومة الاشتراكية مدعومة من الاتحاد السوفيتي.

وقد استطاع عبد الكريم قاسم من الحد من نفوذ بريطانيا وعملائها بالعراق حتى اغتياله على يد البعثيين وإنقلابهم على حكومته, وعودة الإنجليز إلى العراق مرة أخرى بفضل وصول البعثيين إلى السلطة في العراق.

إلا أن بريطانيا بقيت لها مصالح استراتيجية في العراق الغني بالثروات والذي يتمتع بموقعه الاستراتيجي بالعالم. وبريطانيا التي بدأ الضعف يدب فيها وبدأت بالتقلص و التحوصل على نفسها, فمن إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس إلى المملكة المتحدة التي تعتمد في إدارة ما تبقى من بعض مستعمراتها على عملائها ومندوبيها في هذه المستعمرات مما أدى إلى فتح المجال للاستعمار الأمريكي الجديد ليستغل هذه النقطة في إفقاد بريطانيا السيطرة على مستعمراتها وكذلك بدء مرحلة الاستعمار الأمريكي الحديث القوي الذي بدا يضمّ في بقايا بريطانيا وفرنسا من العالم, أوصل بريطانيا لمرحلة الرّضا لأمريكا. (2)

---

1) رفيق عبد السلام،" الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة". 09 ماي 2015.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C10D9444-E314-4B27-B - 126843EF8AE5742.htm

2) مهند صلاحات، **قراءة في المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط (وسياستها في العراق).** 10 ماي 2015.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26507

1ـ العراق و مشروع الشّرق الأوسط الجديد

ان برنارد لويس أوّل الداعين الى مشروع تقسيم وتجزئة الشرق الاوسط من باكستان الى المغرب العربي حيث طرح هذا الموضوع عشية إقامة الإمبريالية الغربية للكيان الصهيوني على أرض فلسطين سنة 1948م ، ثم نشر المستشرق الصهيوني "برنارد لويس" الإنجليزي الأصل، الأمريكي الجنسية ، دراسة في مجلة وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) يقترح فيها إعادة وزيادة تفتيت العالم الإسلامي من باكستان إلى المغرب، وإنشاء أكثر من ثلاثين كيانًا سياسيًّا جديدًا .

وهذا الحديث يعني تحويل العالم العربي و الإسلامي إلى "فسيفساء ورقية" تقوم فيها 88 دولة، بدلاً من56دولة ، بما يعنيه هذا التقسيم المقترح من شقاقات وصراعات وحروب وآلام ، تزيد هذه الكيانات ضعفًا فوق ضعفها، وهزالاً فوق هزالها ، ولقد كان برنارد لويس صريحًا عندما قال: إن هذا التفتيت للعالم الإسلامي هو الضمان الحقيقي لأمن إسرائيل، التي ستكون الأقوى وسط هذه "الفسيفساء" .[1]

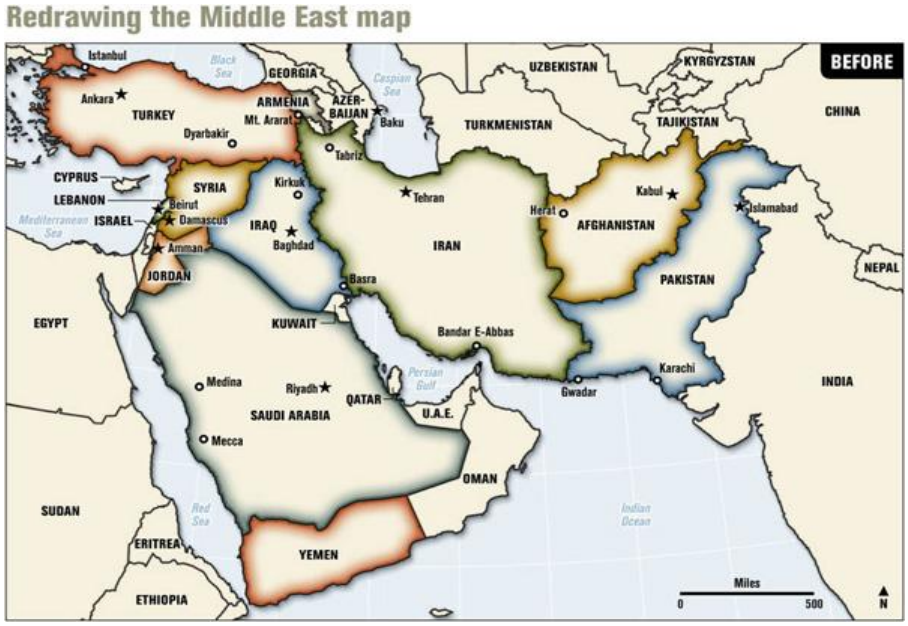

ـ خريطة الشرق الأوسط الجديدة كما نشرت في موقع مجلة القوة العسكرية الأمريكيّة.

http://alnoha.com/read9/shr8Aw96NEWmap.htm

1) علي بشار بكر اغوان، **برنارد لويس و مشروع تقسم الشرق الاوسط بين الماضي والحاظر (العراق انموذجا).** 10 ماي 2015.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=268860

في موقع مجلة القوة العسكرية تموز 2006 , نشرت خارطة جديدة للشرق الأوسط بمقال معنون (حدود الدم) , حددت ملامح جديدة لخارطة شرق أوسطية جديدة والتقرير يفترض إن الحدود بين الدول غير مكتملة وغير نهائية , خصوصا في قارة إفريقيا التي تكبدت ملايين القتلى وبقيت حدودها الدولية بدون تغيير والشرق الأوسط الملتهب والمتوتر منذ عقود, هذه الحدود التي شكلت أوربيا (الفرنسيون والبريطانيون) في أوائل القرن العشرين، من الدولتين اللتين كانتا تعانيان من هزائمها في القرن التاسع عشر فكان التقسيم عبئا عليها وجاء من عدم الإدراك لخطورة هذا التشكيل الذي قوميات على جانبي الحدود وأصبحت كتلا قومية كبيرة ومبعثرة على جوانب الحدود لعدة دول ,وقد يضم الكيان السياسي المستقل اثنيات وطوائف متناحرة. [1]

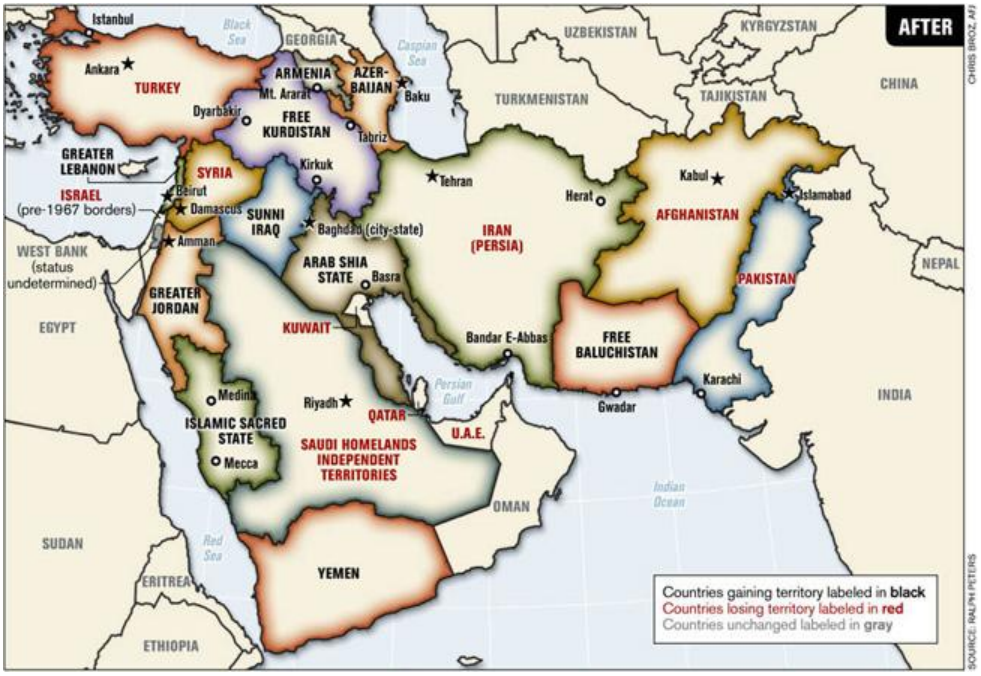

-الخريطة بعد التّقسيم على أساس عرقي –طائفي-

http://alnoha.com/read9/shr8Aw96NEWmap.htm

الدول المستهدفة بالتقسيم والاستقطاع هي إيران, تركيا, العراق, السعودية وباكستان وسوريا والأمارات, و دول ستوسع لأغراض سياسية بحتة, اليمن, الأردن وأفغانستان , الدول الجديدة التي ستنشأ..... من تقسيم العراق تنشأ ثلاث دويلات (كردستان وسنيستان وشيعستان),(دولة كردستان الكبرى),وستشمل على كردستان العراق وبضمنها طبعا كركوك النفطية وأجزاء من الموصل وخانقين وديالى,وأجزاء من تركيا ,إيران

1) نفس المرجع السّابق الذكر.

وسوريا,ارمينياواذربيجان, وستكون أكثر دولة موالية للغرب ولأمريكا. [1] (دولة شيعستان),وستشمل على جنوب العراق والجزء الشرقي من السعودية والأجزاء الجنوبية الغربية من إيران(الأهواز)وستكون بشكل حزام يحيط بالخليج العربي. (دولة سنيستان) ستنشأ على ما تبقى من ارض العراق وربما تدمج مع سوريا .وخلق(دولة بلوشستان الجديدة),التي ستقطع أراضيها من الجزء الجنوبي الغربي لباكستان والجزء الجنوبي الشرقي من إيران. [2]

"من المعروف ان السّياسة الأمريكية الحالية ومن سبقها من الادارات الاخرى، تتركّز على بعدين خارجين رئيسّين في الشّرق الأوسط، وهما قاعدة أمنية قابلة للبقاء في المنطقة من جهة، وهو هدف قصير الأمد، وإعادة تشكيل السّياسيات الاقتصاديّة والثّقافات الدّاخلية في المنطقة عن طريق اصلاحات ليبرالية من جهة اخرى. من خلال نزعة التّذخّل بالعمل وشنّ الحروب الوقائية وعمليات التّغيير للأنظمة جزءًا من العقيدة الرّسمية. وهذا التوجه فسّر قرار الرئيس الأمريكي، بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تترك العراق قبل ازالة الارهاب، واقامة انظمة سياسية حديثة و مستمرة وديمقراطية"[3].

"وبهذا نجد الكثير يتحدثون عن (نظرية المؤامرة)، التي تحاك للعرب في الكواليس الغربيّة والامريكية، والبعض يرفض هذه النظرية المزعومة، ويجعل حركة التاريخ وحدها المسؤولة عما وصل العالم العربي إليه.إلاّ أنّه يمكن التّأكيد على وجود هذه النظرية ولسبب رئيسي يتمحور في أنّ،الخطط الامريكية الساعية إلى تقسيم دول العالم العربي ومن بينها العراق، لم تكن وليدة الوقت الحاضر، بل هي مشاريع حاضرة في مراكز الابحاث الامريكية واذهان السّياسيين الأمريكيين و منذ القدم. فليس من الغريب أيضاً ان نسمع بأن السّكرتير السّابق للادارة الامريكية (ليسلي جيلب) يدعو إلى القيام بتقسيم سهل للعراق والى انشاء ثلاث دويلات عرقية وطائفية ، تفاديا لنشوب صراع دموي في العراق. وقد انضم اليهما أيضا (ديفيد جوزيف) الاستاذ في جامعة (جون هوبكنز) للدّراسات العالمية المتقدمة. فقد دعوا في مشروعهم إلى ضرورة انشاء سلطة عراقية مركزية للقيام بتوزيع عادل للريع والدخل من النفط على الولايات الثلاث وتحمل مسؤوليّة توجيه السّياسة الخارجية للعراق. ويبدو ان كثيرا من المفكرين والسّياسيين ادركوا ما سوف يتعرض له ابناء الشّعب العراقي من صراع دموي بترجمة المواد

---

1) ألوف بن، **الشّرق الأوسط خرائط جديدة ترسم**. تر: مركز الزّيتونة للدّراسات الإستراتيجيّة، تونس، 2013، ص17.

2) عماد ناذر، العراق الحديد بعد التّقسيم. 12 ماي 2015.

http://alnoha.com/read9/shr8Aw96NEWmap.htm

(3) هدسون مايكل، **الرؤية الاستتراتجية الامريكية الجديدة للمنطقة العربية و العالم**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص15.

الدستورية إلى قوانين نافذة واقاليم فعلية منفصلة عرقيّا ومذهبيا. في حين أكد (هنري كيسنجر) وهو احد اشهر السياسيين الأمريكيين، بتدمر ارادة الأمّة العراقية للسّيطرة على الامة العربية، فهي الحلقة الرئيسية فيها، من خلال دعوته ولمرات عديدة بعد احتلال العراق، إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات، كردية في الشمال سنيه في الوسط، وشيعية في الجنوب" [1].

" ونظرا لمحدودة البدائل المتاحة أمام الادارة الامريكية، بعد التأكد من دخول خطط انسحاب قواتها العسكرية حيز التنفيذ، يثور تساؤلات عديدة، حول البدائل المطروحة لابقاء نفوذها في العراق بعد خروجها منه. فهي ان واجهت صعوبات و معوقات، فإنها لم تسمح لتلك المعوقات بالسيطرة على مصالحها الحيوية في هذا البلد والمنطقة بأكملها. وأبرز هذه البدائل التي سوف تحقق لها ما لم تستطع تحقيقه بالقوة العسكرية خلال سنوات احتلالها، هو مخطط تقسيم العراق. فمن خلال هذا المخطط ستتمكن واشنطن من ابقاء نفوذها على الكيانات الخارجة من رحم الدولة العراقية ، والتي ستكون بطبيعة الحال ضعيفة وتحتاج إلى المساندة الامريكية في مقابل منح الامريكيين نفوذا قويا. عبر نشر قواعد عسكرية تستطيع من خلالها الحفاظ على مصالحها ، ليس فقط داخل هذه الكيانات، ولكن أيضا في منطقة الشرق الاوسط كلها"[2]. في حين نجد أهم الخطط الامريكية التي طرحت لتقسيم العراق هي كالاتي :-

خطة ليسلي جيلب

"حيث كتب مقالة، وضح فيها خطة الولايات المتحدة، باستبدال العراق الحالي بثلاث دول صغيرة كردية في الشمال وسنيه في الوسط وشيعية في الجنوب . وتفترض هذه الخطة، كل طائفة ستكون لها دولـــتها الخـــاصة بها، فســـوف يتوقف القتال. لأنه لن يكون له معنى، ويمكن للولايات المتحدة في هذه الحالة ان تخرج من العراق، وهي مطمئنة بعدم وجود تهديدات امنية وكذلك بوجود نوع من الاستقرار على الأرض".

خطة هنري كيسنجر (الشّرق الاوسط الكبير)

وهي الخطة التي اقترحها وزير الخارجية الامريكية السابق (هنري كيسنجر) حول ضرورة تقسيم العراق، كمخرج لحل الازمات التي تواجهها الادارة الامريكية في العراق. بقوله: "ولكي يكون الشرق الاوسط كبيرا، وهو الذي لا يمكن تغيير جغرافيته، لا بد ان تكون دول هذا الشرق الاوسط صغيرة وغير قابلة للحياة بمفردها فلا بد من قوة عظمى تدعمها لتعيش ، وتبقى بتثمين الدولة الطائعة، ومعاقبة الدولة العاصية، دون ان يتسبب

---

[1] أبو دان، منذر حسن، مخاطر المشروع الفيدرالي العراقي. **الحوار المتمدن**، العدد1833 ، 2007، ص 05 .

[2] مركز النخبة للدراسات، **اخبار وتحليلات واراء القضية العراقية: تقسم العراق هل آن الاوان**.15 ماي 2015. http://www.islamonline.net/

ذلك في ارباك النظام العام في الشرق الاوسط الكبير، وهذا هو معنى دولة الثواب والعقاب، وما العراق وتقسيمه سوى البداية".

خطة غالبريث

"وهي الخطة التي طرحها (بيتر غالبريث) والذي دعا فيه إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات وذلك بسبب الاخطاء التي ارتكبتها الادارة الامريكية في العراق. والتي كان من ابرزها الفشل الذريع في الحفاظ على نسيج الوحدة الوطنية في البلاد. مما جعل العراق ينجرف في حرب اهلية لم يشهد العالم لها مثيلا من قبل"[1]. ويبرز رؤيته هذه بقوله: "لان محاولة بناء مؤسسات وطنية أو قومية في بلد دمرنا فيه كل اسس ومقومات الدولة، ليس سوى جهد ضائع ولا يؤدي إلى شيء سوى الابقاء على الولايات المتحدة في حرب بلا نهاية، أن ما كان يعرف بالعراق الموحد، ذهب إلى غير رجعة، (بتفكيك) مؤسساته الاساسية، وان الادارة الامريكية كتبت شهادة وفاة العراق. وعليها الان الاعتراف بخطيئتها الكبرى واستخراج شهادات ميلاد للدويلات الثلاث المستقلة. لتنفيذ مشروع التقسيم والمراحل التي وصل اليها بعد قيام الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، بغزو واحتلال العراق وتدمير بنيته التحتية وسحق كل مؤسسات الدولة العراقية والغائها. ايذناً بالشروع بتنفيذ مخطط تقسيم العراق الذي كانت تسعى الادارة الامريكية الى تحقيقه".[2]

خطة جوزيف بايدن

"تنامت اهتمام إدارة الرئيس (بوش) في وقتها، أي قبل خروجه من السلطة، بخطط تقسيم العراق، خاصة الخطة التي وضعها السناتور الديمقراطي (جوزيف بايدن) والتي تتحدث عن تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات، سني وشيعي وكردي، تحت مظلة حكومة مركزية واحدة ولكن ضعيفة. وحيث شدد التقرير على ان خطة تقسيم العراق إلى ثلاثة اجزاء بمظلة حكومة مركزية غير فاعلة، يحظى بتأييد متزايد وصريح من خبراء الشرق الاوسط، الذين يؤشرون فشل السنة والشيعة في تحقيق المصالحة الوطنية ، فضلا عن التطهير الطائفي الذي يشهده العراق. وحسب هذه الخطة سيتشكل كيان للسنة غرب العراق، وثان للشيعة في الجنوب، فضلا عن اقليم كردستان في الشمال، مشيرا إلى ان مدن (بغداد وكركوك والموصل) ذات التنوع الديموغرافي شهدت تطهيرا جعلها مؤهلة بدورها لأن تنخرط في هذه الكيانات".[3]

2- دراسة مستقبليّة حول الوضع في العراق

---

(1) غالبريث بيتر، **نهاية العراق**. الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص278.

(2) فيصل المنذر، **الشّرق الأوسط الجديد بين النّظريّة و التّطبيق**. 13 ماي 2015.
http://almawqef.com/spip.php?article6593&lang=ar

(3) نفس المرجع السّابق الذّكر.

و من خلال إستقراء موقع العراق في الشّرق الأوسط الجديد و المواقف و الخيارات المستقبلية، سواء كان ذلك على مستوى خلق (الادارة اللامركزية) اوالاخذ (بالفدرالية) اوالقبول (بالتقسيم) لابد من مقارنتها مع فكرة بناءالدولة العراقية الموحدة. وبالشكل التالي

اولا :- "من منطلق اعتقاد معظم المراقبين على الساحة الدولية، بأن العراق في خلال اقل من عقد من الزمن سيفقد مزيدا من توازنه، ولن يبقى كيانا موحدا بالمفهوم المتعارف عليه، خاصة اذا ما شكل في جنوب البلاد ووسطها الكيان الفيدرالي، أو كيانات فيدرالية بما يشبه دويلة شيعية. وهي بلا شك لن تكون شكلية،اذ انها ستتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة ،قد تضاهي ما للمركز منها. وكما ان اهل السنة من جانبهم سوف لن يقفوا مكتوفي الايدي من هذا السيناريو، فلا شك سيكونون امام الاختيار بين احد الحالتين، إما بقاؤهم على شكل المحافظات تحت رحمة المركز الذي تديره الاغلبية الشيعية، حتى وان كانوا هم من بين المساهمين بهذه الصيغة، اوعليهم ان يشكلوا هم بدورهم ايضا اقليما سنيا على غرار ما في الجنوب واقليم كردستان. وهنا ستتحقق فعلا على ارض الواقع اهداف مشروع (بايدن) بشكل ما، ان اردنا ذلك ام لم نرد"[1].

ثانيا:- "ان السيناريوهات المذكورة اعلاه، لن تمر دون تبعات مؤثرة على مستقبل العراق وعلى عدة مستويات، ومن بينها انفراط التحالفات والائتلافات الكبرى التي اقيمت بين الاحزاب الفاعلة على الساحة العراقية اثر سقوط النظام، والتي سبق لنا تحليل سلوكها السياسي، وذلك بعد ان تتكشف الأوراق وتجاهر الاطراف السياسية والقومية والمذهبية في البلاد عن نياتها واجنداتها بما لا يقبل الشك، كما لا يبقى ما يبرر المجاملات على اية مستويات كانت، فالكل يعمل في اطاره المذهبي والقومي بهدف تحقيق اهدافهم ومصالحهم. ويبدو ان الاوضاع الحالية تسير نحو هذا المسار الان، قبيل الانتخابات التشريعية المفروض قيامها عام /2010م.و ليس من البعيد ان تحتفظ القوى المسلحة غير النظامية بمواقعها، حيث يحتفظ اهل السنة (بالصحوة) و(مجالس الاسناد) تبقى حصة حزب الدعوة، التي ينهمك في الوقت الحالي امينه العام في تشكيلها وعلى عجل ليلحق الاخرين في هذا المجال . كما تبقى فصائل (البدر) للمجلس الاعلى الاسلامي كما هي الحال في الوقت الراهن و(قوات البشمركة) للاكراد كما كانت. ومن الطبيعي الا يجد المركز السياسي الجديد القوة لممارسة عمله بشكل دستوري صحيح مادامت مصالح القوى غير القانونية المرتبطة بكل مجموعة مستمرة على لعب دورها غير الدستوري. والمقصود فيه ممارسات العنف غير القانوني، حيث تحل سلطتها محل سلطة المركز.

ثالثا:- ان احتمالات شلل عمل السلطة قائم، طالما هناك تفكير سائد بان تقسيم العراق بدون قيام الفيدرالية على أسس التقسيم الجغرافي والقومي والمذهبي، حتى وان كان على

---

[1] العلي، فائق، **هل للكورد بغير جغرافية السياسة؟ تركيا ملاذا**. دار النّسر للتوزيع، 2007، ص 7 .

مضض. فيبقى العراق ساحة للصراعات ، تتخذ أشكالا عديدة تقف حائلا ، لأي تقدم نحو المعالم الحضارية على المدى المنظور"[1].

رابعا:- "استمرار الادارة الامريكية بتنفيذ كل شيء للحفاظ على ما تعتبره مصالح حيوية لها والتي اتصفت بما يلي:

1. اشاعة ثقافة التقسيم والفدرالية منذ اليوم الاول للاحتلال، والشروع بعملية سياسية يكون للطائفية السياسية الثقل الاكبر فيها ، مما يمهد لمحاصصات سياسية على اسس طائفية رسخت فكرة تقاسم العراق.

2. العمل على ترسيخ مفاهيم جديدة ، تهيء البيئة الملائمة لتقبل المجتمع العراقي لفكرة التقسيم منها، ضرورة انهاء واضعاف سيطرة الحكومة المركزية على المحافظات أو الوحدات الادارية للعراق من خلال بناء عراق فدرالي، تتركز فيه القوة والسلطة في عدة فدراليات، وليس بيد حكومة مركزية واحدة . والتي ينبغي ان تصبح ضعيفة وهامشية تحت ذريعة سد الطريق أمام عودة الدكتاتورية إلى العراق.

3. حلّ والغاء الجيش الوطني الواحد ، باعتباره كان اداة بيد النظام السابق ، وما تعني عودته من امكانية قيامه بانقلاب عسكري واعادة الامور إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال. وعليه فإن من الضروري استبداله بقوات ضعيفة ، تكون خاضعة للحكومات الفدرالية وليس للحكومة المركزية . اي الاستمرار بالتحجج ، بان حل مؤسسات الدولة العراقية وخصوصا العسكرية والامنية الحامية لأرواح وممتلكات المواطنين، بسبب ارتباطها

4. بالنظام السابق، يعني فتح الباب على مصراعيه ، بشأن اعادة تركيب الدولة العراقية على اسس طائفية.

5. فتح الحدود والتغاضي عن التدخلات لدول الجوار في الشأن العراقي . لا بل اضفاء شرعيه سياسية على تدخلات دول الجوار العراقي ، من خلال تشجيعها على عقد مؤتمرات دورية لبحث الشأن العراقي ، فيما بينها الامر الذي انعكس بشكل سلبي وواضح على الوضع السياسي والاجتماعي والامني العراقي.

6. سحب سيطرة الحكومة المركزية على الثروات النفطية والاقتصادية الاخرى. وتحويل التصرف بها والاستفادة منها بيد سلطات الفيدراليات الثلاث. الأمر الذي يمهد لتقسيم العراق اقتصاديا ، وهو ما يسهل انفصال أي كيانات فدرالية محتملة عن بعضها البعض مستقبلا. بمعنى تثبيت نظم المحاصصة الطائفية ، ليس فقط على مستوى النظام السياسي

وتشكيل مؤسسات الدولة ، بل أيضا على مستوى توزيع الثروات الاقتصادية ، وتمثل ذلك في (قانون النفط) الذي سعى الاحتلال عبر اقراره من قبل البرلمان العراقي.

---

[1] المصدر السابق ، ص 8

7. وضع خطط بكيفية تقسم عائدات النفط، بعد حصولهم على معلومات تفصيلية عن كمية الخزين الاستراتيجي العراقي.

8. التشجيع على القيام بعمليات تطهير طائفي وعرقي شاملة ، بتحول الحساسية والمخاوف الطائفية والعرقية الحالية التي زرعها الاحتلال إلى عداءات مستحكمة، لا يمكن التغلب عليها لضمان التأسيس للانفصال الرسمي مستقبلا.

9. تعزيز عملية الاستقطاب بأشكالها المختلفة، طائفيا واثنيا. بالتركيز على دفع الكتلة السكانية العراقية إلى التخلي عن تمركزها الوطني والقومي العربي. والتوجه نحو التجمع والتمركز ضمن ثلاثة كتل فرعية هي (الشيعة، السنة، والاكرد) وسياسيا بتدعيم عملية تسييس الكيانات الطائفية والاثنية العراقية، وذلك عن طريق دعم تكوين وتعزيز قوة الاحزاب الطائفية"[1].

خامسا :- "ان الدراسات الغربية والتي تنصب على تثبيت فكرة عدم جدوى قيام عراق موحد وتحت سلطة مركزية، لابد من تذكير بها. وكمثال على ذلك، الدراسة التي قام بها الكاتب الامريكي (جي. أي. فولد) لعام /1992م والذي ذكر فيه: "ان العراق كدولة مصطنعة تحتوي على تناقضات دينية وعرقية ومذهبية وطائفية، لا يمكنها الاستمرار مدة اطول. حيث أن العراق لا يشبه الدول الاخرى التي لديها نفس المشاكل، لأن تلك الدول تعد دولا قائمة بطبيعتها، بينما العراق ليس سوى دولة مصطنعة".وذلك لغرض تسويق فكرة عدم وجود دولة عراقية في التاريخ. علاوة على المخططات الصهيونية التي تدعو وتعمل على تنفيذ مخططات تقسيم العراق، ومنذ انشاء اسرائيل، وهذا ما اشار إليه (اوديد بنون) متسشار (مناحيم بيجن) رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق في دراسة بعنوان (استراتيجية اسرائيل في الثمانينات) مطالبا فيها بتنفيذ خطة، التقسيم إلى ثلاث دوليات كردية في الشمال، وسنيه في الوسط،وشيعية في الجنوب"[2].

سادسا:- " تبقى على الشعب العراقي ومثقفيه مواجهة هذه السيناريوهات، والتي تعنى استمرار التعاطي بمفاهيمها، والذي يقود الى ثلاث نتائج محتملة، اولها بقاء الوحدات الثلاث مع بعضها كدولة ملتحمة مترابطة.وثانيها ينسحب الاكراد من المعادلة السياسية،

بينما تظل الوحدات التي تسكنها القوى العربية مع بعضها. اما ثالثها فهناك تقسيم ذو اتجاهات ثلاث، ينجم عنه دولة كردية شمالية، ودولة سنية شيعية في الوسط، ودولة شيعية في الجنوب. و عند تحليل هذه النتائج و بشكل موجز نجد الاحتمال الاول واستناد إلى التاريخ المشترك، إمكانية تحقيق هذا الامل واردة وممكنة.ولكن فيما يخص الاكراد فانهم

---

(1) كاتز مانكنث،العقوبات الدولية ضد العراق وخيارات السياسية الامريكية. **مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط**، 1995، ص125 .

(2) السياسية والاقتصادية الدولية (برنامج) ، **العراق في العقد القادم، هل يبقى العراق حتى عام 2002**.مؤسسة راند التابعة لمعهد ابحاث الدفاع الوطني الأمريكي ، 2001، ص36.

سيحتاجون إلى الكثير من وسائل الاقناع لتحقيق املهم، لكون ان من مصلحتهم البقاء كجزء من الدولة العراقية، بسبب وضعيتهم في الدول المحيطة بالعراق ومواقف حكوماتهم اتجاه تكوين دولة كردية مستقلة. اما الاحتمال الثالث وهو الاقل حظوظا في تحققه بسبب النسيج الاجتماعي السكاني المتداخل منذ عهود سابقة والذي لا يمكن تمزيقه بسهوله دون ان يتعرض وجود مكوناته الى خطر الاندثار التام".[1]

و عليه نستنتج من خلال هذا الفصل أنّ التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق (2003) أثّر تأثيرا بالغا على الأوضاع الأمنيّة، سواءا على المستوى الدّاخلي العراقي من حيث إعادة هيكلة الوضع القانوني و السّياسي و الإقتصادي و الإجتماعي للدّولة العراقيّة بما يتماشى مع مصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة و حلفاءها في المنطقة و خاصّة مصالح

[1] رجب سميرة،**العراق أمام مخاطر التقسيم**. 13 ماي 2015.
.http://www.arabrenewal.org

إسرائيل بالدّرجة الأولى، فالتّدخّل الأمريكي في العراق عام 2003 قد أدخل المجتمع العراقي في الفوضى و أدّى إلى إنهيار الدّولة و مؤسّساتها المختلفة و دمّر البنية التّحتيّة و إستولى على الثّروة النّفطيّة العراقيّة، و أعاد نسج علاقاته الإقليميّة و الدّوليّة، فتطبيق الولايات المتّحدة الأمريكيّة لعدّة إستراتيجيّات منها: إستراتيجيّة الفوضى الخلاّقة و الحرب الوقائيّة و الإستباقيّة أدخل منطقة الشّرق الأوسط و الخليج العربي في حروب و صراعات تدار بالوكالة الأمريكيّة، فتقاطع المصالح و تشابكها أدّى إلى تدخّل دول القربى في الأزمة العراقية بحكم القرب الجغرافي على غرار تركيا و إيران و السّعوديّة. كما أنّ الأزمات السّياسيّة التّى يمرّ بها الوطن العربي قد جعل المنطقة عرضة للتّدخّلات العسكريّة و الإختراقات الأمنيّة فالهدف واحد و الوسائل متعدّدة منها السّياسيّة و الإقتصاديّة و الثّقافيّة و الأمنيّة، و هذه كلّها عوامل ساهمت في تراجع ركائز و دعائم و مقوّمات الأمن الإنساني في المنطقة. فالولايات المتّحدة الأمريكيّة الحاملة لشعار الدّفاع عن حقوق الإنسان و الحرّية و العدالة و تطبيق الدّيموقراطيّة نجدها تتغاضى عن هذه الشّعارات في تدخّلاتها العسكريّة النّاتجة عن طموحها و رغبتها في البقاء على قمّة الهرم الدّولي .

الخاتمة

إنّ الإستراتيجيّة الأمريكيّة قد ساهمت في تطوّرها و تشكيلها و توجيهها مجموعة من الفواعل و المحدّدات و الوسائل خاصّة اتجاه الشّرق الأوسط، فتظافر العوامل الدّاخليّة من مؤسّسات رسميّة و غير رسميّة و محدّدات خارجيّة كالنّفط و بنية النّظام الدّولي و القوّة العسكريّة، و محدّدات داخليّة مثل عقيدة المحافظين الجدد و دورهم في إعادة رسم خريطة الشّرق الأوسط و استغلال ثرواتها كالتدخل الأمريكي في العراق، و دور الدّين كذلك، و الإستراتيجيّات التّي تبنّتها الإدارة الأمريكية كالحرب الوقائيّة و الاستباقيّة و إستراتيجيّة الفوضى الخلاّقة، و إستراتيجيّة تعزيز الأمن القومي الأمريكي من خلال المراجعة الرّباعيّة للدّفاع، ممّا أدّى إلى محاولة صياغة منطقة الشرق الأوسط و العالم وفق المنظور الأمريكي.

كما أنّ الاستراتيجية الأمريكية اتّجاه العراق قد تميّزت بالعديد من التّطوّرات سواء على المستوى السّياسي أو الإقتصادي أو العسكري و الأمني، فالحرب الّتي خاضها العراق جعلته يفقد الكثير من قوّته و إستقراره الدّاخلي و الخارجي و خاصّة حرب الخليج الأولى و الثّانية، كما لم تكن حرب الخليج الثّالثة بعيدة عن هذا.

إلاّ أنّ العراق قد كان منذ حرب الخليج الأولى ضمن محور الإهتمام الأمريكي الإستراتيجي، فالبعد الإقتصادي و خاصّة النفط منه كان سبب رئيسي في التدخّل العسكري الأمريكي في العراق، كما أنّ الحصار الإقتصادي و الضّغوطات الدّبلوماسيّة و قرارات الأمم المتّحدة الصّادرة عن مجلس الأمن كلّها عوامل ساهمت في إضعاف العراق و إحتواءه من طرف الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

لقد كان العراق فاعل مهمّ في الإستراتيجيّة الأمريكيّة في منطقة الخليج العربي، و ذلك من خلال جميع المساعدات و الإمكانيّات المّاديّة و التّسلّحيّة الّتي كان يتلقّاها من الولايات المتّحدة الأمريكيّة و خاصّة في الحرب العراقيّة-الإيرانيّة.

تعتبر سياسة "الإحتواء المزدوج" من أهمّ الإستراتيجيّات الّتي طبّقتها الإدارة الأمريكيّة اتّجاه العراق و إيران، فالتّلاعب بميزان القوى للطرفين، وإحتواءهما كان من أهمّ الأسباب في تراجع قدرات العراق و خاصّة العسكريّة منها، كما شكّلت إستراتيجيّة "الحروب بالوكالة" عنصرا مهمّا في إدارة الصّراعات في المنطقة، و الإعتماد على الحلفاء الإقليميّين على غرار السّعوديّة و إسرائيل.

كما أدّت هيمنة الولايات المتّحدة الأمريكيّة على الأمم المتّحدة إلى إصدار مجموعة من القرارت من طرف مجلس الأمن الدّولي، أدانت العراق و جعلت منه دولة هشّة و منهارة، ممّا إنعكس على وضع حقوق الإنسان في المنطقة.

إنّ التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق (2003) أثر تأثيرا بالغا على الأوضاع الأمنيّة، سواءا على المستوى الدّاخلي العراقي من حيث إعادة هيكلة الوضع القانوني و السّياسي و الإقتصادي و الإجتماعي للدّولة العراقيّة بما يتماشى مع مصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة و حلفاءها في المنطقة و خاصّة مصالح إسرائيل بالدّرجة الأولى، فالتّدخّل الأمريكي في العراق عام 2003 قد أدخل المجتمع العراقي في الفوضى و أدّى إلى إنهيار الدّولة و مؤسّساتها المختلفة و دمّر البنية التّحتيّة و إستولى على الثّروة النّفطيّة العراقيّة، و أعاد نسج علاقاته الإقليميّة و الدّوليّة، فتطبيق الولايات المتّحدة الأمريكيّة لعدّة إستراتيجيّات منها: إستراتيجيّة الفوضى الخلاّقة و الحرب الوقائيّة و الإستباقيّة أدخل منطقة الشّرق الأوسط و الخليج العربي في حروب و صراعات تدار بالوكالة الأمريكيّة، فتقاطع المصالح و تشابكها أدّى إلى تدخّل دول القربى في الأزمة العراقية بحكم القرب الجغرافي على غرار تركيا و إيران و السّعوديّة. كما أنّ الأزمات السّياسيّة التّى يمرّ بها الوطن العربي قد جعل المنطقة عرضة للتّدخّلات العسكريّة و الإختراقات الأمنيّة فالهدف واحد و الوسائل متعدّدة منها السّياسيّة و الإقتصاديّة و الثّقافيّة و الأمنيّة، و هذه كلّها عوامل ساهمت في تراجع ركائز و دعائم و مقوّمات الأمن الإنساني في المنطقة. فالولايات المتّحدة الأمريكيّة الحاملة لشعار الدّفاع عن حقوق الإنسان و الحرّية و العدالة و تطبيق الدّيموقراطيّة نجدها تتغاضى عن هذه الشّعارات في تذخّلاتها العسكريّة النّاتجة عن طموحها و رغبتها في البقاء على قمّة الهرم الدّولي .

وبعد تتبع المراحل المنهجية في تناول هذه الدراسة نخلص إلى النتائج التالية:

1- إن سقوط الإتّحاد السّوفياتي أكسب الولايات المتّحدة الأمريكيّة مكانة دولية وأعطاها قدرات هائلة للتحرك على الصعيد العالمي، حيث غابت المعارضة الدولية الحقيقية والفعالة للسياسة الأمريكية في العراق، وذلك لما تتمتع بع من قوة وسيطرة على مقاليد الحكم والآليات السياسية الدولية .فهي تسيطر على المنظمات الدولية ذات السيادة كحلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في أسبقية دولية واضحة.

2- إن الجهود المبذولة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على العراق ومنع ظهوره كقوة بارزة إقليميا تؤكد أنها ماضية في الهيمنة على منطقة الخليج عموما و تحويل العراق إلى قاعدة أمريكية متقدمة في الشرق الأوسط، و تعتبر إسرائيل هي المستفيد الأوّل من التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق خاصّة في ظلّ تطبيع علاقاتها مع دول المنطقة العربيّة، و العمل على التّحكّم في موازين القوى في ظلّ وجود إيران و تركيا كلاعبين إستراتيجيين فيها.

قائمة الملاحق

-خريطة توضّح الموقع الجغرافي للعراق-(1)

http://www.iraqcaye.com/site/aboutiraq

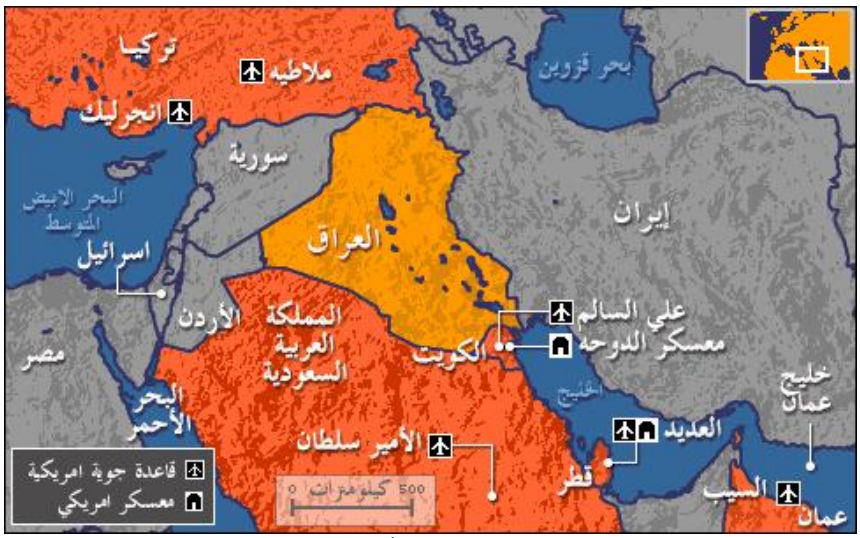

خريطة توضّح القواعد العسكريّة الأمريكيّة في منطقة الخليج و تركيا.(2)

http://www.vb.eqla3.com/archive/index.php/t-96352.html

-خريطة النفط في العراق وأهم المصافي وخطوط الأنابيب-(3)

http://www.bbc.co.uk/arabic/specials/iraqkeymaps/page6.shtml

-خريطة توضح تقسيم العراق على أساس طائفي وفق المنظور الأمريكي-(4)

http://www.acrseg.org/12282/map/2012.html

- خريطة لكردستان العراق –(5)

http://algeriaworld.net/2014/07/18/%D9%86%D9%81%D8%B7-html

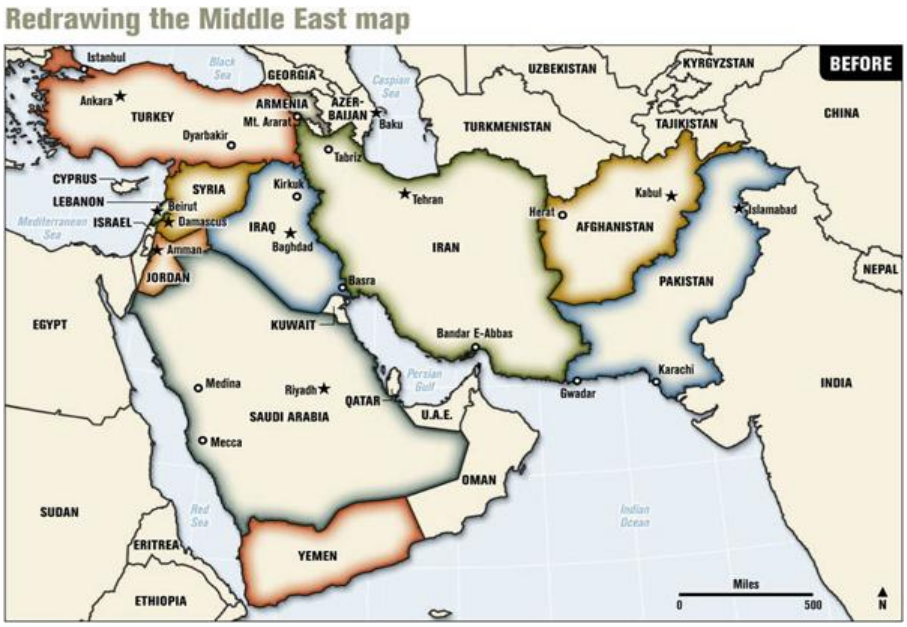

- خريطة الشرق الأوسط الجديدة كما نشرت في موقع مجلة القوة العسكرية الأمريكيّة-(6)

http://alnoha.com/read9/shr8Aw96NEWmap.htm

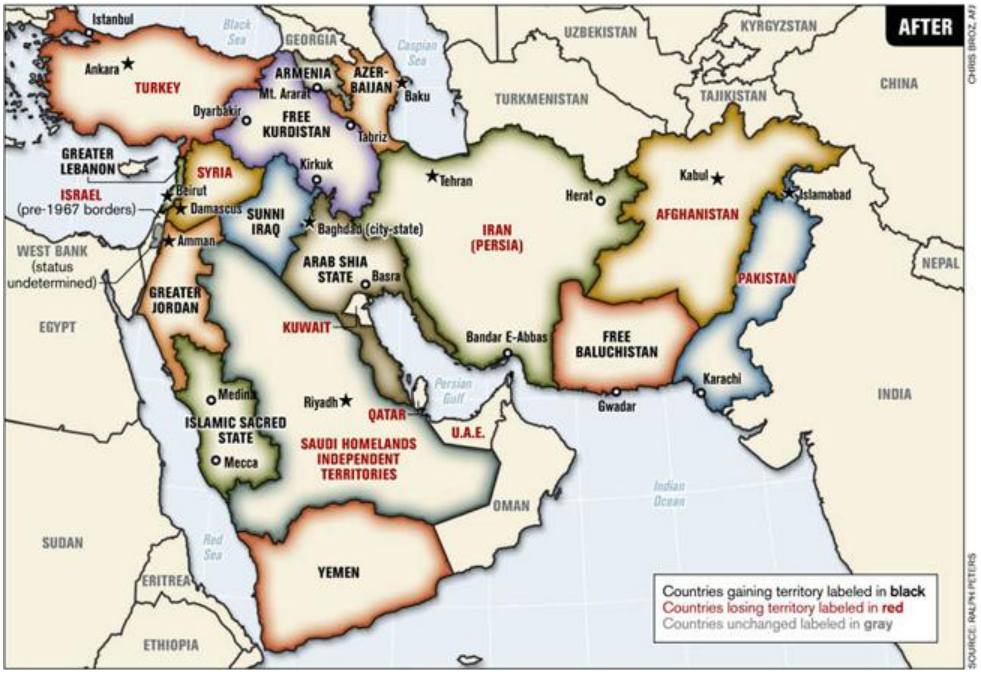

-الخريطة بعد التقسيم على أساس عرقي –طائفي-(7)

http://alnoha.com/read9/shr8Aw96NEWmap.htm

الملخّص

البعد الإستراتيجي للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق(2003) و إنعكاساته الأمنيّة الدّاخليّة و الخارجيّة (2003-2013)

لقد شكّل التدخل العسكري الأمريكي في العراق عام 2003 انعطافة هامّة في مسار العلاقات الدّوليّة و لمجمل المنطقة العربيّة، لما كان له من تداعيّات أمنيّة شديدة التأثير، سواءا على الوضع الدّاخلي العراقي أو الخارجي، فوجود الفاعل الأمريكي في المنطقة و الحامي لمصالحه و خاصّة النّفطيّة منها، و ذلك في ظلّ تطبيقه لعدّة إستراتيجيّات كالفوضى الخلاّقة و عقيدة الحرب الوقائيّة و الإستباقيّة و الحرب بالوكالة، و هذا ما أدخل منطقة الخليج العربي و العراق خاصّة في دوّامة الفوضى و عدم الإستقرار و اللاّأمن

و عموما أدّت طبيعة الموضوع المعقّدة و المتشعّبة إلى تقسيمه إلى ثلاثة فصول :

في الفصل الأوّل: تطرّقنا إلى مقاربة معرفيّة حول الإستراتيجيّة الأمريكيّة، من حيث تطوّرها ووسائلها و محدّداتها

في الفصل الثّاني: تطرّقنا إلى أهميّة العراق في الإستراتيجيّة الأمريكيّة من حيث موقعه الجيواستراتيجي، و تطوّر العلاقات الأمريكيّة-العراقيّة قبل التّدخّل العسكري، و البحث عن أسباب هذا الأخير، و كذلك تحليل موقف الأمم المتّحدة من التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق (2003).

في الفصل الثّالث: تمّ التّركيز على التّداعيّات الأمنيّة للتّدخّل العسكري في العراق عام (2003) سواء على المستوى الدّاخلي من النّاحية العسكريّة، الأمنيّة، السّياسيّة، الإجتماعيّة و الإقتصاديّة، و على المستوى الخارجي من حيث أثر التّدخّل على أمن الخليج العربي، و دور أثر كلّ من تركيا، إيران في ذلك، بالإضافة للتّداعيات على المستوى الدّولي، و أخيرا مستقبل العراق بعد التّدخّل العسكري الأمريكي عام 2003 في ظلّ تطبيقها لمشروع الشّرق الأوسط الجديد.

الكلمات المفتاحيّة : التّدخّل العسكري، التّداعيات الأمنيّة، حقوق الإنسان، المصالح، القوّة الصّلبة و النّاعمة.....

Abstract

The strategic dimension of the US military intervention in Iraq (2003) and the internal and external security repercussions (2003-2013)

US military intervention in Iraq has form in 2003 an important deflection in the course of international relations and for the whole Arab region, what was his high-impact security implications, whether on the internal situation of Iraq or the outside, the existence of the American actor in the region and the protector of their interests, especially those related to oil, and in light of its application for several creative strategies Kalfody and the doctrine of preventive war and pre-emptive war and acting, and this is what Enter the Arabian Gulf region and Iraq, especially in a spiral of chaos and instability and insecurity

And the complex nature of the subject in general and cross-cutting led to divide it into three chapters:

In the first chapter: We discussed an approach to knowledge about the American strategy, in terms of its development and means and determinants

In the second chapter: We discussed the importance of the US strategy in Iraq in terms of its geostrategic, and the evolution of the US-Iraqi relations before the military intervention, and the search for the causes of the latter, as well as analysis of the United Nations position on the US military intervention in Iraq (2003.(

In the third quarter: the focus was on the security implications of military intervention in Iraq (2003), both at the domestic level in military terms, security, political, social, economic, and at the external

level in terms of the impact of intervention on the Arabian Gulf security, and the role of the impact of each Turkey, in Iran, in addition to the repercussions on the international level, and finally the future of Iraq after the US military intervention in 2003 under the application of the new Middle East.
Keywords: military intervention, security implications, human rights, interests, hard power and soft.....

الملخّص

البعد الإستراتيجي للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق(2003) و إنعكاساته الأمنيّة الدّاخليّة و الخارجيّة (2003-2013)

لقد شكّل التدخل العسكري الأمريكي في العراق عام 2003 انعطافة هامّة في مسار العلاقات الدّوليّة و لمجمل المنطقة العربيّة، لما كان له من تداعيّات أمنيّة شديدة التأثير، سواءا على الوضع الدّاخلي العراقي أو الخارجي، فوجود الفاعل الأمريكي في المنطقة و الحامي لمصالحه و خاصّة النّفطيّة منها، و ذلك في ظلّ تطبيقه لعدّة إستراتيجيّات كالفوضى الخلاّقة و عقيدة الحرب الوقائيّة و الإستباقيّة و الحرب بالوكالة، و هذا ما أدخل منطقة الخليج العربي و العراق خاصّة في دوّامة الفوضى و عدم الإستقرار و اللاّأمن

و عموما أدّت طبيعة الموضوع المعقّدة و المتشعّبة إلى تقسيمه إلى ثلاثة فصول :

في الفصل الأوّل: تطرّقنا إلى مقاربة معرفيّة حول الإستراتيجيّة الأمريكيّة، من حيث تطوّرها ووسائلها و محدّداتها

في الفصل الثّاني: تطرّقنا إلى أهميّة العراق في الإستراتيجيّة الأمريكيّة من حيث موقعه الجيواستراتيجي، و تطوّر العلاقات الأمريكيّة-العراقيّة قبل التّدخّل العسكري، و البحث عن أسباب هذا الأخير، و كذلك تحليل موقف الأمم المتّحدة من التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق (2003).

في الفصل الثّالث: تمّ التّركيز على التّداعيّات الأمنيّة للتّدخّل العسكري في العراق عام (2003) سواء على المستوى الدّاخلي من النّاحية العسكريّة، الأمنيّة، السّياسيّة، الإجتماعيّة

و الإقتصاديّة، و على المستوى الخارجي من حيث أثر التّدخّل على أمن الخليج العربي، و دور أثر كلّ من تركيا، إيران في ذلك، بالإضافة للتّداعيات على المستوى الدّولي، و أخيرا مستقبل العراق بعد التّدخّل العسكري الأمريكي عام 2003 في ظلّ تطبيقها لمشروع الشّرق الأوسط الجديد.

الكلمات المفتاحيّة : التّدخّل العسكري، التّداعيات الأمنيّة، حقوق الإنسان، المصالح، القوّة الصّلبة و النّاعمة.....

قائمة المراجع

1) قائمة المصادر

أ- **الموسوعات** :

1- محمد محمود ربيع و إسماعيل صبري مقلّد، **موسوعة العلوم السّياسيّة**. جامعة الكويت، 1994،ص205.

2- صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الو.م.أ. **موسوعة الإمبراطورية الأمريكية**، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، 2004، ص10-11.

ب- **التّقارير** :

1- التّقرير الإستراتيجي العربي 2005-2008.

2- خوسيه لويس، تقرير الفريق العامل المعني بمسألة إستخذام المرتزقة كوسيلة لإنتهاك حقوق الإنسان و إعاقة ممارسة حقّ الشّعوب في تقرير المصير. واشنطن، 12 أوث 2011.

3- تقرير أمريكي يكشف عن خطّة لتقسيم العراق إلى ثلاثة (03) دول، 2013 .

4- تقارير المراجعة الدّفاعيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة من 1999-2014.

5- تقرير الإتفاقيّة الأمنيّة الأمريكيّة-العراقيّة 2008-2011.

6- تقريرمكتب البيت الأبيض بواشنطن، وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2002-2006.

7- تقرير منظّمة هيومن رايتس ووتش،تقرير يحصي الخسائر في أرواح المدنيّين في العراق. واشنطن، 21 أكتوبر 2003.

2) قائمة المراجع :

أ- باللّغة العربيّة :

أ-1- الكتب

1)- إبراهيم علي أحمد ، **النظام العالمي الجديد وحرب الخليج**. دار صادر، بيروت، 2004.

2) أبو خزام إبراهيم ، **الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام**. الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان،1999.

3) أحمد النّابلسي محمّد ، **الإستراتيجيّة القائمة للولايات المتّحدة الأمريكيّة**. المركز العربي للدّراسات المستقبليّة، بيروت، 2003.

4) أحمد رائد فوزي ،**الشركات الأمنيّة العاملة في العراق بين الإجراء الوقائي و العمل الهجومي**. المعهد العربي للبحوث و الدّراسات الإستراتيجيّة، الأردن، 2007.

5) أحمد سعيد الموعد، **أمن الممرات العربية المائية**. اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

6) إدريس محمد السعيد ، **النظام الإقليمي للخليج العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

7) الأدهمي محمد مظفر ، **الطريق إلى الخليج**. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

8) آغا جنى وآخرون، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

9) آغا جنى وآخرون، **الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1982.

10) ألان سميث جيمس ، **سماسرة الأفكار**. تر: مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994.

11) أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

12) أنيس فتحي ممدوح ، **جيش الو.م.أ والقرن الحادي والعشرين: التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي**. الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،1995.

13) براون سيمون ، **وهم التحكم: القوة والسياسة الخارجية في القرن 21**. تر: فاضل جتكر، شركة الحوار الثقافي، لبنان، 2004.

14) بريجنسكي زبيغنيو ، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**. تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003

15) بريجنسكي زبيغنيو ، **الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**. تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب الغربي، لبنان، 2007.

16) بريجينيسكي زبيغنو ، **رقعة الشطرنج الكبرى : الأوّلية الأمريكيّة و متطلّباتها الجيوإستراتيجيّة** . تر: أمل الشّرقي، الأهليّة للنّشر و التّوزيع، 1999.

17) بشّارة مروان ، **أهداف الولايات المتّحدة الأمريكيّة و إستراتيجيّتها في الوطن العربي.** من: مجموعة مؤلّفين، التّداعيات الجيواستراتيجيّة للثّورات العربيّة، المركز العربي لأبحاث و دراسة السّيايات، لبنان، 2014.

18) البطوش معاذ ، **تداعيات الاحتلال الأمريكي- البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي.** دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

19) بكري محمود ، **جريمة أمريكا في الخليج.** العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1991.

20) بلقيز عبد اإله ، **ماذا تبقى من الأمم المتحدة في العدوان على العراق والمجتمع الدولي.** دار البيضاء للنشر، بيروت، 1999.

21) بن ألوف ، **الشّرق الأوسط خرائط جديدة ترسم.** تر: مركز الزّيتونة للدّراسات الإستراتيجيّة، تونس، 2013.

22) بويل فرانسيس ، **تدمير النظام العالمي الامبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد 11 سبتمبر 2001.** تر: سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، د م ن، 2005.

23) بيتر غالبريث ، نهاية العراق. **نهاية العراق،** الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.

24) بيليس جون ،**الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة.** في عولمة السياسة العالمية ، تر، مركز الخليج للأبحاث، تص، جون بيليس وسيتف سميث، دبي ، 2004.

25) بيليس جون وسميث ستيفن ، **عولمة السياسة العالمية.** تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

26) بيهز لينول ، **تأمين بغداد.** تر: مركز الكاشف للمتابعة للدراسات الإستراتيجية، مركز الكاشف للمتابعة للدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2011.

27) تاير برادلي ، **السلام الأمريكي في الشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 سبتمبر.** تر: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.

28) جرجيس فواز ، **السياسة الأمريكية اتجاه العرب: كيف تصنع ومن يصنعها؟.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

29) جميل الجندي محمود ، **مسؤوليّة الشّركات الأمنيّة عن إنتهاك حقوق الإنسان: بلاك ووتر نموذجا.** مركز دراسات السّلام و النّزاعات، الأردن، 2008.

30) جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** . الدّار الخلدونيّة، الجزائر، 2007.

31) الحارثي فهد العرابي ، **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية.....والعدل**. أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، لبنان، 2004.

32) الحسن إحسان ، **المجتمع السّياسي في العراق**. دار وائل للنّشر و التّوزيع، ط02، عمّان، 2008.

33) حسنين محمد هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**. دار الشروق، القاهرة، 2006.

34) الحمادي فاطمة ، **العراق في الإستراتيجية الإيرانية: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص**، مركز الجزيرة للدراسات، دم ن، 2014.

35) حمود القيسي فريد جاسم ، **فتنة العنف في العراق، دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف في العراق**. المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة 2012**.**

لبنان، 2010.

37) خير الدين حسن ، **الحرب الأمريكية على العراق.....إلى أين؟ المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 25، عدد 2، 2002.

38) داردوغان هاميث و آخرون،**تعداد الجثث في العراق (ملفّ الخسائر البشريّة المدنيّة 2003-2005).** المستقبل العربيّ، مركز دراسات الوحدة العربيّة، مجلّد 28، عدد419، 2006.

39) دن ثيموتي ، " الواقعية، " **في عولمة السياسة العالمية**.تر،مركز الخليج للأبحاث،تص، جون بيليس وسيتف سميث، دبي

40) دورتي جيمس و بالتسلغراف روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت،1985،.

41) ديكليرير روبرت و هاموك آلان ، **آراء في الحكومة والسياسة الأمريكية**. تر: عامر توفيق، دار المعارف، بغداد، 1999.

42) الراوي رياض ، **"البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط "**. دار وائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2008.

43) الرّبيعي فاضل ، **إحتلال العراق و تداعياته**. مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2004.

44) الرمضاني مازن إسماعيل ، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**. مطبعة دار الحكمة، بغداد ،1991.

45) روبينز فيليب ، **السيادة الخارجية التركية منذ الحرب الباردة**. أحمد عطا الله، مطبعة جامعة واشنطن، سياتل، 2004.

46) روسيل وولتر ، **دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية** . تر: سمير مرقص، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة.

47) زلوم عبد الحي يحي ، **احتلال العراق:إحدى حروب البترول الأمريكية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر،، بيروت ،2006.

48) زيادة رضوان جودة " **الصراع على القيم أزمة المعرفة الإنسانية بين الغرب والإسلام**. "المستقبل العربيّ"، عدد331، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، 2006.

49) سكاهيل جيريمي ، **بلاك ووتر: أخطر منظّمة سرّية في العالم**. شركة المطبوعات للتّوزيع و النّشر،ط3، لبنان، 2010.

50) سلوم باسل محمود ، **المجتمع الصناعي العسكري والاعلام الأمريكي ودورها في رسم السياسة الخارجية للو.م.أ**. معهد الدراسات السياسية والدولية، بغداد، 2000.

51) السويدي جمال سند ، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**. ددن، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

52) سيار جميل ، **الموقع الجغرافي وأهميته الإستراتيجية في العراق**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي، 2005.

53) سيبيل لويز فيليب ،**جيوبوليتيك البترول** .تر: صلاح نيوف، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدانمارك، 2006.

54) السيد سليم محمد ، **التحليل الناصري: دراسة العقائد السياسية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

55) الشاهر شاهر إسماعيل ، **أولويات السياسة الجارجية الأمريكية بعد 11 لأيلول 2001** .منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، 2009.

56) شريف حسين ، **السياسة الخارجية الأمريكية: اتجاهاتها، تطبيقاتها، تحدياتها**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د س ن.

57) شكارة أحمد عبد الرزاق ، **الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد**. في سلسلة كتب المستقبل العربي، مجلد 17، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

58) الشكربي طه نوري ياسين ، **الشرق الأوسط الجديد**. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،القاهرة، 2009.

59) شلفين بادي ، **المشكلات الدّوليّة الكبرى في العالم المعاصر**. مكتبة المناهل، دمشق،2005.

60) صلاح نيوف ، **مدخل الى الفكر الاستراتيجي**. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، د س ن.

61) صلوح فوزي ، **أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات**. دار المنهل اللبناني، بيروت، 2002.

62) عبد السّلام محمد ، **إحتمالات و محاذير إستخذام السّلاح النّووي في الشّرق الأوسط**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

63) عبد العزيز ، **المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي**. دار الريان للنشر، السعودية، 2004.

64) عبد الفضيل محمود،**سياسات النهوض الاجتماعي تحديات المرحلة الانتقالية الحرجة**.بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكوا):العراق والمنطقة بعد الحرب-قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004.

65) العساف سوسن ، **إستراتيجية الرذع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، 2008.

66) عصاصة سامي ، **هل انتهت حرب الخليج؟: دراسة جدلية في تناقضات الأزمة**. مكتبة بيسان، بيروت، 1994.

67) العقابي علي عودة ، **الانسحاب الأمريكي من العراق ومدى تحقيقه**. كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد ،2011.

68) العلي فائق ، **هل للكورد بغير جغرافية السياسة؟ تركيا ملاذا**. دار النّسر للتّوزيع، 2007.

69) عنوس سليمان خليل ، **الأزمة الدولية والنظام الدولي**. المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

70) العيني ياسّين ،**إفرازات الإحتلال الأمريكي على الجانب العسكريّ**. دار بابل للدّراسات و الإعلام، بغداد، 2004.

71) الغريري هاشم ،**إدارة البقاء بعد الغزو الأمريكي**. دار الماني،بغداد، 2004.

72) غريفيش مارتن و أوكلاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2006.

73) الغفلي علي أحمد ، **المستقبل الاستراتيجي للخليج العربي**. دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

74) غيث مسعود مفتاح ، **التدخل الدولي المتذرع لاعتبارات إنسانية**. مجلس الثقافة العام، مصر، 2004.

75) قدوري زبير سلطان ، **الإسلام و أحداث 11 سبتمبر من أيلول** .إتحاد الكتاب العرب، دمشق،**2001**،ص17.

76) ك ديني بروستر. ، **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية**. تر: بدران ودودة عبد الرحمن، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

77) الكتب

78) كريا فريد ز، **من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**. القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1999 .

79) كلارك ويسلي ، **الانتصار في الحروب الحديثة: العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية**. تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1999، ص113-115.

80) كنيدي بول ، **نشوء وسقوط القوى العظمى**. تر: مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1994.

81) كوردسمان أنتوني ،**القوّات العراقيّة غير مؤهّلة للعمل بدون قوّات التّحالف حتّى 2008**. تر: عبد المنعم رضا، مركز الدّراسات الإستراتيجيّة و الدّوليّة، واشنطن، 2006.

82) كولينز بايير مايكل ، **كهنة الحرب الكبار**. تر: عبد اللطيف أبو الفيصل، مكتبة العبيكان، الرياض، 2006،.

83) كيسنجر هنري ، **هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية القرن الواحد والعشرين؟**. تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

84) لاري دايموند ، **الاحتلال الأمريكي وفشل الديمقراطية في العراق: النصر المهدور**. تر: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي 2007.

85) لطفي حاتم ،**الإحتلال الأمريكي للعراق و إنهيار الدّولة العراقيّة**. منشوؤات تمّوز، بغذاد، 2007.

86) لطفي حاتم ، **التّشكيلة الرّأسماليّة العالميّة و الشّرعيّة السّياسيّة للدّولة الوطنيّة**. الحكمة للطّباعة و النّشر و التّوزيع، القاهرة، 2013.

87) لوفابفر مكسيم ، **السياسة الخارجية الأمريكية**. ترحسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، لبنان ، 2006.

88) مايكل هدسون ، **الرؤية الاستتراتجية الامريكية الجديدة للمنطقة العربية و العالم**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

89) مجذوب طه ، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين**. مكتبة الشروق، القاهرة، 2001.

(90) محمود مصطفى نادية ، **نزع أساحة العراق...بالقوة**. مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2003. (1)

91) المخاذمي عبد القادر رزيق ، **سباق التسلح الدولي (الهواجس والطموحات والمصالح)**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

92) المديني توفيق، **التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب** . منشورات إتحاد الكتاب العرب ،دمشق، 2003،

93) مركز الخليج للأبحاث ،.2004

94) المعيني خالد ،**الخسائر الحقيقيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة في العراق.** مركز دراسات الإستقلال، بغذاد، 2008.

95) مهنا محمد نصير ، **تطور السياسات العالمية والاستراتيجيات القومية**. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

96) الموسوي كاظم ، **العراق و صفحات من التّاريخ السّياسي.** ددن،ط3، القاهرة، 2013.

97) موسى أحمد ، قوات الأمن **العراقية بين تخفيض عدد القوات الأمريكية وانسحابها**. معهد الدّراسات السّياسيّة، بيروت، 2010.

98) ميثم الجنابي ، **العراق حوار البدائل** .دار الوئام للنّشر، الأردن،2003.

99) ميرشايمر جون و والت ستيفن ، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**. تر: فاضل جتكر، مكتبة العبدكان، الرياض، 2006.

100) ميرلوجي هاشم ، **أمريكا بلا قناع**. تر: علاء الرضائي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، بيروت ،2003.

101) النعيمي أحمد **السياسة الخارجية**. دار زهران للتوزيع والنشر، بغداد، 2009.الموعد أحمد سعيد ، **أمن الممرات العربية المائية**. اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

102) هشام كمال ، **الوجيز في التاريخ**. دار الوئام للنشر، الجزائر، 2008.

أ-2 الدّوريات :

1) إبراهيم محمود أحمد ، العراق الجديد في الإستراتيجيّة الأمريكيّة للشّرق الأوسط. **مجلّة السّياسة الدّوليّة**، عدد 154، مركز الأهرام للدّراسات الإستراتيجيّة و السّياسيّة، مصر، 2003.

2) إبراهيم محمود أحمد ، العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط. **مجلة السياسة الدولية**، عدد 154، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، 2003.

3) أحمد إبراهيم محمود ، النّزعة العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط. **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 154، مصر، 2003.

4) أحمد محمد ، الغزو الأمريكي- البريطاني للعراق عام 2003: بحث في الأسباب والنتائج. **مجلة جامعة دمشق**، دمشق، 2003.

5) إسماعيل عبد الكريم ، السّياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدليّة النفط و القوّة. **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، عدد 06، 2012.

6) إسماعيل وائل محمد ، وكالة الأمن القومي الأمريكي (دوافعها- تطورها- مهامها). **مجلة محطات إستراتيجية**، مركز الدراسات الدولية، عدد 26، بغداد، 2000.

7) باحث ميمونة ،" القوة الجوية العامل الحاسم في كسب النصر"، **مجلّة الجيش**، عدد 483، 2003.

8) البدرحنان ، اللاعبون الجدد في مجلس الأمن القومي الأمريكي. **ملف الأهرام الاستراتيجي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 23، مصر، 2005.

9) البستاني أحمد باسل ، دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية. **مجلة قضايا سياسية**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عدد (1)، مصر، 2001.

10) بسيوني ذرية شفيق ، الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات. **مجلة الفكر الإستراتيجي العربي**، عدد 41، 2007.

11) بكارتشز كيري ، شبكة الصّواريخ الدّفاعية و المناهج الجديدة للرّذع. **مجلّة أجندة السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة**، وزارة الخارجيّة الأمريكيّة ، المجلّد 07، عدد 02، 2011.

12) بولعراس بوعلام ، "انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الاتفاقيات الدولية والمصالح الإستراتيجية"، **مجلّة الجيش**، عدد477، 2003.

13) التكمحي صلاح ، الاستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن. **مجلة كتابات**، مركز البصرة للنشر، عدد 143، بغداد ،2005.

14) ثابت أحمد ،النّزعة الإمبراطوريّة الأمريكيّة و إعادة هيكلة الوطن العربي. **مجلّة شؤون عربيّة**، دمشق، عدد 123، 2012.

15) جاد عماد ، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على دور إسرائيل بالمنطقة. **مجلة شؤون عربية**، عدد 113، 2007.

16) حسن بكر، اللوبي الصهيوني والانتخابات الأمريكية. **مجلة السياسة الدولية**، عدد 109، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 1996.

17) حشود نورالدين ، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد ح.ب: من التفرد الى الهيمنة 1990-2012. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد 9، 2013.

18) حمدوش رياض ، دور العامل الديني في السياسة الخارجية للقوى الكبرى. **مجلة العلوم الإنسانية**، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 33، الجزائر، 2010.

19) خشيب جلال ، التّوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة. **مجلة الحوار المتمدن**، عدد 3818، 2012.

20) خليل نايس مصطفى ، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية. **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 127، مصر، 1997.

21) دان أبو ، منذر حسن، مخاطر المشروع الفيدرالي العراقي. **مجلّة الحوار المتمدن**، العدد1833 ، 2007.

22) الربيعي كوثر عباس ، جديد الإدارة الأمريكية. **مجلة أوراق أمريكية**، مركز الدراسات الدولية، عدد 89، بغداد، 2001.

23) سرّور عبد النّاصر محمّد ، دوافع و تداعيّات القرار الإستراتيجي الأمريكي بإحتلال العراق عسكريّا عام 2003. **مجلّة جامعة الأقصى**، مجلّد14، عدد01، فلسطين، 2010.

24) سليمان منذر ، دولة الأمن القومي وصناعة القرار السياسي. **مجلة المستقبل القومي**، عدد 325، بيروت، 2006.

25) سويلم حسام ،" الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة " ، **مجلّة السياسة الدولية**، عدد150، 2002.

26) شحّادة منصور عبد العزيز ، أمن الخليج العربي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرّؤى و المشروعات. **مجلّة جامعة دمشق للعلوم الإقتصاديّة و القانونيّة**، مجلّد25، عدد01، دمشق، 2009.

27) شكري معتز ،" المعضلة الأمنية في العراق"،**مجلّة السّياسة الدولية**، عدد 165، 2006.

28) شلّال جوزيف ،الإتّفاقيّة الإستراتيجيّة بين العراق و الولايات المتّحدة الأمريكيّة. **مجلّة الحوار المتمدّن**، عدد 2117، 02 ماي 2015.

29) الشوربجي منار، " الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية". " **مجلّة السياسة الدولية"** ، عدد165، 2005.

30) طلعت عبد المنعم ، الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا. **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 131، مصر، 1998.

31) ظهران جمال ، أمن الخليج: محددات وأنماط تأثير العامل الدولي. **مجلة قضايا خليجية**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، عدد 01، 1998.

32) عبد الوهاب داليا عبد القادر ،" فوكومايا والانقلاب على المحافظين الجدد ".**مجلّة السّياسة الدولية**، عدد166، 2006.

33) عرفان نظام الدين ، النّزعة ماذا تريد أمريكا؟ وماذا بعد العراق؟ حرب النفط أو حرب الهيمنة؟. **جريدة الحياة**، عدد 2316، عمان، 2003.

34) العساف سوسن إسماعيل ، المؤسسة العسكرية الأمريكية في ظل النظام العربي الجديد. **مجلة أوراق أمريكية**، مركز الدراسات الدولية، عدد 110، بغداد، 2002.

35) علي خالد محمد ، المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد. **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 117، مصر، 1994.

36) غالي إبراهيم ،" نص الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للرئيس بوش في العراق".**دراسات إستراتيجية**، عدد04، 2007.

37) الفريجي حيدر ، الاقتصاد العراقي ..... من معوقات التنميه الى مقومات النهوض. **الحوار المتمدن**-العدد: 2326 ، 2008.

38) قبلانمروان، دور مركز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأمريكي. **مجلة دراسات إستراتيجية**، عدد 16، جامعة دمشق، 2002.

39) كاتز مانكنث ،العقوبات الدولية ضد العراق وخيارات السياسية الامريكية. **مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط**، 1995.

40) كاطع سليم، التّواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي(الدّوافع الرّئيسيّة). **مجلّة دراسات دوليّة**، عدد45، 2012.

41) كامل محمد مصطفى ، أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات. **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 147، 2002.

42) كريم خلفان، مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين: دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة. **مجلة المفكر**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، عدد 10، 2013.

43) كورد سمان أنتوني ،" الحرب على غزة :انتصارات تكتيكية وهزيمة استراتيجية ". **مجلّة المستقبل العربي**، عدد218، 2009.

44) لكريني إدريس ، مجلس الأمن في عالم متحول دوافع الانحراف ومتطلبات الإصلاح. **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، مركز البحرين للدراسات والبحوث، عدد 10، 2008.

45) لين كريستوفر ، مراجعة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى: هيمنة أم توازن قوي؟. **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 134، 1998.

46) محمود أحمد إبراهيم ،" حرب العراق وتحولات الفكر الإستراتيجي الأمريكي"، **مجلّة السياسة الدولية**، عدد153، 2003.

47) مخادمة دياب و خالد وليد محمود، إسرائيل وخيارات الأمن والسلام 2008. **المجلة العربية للعلوم السياسية**. 08 ماي 2015.

48) المختار صلاح ، من يصنع القرار الأمريكي وكيف؟. **مجلة آفاق عربية**، دار الوفد للنشر والتوزيع، عدد 11، 2000.

49) المصري أحمد ، الاستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط: المنطق النظري والتطبيقات العملية. **مجلة الفكر الاستراتيجي النظري**، عدد 03 ، 2007.

50) المصري شفيق ، حرب العراق: الدوافع غير المعلنة. **مجلّة الاقتصاد والأعمال**، دار العلوم التّطبيقيّة، عدد 169، الأردن، 2004.

51) المعلم إسماعيل ، على رقعة الشطرنج الأمريكية، "مجلة **الفكر السياسي"**، عدد156، 2008.

أ-3 مواقع الأنترنت :

1) الإمام محمد محمود ،"**أهم التطورات العالمية والإقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية**".07 ماي 2015.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/13-9.pdf

2) إبراهيم بن ناصر الناصر،"**الأطروحات الغربية في توصيف علاقة الغرب بالإسلام عرض ونقد**". 07 ماي 2015.
http://www.albayan- magazine.com/takreer1/pdf/4.pdf

3) أحمد نذير سعد، **كردستان العراق: بين الطموحات والواقع**. 26 أفريل 2015.
http://www.baghdad center ; net /details-101 ; html

4) الصواف حميد ،" **الآثار العراقية كنوز حضارية تشكو الإهمال النهب والاندثار"**. 07 ماي 2015.http://www.annabaa.org/nbanews/72/293.htm

5) المنذر فيصل ، **الشّرق الأوسط الجديد بين النّظريّة و التّطبيق.** 13 ماي 2015.
http://almawqef.com/spip.php?article6593&lang=ar

6) الجصاني عبد الواحد ، **التهجير القسري للعراقيين كبرى جرائم الاحتلال**. 05 ماي 2015.http://www.al-moharer.net/moh261/jassani261.htm

7) المرهون عبد الجليل زيد ، **"أمن الخليج بين نظريّات ثلاث"**. 14 أفريل 2015.
http//www.alriyadh.com/136822.

8) سلامة معتز. **العلاقات السياسية العراقية 1979-2003.** 29 مارس 2015.

http//www.aljazerra. net/special coverage 2003/2009/10/1/2003

9) عبد القادر ناجي محمد ، **انهيار الوحدة الوطنية في عهد صدام حسين،** أفريل 2015.
http:// www. Atukal.net / library /0/40877/.

10) نيوز شفيق ،**تقرير أمريكي يكشف عن خطّة لتقسيم العراق إلى 03 دول** . 01 ماي 2015.

http//www.shafaaq.com/news iraq-news/79163-2014-06.

11) تقرير منظّمة هيومن رايتس ووتش،**تقرير يحصي الخسائر في أرواح المدنيّين في العراق.** واشنطن، 21 أكتوبر 2003.

http//www.iraqbodycount.org

12) خمّاس منى ،**آثار إستخذام اليورانيوم المستنفذ في الحرب الأمريكيّة على العراق.** 03 ماي 2015.

http//www.thawabitna.com/article%2019-03/article1686.html.

13) خماس منى ،" **الحرب القذرة ضد العراق**(**2003**)، ". 06 ماي 2015
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83603D36-50E4-4996-862FF3C70FD1B8BD. htm

14) شهاب احمد الفضلي، **تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي.** 06 ماي 2015..
http://www.rand.org/pubs/monographs/2008/RAND_MG642.pdf

15)عواد عضيد شياع ، **الإقتصاد العراقيّ في ظلّ الإحتلال:قراءة تحليليّة.** 06 ماي 2015.
http://www.sulcci.com/arabic/drejaWtar.aspx?NusarID=3&Jmare=3

16) أنظر: **العلاقات التركية – العراقية في موقع وزارة الخارجية التركية** 17 أفريل 2015.

Http : //www.mfa.gov.tr/olations-letween- turkey iraq en mfa.

17) جهاد صالح، كركوك: **صراع القوميات**. 22 أفريل 2015.

Httpm/www.roigana ;net /24.08.2005 ; cihad salih-kerkuk ;htm.

18) أنظر: نبذة عن كردستان العراق.

http://www.kdp.info/p/p.aspx?p=29&l=14&s=000000&r=389

19) سالم سيدي أحمد بن أحمد ، أكراد العراق. 25/أفريل/2015.

http// www.aljazeera./special conerage /2003/2009/10/01/أكراد العراق

20) عبد الحسن شعبان،" **الإسلام في سياسة الدولية حوار الحضارات والإرهاب الدولي**، ".08 ماي 2015.

.http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/15-10.pdf

21) حسين يوسف سالم القطروني،" **العدوان الإسرائيلي على لبنان الإستراتيجية الثانية والظروف المتغيرة** ".07 ماي 2015.

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/16-10.pdf

22) فايز عز الدين،" **السياسة الإستراتيجية لأمريكا في المنطقة العربية"**. 08 ماي 2015.

http://www.awu-dam.org/politic/25/fkr25-008.htm.

23) القدس العربي،" **أولبرايت الحرب على العراق كانت كارثة على السياسة الخارجية الأمريكية"**.08 ماي 2015.

http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2009/2/410220.htm

24) نعوم تشو مسكي ،" الاحتلال الأمريكي للعراق أسوأ من نظام فيشي". 09 ماي 2015.
http://www.elza.jeeran.com.

25) رفيق عبد السلام ،" الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة". 09 ماي 2015.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C10D9444-E314-4B27-B - 126843EF8AE5742.htm

26) مهند صلاحات ، **قراءة في المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط (وسياستها في العراق).** 10 ماي 2015.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26507

28) ناذر عماد ، **العراق الحديد بعد التّقسيم**. 12 ماي 2015.
http://alnoha.com/read9/shr8Aw96NEWmap.htm

29) مركز النخبة للدراسات، **اخبار وتحليلات واراء القضية العراقية: تقسم العراق هل آن الاوان**.2007. http://www.islamonline.net/

30) سميرة رجب ، **العراق أمام مخاطر التقسيم**. 13 ماي 2015.
http://www.arabrenewal.org

ج- باللّغة الإنجليزيّة

1) Adam mansour and sam khagai ; the outcome of imasion : vs and iraniam strategic, center for strategic and international stndies ; iwachington ds ;2012
2) Ali aklran hegaei ; inam and its strategic role in the gulf ; baken institndl stundy ; rice vimweinty ; june 1998 .

3) Allocution du prisident Buch a la nation, les états Units d'amerique, La maison blanche, 23 Mars 2003.
4) Brian C. Schmidt, Realism and facets of pour in international relations
5) Carol Midalovitg ; iraq , turkey the deploment of u.s forces : and related isseu ;report of conguss ; the lilray of congress , wachington ; 2 may 2003 .
6) Déclaration commune du président Buch et Tony Blair. Les états Unnis d'amirique, la maison blanche, VS ? 08 Avril 2003.
7) Gale Group ,2002.
8) Gideon rose, neoclassical a realism and theories of foreign policy. world politics, octoler1998.

9) Les raports :

10) Mahjool zweri ;tran goreingn policy ; ithaca reding ;2008 .
11) Mathew miskelly and jaine noce , political theories for students (New York : Ele
12) Neil Ladnkone ; « Us and Iran could lecome strategic allies ».chritian xiece monitor ; lomdon ; 20 felruary 2011 .
13) Palmor Bruce, « Grand Strategy for the 1980 ». American Entreprise Institute for public policy Research, Wachington DC, .1985.
14) Rand corporation(2008), "After Saddam prewar planning and the occupation of Iraq,". Internet. Available from:
15) Report of the Secretary of Difence to the president and the Gongres. Depot of defence, Washington Dc, 1992.
16) Rice Condolize, pourqoi savon nous que l'Iraque. New York Times, US, 23 Janvier 2003.

17) Richard L. Armitage et Joseph S. Ney. Jr « On Smart power », Asmarter more secure America. Center for strategy and International Studies, 2007, in site : www. CSIS. org.

18) Richard L. Armitage et Joseph S. Ney. Jr « On Smart power », Asmarter more secure America. Center for strategy and International Studies, 2007, in site : www. CSIS. org.

19) Robert Frank, « To Analyze the USAF Rublication system for producing Manuals ». 13 July 1948.

20) soner cagaptay and tyler evans ; turkey's changing relation with iraq : kuridistan vp ; bagd lonum.the washington institue fov near East policy ; washington dc ; 2012 .

21) Stanley Hoffmann, Raymond Aron et la théorie des relations internationales.Politique étrangère 2006.

22) sterten heydemnn ; « iran alternatwe allies. » in rolrin wright ; the iran primer ; wachington ds ; ran , 2004.

23) world politics,ed. Felix Berenskoetter and M.J. Williams (New York routledge,2007.

24) Zeèv Maghen ; « occultation inperpetum : shiste ; messianisim : and the policies of the islamic repullic ; middle east jonrnal **volum 62** .britich concil ; 2008 .

الفهرس

العنوان الصّفحة

مقدّمة

الفصل الأوّل : **الإستراتيجيّة الأمريكيّة: دراسة في المقاربة العرفيّة.....18**

المبحث الأوّل : تطوّر العقيدة العسكريّة الأمريكيّة

المطلب الأوّل : تطوّر العقيدة العسكريّة الأمريكيّة قبل نهاية الحرب الباردة.....19

1- من جيمس مونرو إلى بوش الأب .

2- تطّور العقيدة العسكريّة من خلال المراجعة الرّباعيّة للدّفاع.

المطلب الثّاني : تطوّر العقيدة العسكريّة الأمريكيّة بعد نهاية الحرب الباردة.....26

1- من كلينتون إلى أوباما.

2- تطّور العقيدة العسكريّة من خلال المراجعة الرّباعيّة للدّفاع.

المبحث الثّاني : مؤسّسات صنع الإستراتيجيّة الأمريكيّة

المطلب الأوّل : المؤسّسات الرّسميّة لصنع الإستراتيجيّة الأمريكيّة.....33

1- مؤسّسة الرّئاسة

2- الكونغرس

3- وزارة الخارجيّة

4- وزارة الدّفاع (البنتاغون)

5- مجلس الأمن القومي الأمريكي

6- المجتمع الإستخباراتي

المطلب الثّاني : المؤسّسات الغير رّسميّة لصنع الإستراتيجيّة الأمريكيّة.....41

1- تأثير الجماعات الضّاغطة

2- المجمّع الصّناعي العسكري

3- مراكز البحوث و الدّراسات

المبحث الثّالث : محدّدات الإستراتيجيّة الأمريكيّة

المطلب الأوّل : محدّدات الإستراتيجيّة الأمريكيّة الدّاخليّة.....45

1- عقيدة المحافظون الجدد

2- دور الدّين

المطلب الثّاني : محدّدات الإستراتيجيّة الأمريكيّة الخارجيّة.....48

1- بنية النّظام الدّولي

3- دور النّفط

3- دور القوّة العسكريّة

الفصل الثّاني : **العراق في الإستراتيجيّة الأمريكيّة.....54**

المبحث الأوّل : الإستراتيجيّة الأمريكيّة اتّجاه العراق

المطلب الأوّل : أهمّية الخليج العربي في الإستراتيجيّة الأمريكيّة.....56

-دراسة جيوبوليتيكيّة-

1- مكامن قوّة منطقة الخليج العربي في النّظام الدّولي

2- الأهمّية الإستراتيجيّة للعراق في الفكر الأمريكي

المطلب الثّاني : تطوّر العلاقات العراقيّة الأمريكيّة قبل التدخل العسكري (2003)..61.

1- مرحلة الثورة الإيرانية 1979 والحرب العراقية الإيرانية في. 1980 .
2- مرحلة الغزو العراقي للكويت وأزمة حرب الخليج الثانية.
3- مرحلة ما بعد أزمة الخليج. 2001 - 1991 .
4- مرحلة إدارة بوش والتي تكرسها نهج ما بعد 11سبتمبر 2001 وصولا إلى أوباما والانسحاب الأمريكي في 2011 بموجب الاتفاقيات الأمنية.

المبحث الثّاني : دوافع التدخل العسكري الأمريكي في العراق (2003)

المطلب الأوّل : الأسباب المعلنة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق (2003)...70

المطلب الثّاني : الأسباب الغير معلنة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق (2003)...71

المبحث الثّالث : الأمم المتّحدة و التّدخّل العسكري الأمريكي في العراق

المطلب الأوّل : علاقة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالأمم المتّحدة.....74

المطلب الثّاني : الهيمنة الأمريكيّة على الأمم المتّحدة و تداعياتها على العراق.....76

الفصل الثّالث : **التّداعيات الأمنيّة الدّاخليّة و الخارجيّة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق.....81**

المبحث الأوّل : التّداعيات الأمنيّة الدّاخليّة للتدخّل العسكري الأمريكي في العراق

المطلب الأوّل : التّداعيّات الأمنيّة على المستوى العسكري-الأمني و السّياسي.....84

أ/ على المستوى العسكري- الأمني :

1- حلّ الجيش و المؤسّسات الأمنيّة العراقيّة .

2- توظيف الشّركات الأمنيّة الخاصّة و المرتزقة(نموذج بلاك ووتر).

3- ظهور المقاومة العراقيّة.

4- الإتّفاقيّة الأمنيّة الأمريكيّة- العراقيّة .

ب/ على المستوى السّياسي :

1- إعادة ترتيب الدّولة وفق المحاصصة الطّائفيّة و القوميّة .

2- الأزمات السّياسيّة.

3- التّحوّل الدّيموقراطي.

المطلب الثّاني : التّداعيّات الأمنيّة على المستوى الإجتماعي و الإقتصادي.....94

أ/ على المستوى الإجتماعي :

1- بناء المجتمع الطّائفي و تفكيك البنية الإجتماعيّة.

2- أزمة الهوية وتحلل النّسيج الاجتماعي .

3- إنعكاسات التّدخّل العسكريّ الأمريكي (2003) على واقع حقوق الإنسان.

4- الهجرة القسريّة للشّعب العراقي.

المبحث الثّاني : التّداعيّات الأمنيّة الخارجيّة للتدخّل العسكري الأمريكي في العراق

المطلب الأوّل : التّداعيّات الأمنيّة على المستوى الإقليمي.....106

1- تداعيّات التدّخل العسكري الأمريكي في العراق 2003 على أمن الخليج العربيّ .

2- دور تركيا

3- دور إيران

4- دور إسرائيل

المطلب الثّاني : التّداعيّات الأمنيّة على المستوى الدّولي.....123

1- تداعيّات التدخل العسكري الأمريكي في العراق 2003 على الأمن الدّولي.

2- الإنعكاسات الحضاريّة للتّدخّل العسكري الأمريكي في العراق2003.

المبحث الثّالث : العراق الجديد في الإستراتيجيّة الأمريكيّة

المطلب الأوّل : العراق و مشروع الشّرق الأوسط الجديد.....134

المطلب الثّاني : دراسة مستقبليّة حول الوضع في العراق.....138

الخاتمة.....142

قائمة الملاحق.....145

الملخّص.....148
قائمة المراجع.....152
الفهرس.....171